الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⴰⵉⵙⵏⴰⵙⵜ ⵏⵜⵉⴼⵓⵔⵉⵜⵉⵏ ⴷⵓⵍⵇⵡⵜ ⵜⵉⵎⵓⵔⴰⵜⵉⵜ

البرنامج الانتخابي

55 كفى..
555 تدبير

انتخابات
7 أكتوبر 2016

الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية
البرنامج الانتخابي
الطبعة: 2016
الإيداع القانوني: 2016MO3424
ردمك: 978-9954-38-329-2

© جميع الحقوق محفوظة

الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

55 كفى.. 555 تدبير

البرنامج الانتخابي

انتخابات 7 أكتوبر 2016

المحتويات

• **تأطير عام** 09

• **المجال الاجتماعي** 17

– التربية والتكوين 19

– التعليم العالي والبحث العلمي 27

– التشغيل 35

– الصحة 41

– السكن والتعمير والسياسة الترابية 49

– الإدارة العمومية 57

• **المجال الاقتصادي والمالي** 63

– المالية والضرائب 65

– القطاع البنكي 73

– الفلاحة 77

– الصناعة 81

– الصيد البحري 87

– الطاقة 93

- التجارة 97
- النقل والتنقل 101
- الاقتصاد الرقمي 107
- الاقتصاد الاجتماعي 111
- السياحة 117

• المجال المجتمعي 121
- المرأة 123
- الطفولة 129
- الشباب 135
- المجتمع المدني 141
- الأشخاص في وضعية إعاقة 147
- الأشخاص المسنون 153
- الرياضة 159
- الأمن المجتمعي 165
- البيئة 171

• المجال المؤسساتي والقانوني والحقوقي 177
- القضايا المؤسساتية 179

– دولة الحق والقانون 185
– إصلاح العدالة 189
– الحقوق والحريات 193

• المجال الديني والثقافي والتواصلي 197
– الشأن الديني 199
– الثقافة والإبداع 205
– الإعلام 213
– اللغات 219

تأطير عام

يخوض حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية غمار الاستحقاقات التشريعية ليوم 7 أكتوبر 2016 بإصرار قوي – كما الشأن بالنسبة لمحطات تاريخية سالفة – بالدفاع على مبادئ الديمقراطية والحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية. فمنذ أن تبنى استراتيجية النضال الديمقراطي، كان الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية دوما، ولا يزال، حزبا وطنيا رائدا من حيث طبيعة اختياراته الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية المستوحاة من تراثه العريق والمنبثق من صميم المجتمع وآمال الجماهير المغربية.

لقد سعى حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية باستمرار إلى إيلاء العناية اللازمة للقضايا المجتمعية الملحة من خلال معالجة مشاكلها وتمظهراتها السلبية واقتراح الحلول والبدائل المقنعة والناجعة التي شكلت مرتكزا قويا لتصوره الشامل للسياسات العمومية المندمجة والمشروع المجتمعي الحداثي. ومن ثمة، لا تتأسس قناعة الحزب بالاستحقاقات الانتخابية على المشاركة من أجل المشاركة أو على الظفر بمقعد هنا أو هناك، بل تقترن بالبرنامج السياسي والمجتمعي المتماسك الذي يتبناه الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية والتي تشكل اللحظة الانتخابية مناسبة سانحة لتداوله على نطاق أوسع وجعله في عمق النقاش العمومي.

إن التصور الفكري والسياسي، المنصت لنبض المجتمع والمستمد من القيم الاشتراكية والهادف إلى توطيد البناء الديمقراطي، يعد فعليا المرتكز الأساس للبرنامج الانتخابي الذي بلوره حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ويدافع عن مضامينه

ومقترحاته الرامية إلى إقرار الكرامة والحرية والمساواة والمناصفة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص. وحرص الحزب، في تسطير مشاريعه وبدائله، على التفاعل الإيجابي مع التطورات العامة التي عرفها المشهد السياسي والمجتمعي في السنوات الأخيرة، والتعامل العقلاني مع التغيرات الاستراتيجية والسياسية التي شهدتها الساحة الإقليمية والدولية. ولذلك، لم ينعزل مضمون البرنامج الانتخابي لانتخابات 7 أكتوبر 2016 عن السياق المحلي والعالمي إذ أخذ بعين الاعتبار مجمل التحولات المجتمعية الوطنية والمستجدات الإقليمية والدولية في تقديم أجوبة جديدة وملائمة للقضايا الراهنة.

فعلى المستوى الوطني، وبعد الإصلاح الدستوري لسنة 2011، تميز الوضع المغربي بمحاولة انقلاب كلي على المكتسبات الدستورية والسياسية والديمقراطية والحقوقية عبر تسجيل تراجعات خطيرة تتوخى تثبيت هيمنة إيديولوجية رجعية في الدولة والمجتمع على السواء. وبالموازاة مع ذلك، استهدف المخطط المغرض الجديد ضرب المنجزات الاجتماعية الضئيلة من خلال تبني سياسة اقتصادية يمينية متعجرفة أثرت، بشكل سلبي، في العديد من القضايا المجتمعية الهامة من بينها: قضايا التربية والتكوين والطبقة العاملة والممارسة النقابية والحريات الفردية وحقوق المرأة وحرية الفن والإبداع الثقافي وغيرها. ويمكن القول بأن الخمس سنوات الأخيرة شكلت مرحلة عصيبة للإجهاز على روح الإصلاح الدستوري وتقويض البناء الديمقراطي وكبح التوجه الحداثي كما ترجمه الخطاب الملكي بتاريخ 9 مارس 2011.

هكذا، ظهرت إلى الوجود ملامح شاحبة لمجتمع آخر غير المجتمع المنشود، بتمظهرات بئيسة لعل أخطرها تعميق الفوارق الاجتماعية وتوسيع دائرة الهشاشة وتزايد ممارسات الاحتكاروالريع وتسليط القطاع الخاص على القطاع العام. وفي مقدمة هذه الحصيلة السلبية الفشل الحكومي الذريع في تحقيق نسبة النمو التي التزمت بها الحكومة غير المتجانسة والمفتقدة للحكامة اللازمة، وهو فشل أكدته المؤسسات الوطنية المعنية بالشأن الاقتصادي والمالي (بنك المغرب، المجلس الأعلى للحسابات، المندوبية السامية للتخطيط).

أما على المستوى الحزبي، فقد استطاع الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، بوجوده في موقع المعارضة، أن يبلور رؤيته

النقدية الثاقبة لمجريات الأحداث في بلادنا، وأن يرصد بعمق الرهانات والتحديات المطروحة على المستويات الديمقراطية والحقوقية والثقافية. وقد أدى الحزب دوره كاملا في المعارضة، سواء داخل المؤسسة التشريعية أو في الفضاءات العمومية، حيث مارس وظيفته النقدية للسياسات العمومية في مختلف القطاعات وقام بواجبه التقييمي والرقابي للتدابير الحكومية المتخذة على مختلف الأصعدة: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما انخرط الحزب، بشكل واسع وقوي، في الدينامية المجتمعية التي شهدها المغرب في السنوات الأخيرة والمتجلية في التعبيرات الاحتجاجية والمطلبية للعديد من الفئات الاجتماعية والقوات الشعبية.

وفي ما يتعلق بالسياق الإقليمي والعالمي، أخذ الحزب بعين الاعتبار التغيرات الدولية الكبرى سواء على المستوى الاقتصادي والمالي أو على مستوى السياسات الخارجية والتعاون الدولي. وقد شهد بعض مناطق العالم ومكوناته الكبرى، خاصة الاتحاد الأوروبي، معدلات نمو منخفضة عكست الأزمة الاقتصادية والتجارية التي عرقلت تطور تبادل السلع والبضائع وتدفق الاستثمارات الخارجية. كما طغى، بشكل ملحوظ، المد الإرهابي وموجات العنف والتطرف في العديد من دول العالم، بما فيها البلدان المتوسطية والعربية والإفريقية، مما خلق جوا مشحونا من القلق الجماعي نتيجة أفعال التدمير وتهديد استقرار المجتمعات.

وبالإضافة إلى ذلك، حدثت منعطفات مثيرة وتحولات عميقة في العلاقات الدولية حول جملة من القضايا العالمية والإقليمية أدت، في النهاية، إلى تفاعلات متفاوتة الدرجة في المنتظم الدولي، كما أدت إلى تداعيات سلبية كان من أبرز نتائجها مضاعفة الهاجس الأمني في مختلف مناطق وجهات العالم. وإذ يستحضر الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية إكراهات السياق الإقليمي والدولي، يحرص بقوة ومسؤولية على أولوية الدفاع عن وحدتنا الترابية والحفاظ على التماسك الوطني سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، مع تعزيز الموقع الاستراتيجي للمغرب في المحيط الدولي، وخاصة في الفضاءات المتوسطية والعربية والإفريقية والمغاربية.

اعتبارا لكل ما سبق، تتمثل التوجهات الاستراتيجية التي حكمت برنامجنا الانتخابي في تجديد أسس الفعل السياسي وتقوية المبادرات الحقوقية وفق المقتضيات الدستورية بغية وقف التراجعات السياسية ومحاربة بنية الفساد وفصل سلطتي المال والسياسة. وتتجلى أيضا في تشييد اقتصاد وطني قوي ومتماسك كفيل بخلق فضاء مشجع على الاستثمار وقادر على تحقيق نسبة طموحة ومنتظمة للنمو، بما يجعله اقتصادا منتجا للثروات ومتيحا لفرص الشغل وقائما على التوزيع العادل والمنصف للمداخيل. كما تتجسد هذه التوجهات الاستراتيجية في بلورة تعاقدات جديدة بين المدرسة والمحيط، وبين الشركاء الاقتصاديين والدولة، وبين الفاعل الاجتماعي والمجتمع. إنها تعاقدات بنفس مغاير تسعى إلى تفعيل إصلاحات تشاركية في منظومة التربية والتكوين وضمان التعبئة الجماعية للرفع من مستوى التشغيل وترسيخ مبادئ الكرامة والعدالة عبر إنجاز مشاريع رائدة للسكن والصحة والحماية الاجتماعية والتأطير الثقافي.

ومن هذا المنطلق، يتميز البرنامج الانتخابي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، المتعلق بانتخابات 7 أكتوبر 2016، بواقعية رؤيته وعمق تصوراته وجودة أفكاره بما يعكس الالتزام الجدي المألوف لحزبنا في تبني السياسات والمبادرات البديلة وتفعيل المشاريع والإجراءات الناجعة. ومن ثمة، يعكس هذا البرنامج الانتخابي المنهجية السياسية لإدارة الشأن العام وتقديم الأجوبة المقنعة على المعضلات المجتمعية الكبرى من خلال مجموعة من التدابير المدروسة والعملية والمقاربة الالتقائية التكاملية بين المجالات والقطاعات. إنه برنامج سياسي ينطلق من منظور الحزب للبناء الديمقراطي من جهة، ويستند، من جهة أخرى، إلى تشبعه بمفاهيم: توازن السلط واستقلالية القضاء واقتران المسؤولية بالمحاسبة ومحاربة الفساد والقضاء على مجتمع الريع.

وإضافة إلى صبغته السياسية، يعتبر برنامجنا، في الآن نفسه، برنامجا اقتصاديا واجتماعيا بحكم تقديمه لنموذج اقتصادي متكامل يتأسس على البدائل الناجعة في مجالات التنمية والاستثمارات والسياسات المالية والضريبية، ويتسم بمرجعيته الاشتراكية ذات البعد الاجتماعي المتمثل في مواجهة السياسة الليبرالية المتوحشة المفضية إلى إغراق المغرب في المديونية

والإخلال بالتوازنات الأساسية التي أنقذت الاقتصاد الوطني منذ تجربة حكومة التناوب. وعلاوة على ذلك، تعد البدائل الحزبية – المناهضة للرجعية والتطرف الإيديولوجي – برنامجا ثقافيا معتزا بالهوية المغربية والتراث اللامادي، ومنفتحا على الحضارات الإنسانية، ومناصرا لحرية الفكر والإبداع. ويتجلى البعد الثقافي القوي في مجمل الإصلاحات الجوهرية المتمثلة في تطوير منظومة الثقافة وتأهيل مجال الإعلام وتقنيات التواصل وإعادة النظر في تدبير الشأن الديني.

وتجدر الإشارة إلى أن برنامجنا الانتخابي سيظل منفتحا على التصورات المفيدة والجادة للمؤسسات الاستشارية الوطنية ومراكز البحث العلمي التي ستمثل شريكا أساسيا وفاعلا في تقوية الأداء الحكومي. وسيحرص الحزب على التفاعل الإيجابي مع الخبرات المؤسساتية الوطنية، وخاصة تقارير بنك المغرب والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ومجلس المنافسة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الأعلى للحسابات والمندوبية السامية للتخطيط وغيرها.

وعلى العموم، يخوض حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الاستحقاقات التشريعية بشعار دال «55 كفى .. 555 تدبير» لرفض استمرار الاختلالات المعرقلة للنمو الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي اقتراح مجموعة من التدابير العملية الكفيلة بتحقيق التنمية المجتمعية والبشرية الشاملة. يرفع الحزب «55 كفى» لأن الوطن لم يعد يحتمل المزيد من تضييع الزمن الحكومي واستنزاف الطاقات وهدر إمكانات النماء والتوقيع على تراجعات خطيرة في العديد من المجالات الحيوية. ومن ثمة، يعبر حزبنا بأعلى صوته: كفى من التعسف في تأويل المقتضيات الدستورية، كفى من المديونية والاختلالات المالية الكبرى، كفى من توسيع الفوارق الاجتماعية، كفى من الإضرار بالقدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين، كفى من التضييق على الحريات والحقوق، ... نعلن عن «55 كفى» نعتقدها اختلالات جوهرية لأن البلاد في حاجة إلى شحنة قوية في العمل الحكومي وإلى جيل جديد من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وفي مواجهة هذه الأصناف من «كفى»، يقترح الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية «555 تدبير» لمعالجة الوضعية الراهنة وإقرار نموذج تنموي جديد بإجراءات واقعية وناجعة على مختلف المستويات خدمة للمواطنات والمواطنين وخدمة للمجتمع

وفئاته المختلفة. إنه شعار يترجم الرغبة في الانتقال بالممارسة السياسية والمؤسساتية من الزمن الرتيب المتعثر الذي جعل الحكومة الحالية مستفردة بالقرار خارج كل القواعد والأعراف الديمقراطية إلى اللحظة المشرقة القادرة على بلورة التعاهد الصريح بين الفاعل الحكومي والمواطن للدفاع عن مجتمع متقدم، منفتح ومتسع للجميع. هي صيغة مغايرة للتعاقد لا تغلب طرفا على حساب الطرف الآخر، أي صيغة للتفاعل بين من يتخذ القرار ومن يشارك فيه، بين من يجتهد لتطوير العمل العمومي ومن يستفيد من الخدمات العمومية، بين من سيتخذ القرار غدا (تسيير الحكومة) ومن سيتخذ القرار الآن (التصويت)، وبتعبير واضح: بين شريكين حقيقيين. وبهذا المعنى، يشكل هذا البرنامج الانتخابي وثيقة تعاقدية مع المواطنات والمواطنين تستعرض التزامات الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية المنبثقة عن تصوره السياسي ورؤيته النقدية وإيمانه العميق بقيم الكرامة والحرية والعدالة والإنصاف.

إن برنامج الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية برنامج للتدبير الديمقراطي القادر على مواكبة التحولات العميقة للمجتمع المغربي وتقديم الأجوبة على القضايا والإشكالات الوطنية والجهوية عبر تعهدات واضحة وصريحة. وتسعى التعهدات والالتزامات البرنامجية إلى تأهيل الحقل السياسي والعمومي وإعادة بناء التوازنات الاقتصادية والاجتماعية من أجل استرجاع ثقة المواطنات والمواطنين والفاعلين المهنيين والشركاء الاستراتيجيين والمدنيين. وقد أدرجنا التدابير والإجراءات المقترحة ضمن المنظومات الكبرى التالية:

1. المجال الاجتماعي (التربية والتكوين، التعليم العالي والبحث العلمي، التشغيل، الصحة، السكن والتعمير والسياسة الترابية، الإدارة العمومية) ؛
2. المجال الاقتصادي والمالي (المالية والضرائب، القطاع البنكي، الفلاحة، الصناعة، الصيد البحري، الطاقة، التجارة، النقل والتنقل، الاقتصاد الرقمي، الاقتصاد الاجتماعي، السياحة) ؛
3. المجال المجتمعي (المرأة، الطفولة، الشباب، المجتمع المدني، الأشخاص في وضعية إعاقة، الأشخاص المسنين، الأمن

المجتمعي، البيئة) ؛
4. المجال المؤسساتي والقانوني والحقوقي (القضايا المؤسساتية، دولة الحق والقانون، إصلاح العدالة، الحقوق والحريات).
5. المجال الديني والثقافي والتواصلي (الشأن الديني، الثقافة والإبداع، الإعلام، اللغات).

إدريس لشكر، الكاتب الأول
لحزب الاتحاد الاشتراكي
للقوات الشعبية

المجال الاجتماعي

حماية اجتماعية موسعة وعادلة

غايتنا إقامة منظومة موسعة وعادلة للحماية الاجتماعية تستهدف مختلف فئات المجتمع من خلال بلورة وتنفيذ سياسة اجتماعية متكاملة تقطع مع الطابع الخيري «للمساعدة الاجتماعية»، وتعيد النظر في الحقوق الاجتماعية بوصفها مكونا أساسيا من مكونات حقوق الإنسان، وفي الآليات الموجهة لتوفير الخدمات التربوية والصحية وضمان الحق في السكن والشغل والعيش الكريم. فالمبدأ الذي يحكم تفكيرنا ويؤطر ممارساتنا في المجالات الحيوية يتمثل في العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص للجميع من أجل تقوية الاستقرار والإنصاف الاجتماعيين والقضاء على الهشاشة والفقر والتهميش.

التربية والتكوين

على الرغم من المجهودات التي بذلتها الدولة لتطوير المنظومة التربوية وتفعيل مختلف مقتضيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين المتعلقة بتعميم التمدرس وتعبئة الموارد اللازمة والنهوض بالجوانب البيداغوجية والتدبيرية، لم يستطع التعليم التخلص من الاختلالات البنيوية والوظيفية المتعددة التي اعترت نسقه العام نظرا لتفاقم المشاكل التدبيرية والتربوية والتقنية وعدم معالجتها ضمن تصور استراتيجي شمولي ومندمج. وقد ارتبط إصلاح المنظومة التعليمية والتكوينية بطبيعة البناء التربوي الذي يسعى إلى إقامته الفاعلون الأساسيون بموازاة المشروع المجتمعي المنشود بحيث لا يمكن استيعاب حقيقة الإشكال التربوي إلا في إطار العلاقة التفاعلية المنتجة القائمة بين المدرسة والمجتمع. ويتحدد البعد المجتمعي الرئيسي للمؤسسة المدرسية في عنصر الثقة التي ينبغي استعادتها من خلال تمكين المدرسة من مقوماتها التربوية والثقافية وتعزيز وظيفتها المتمثلة في التنشئة الاجتماعية والتعبئة الجماعية في إطار من المساواة والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والحق الطبيعي في المعلومات والمعرفة.

من هذا المنطلق، يقترح حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية تصورا استراتيجيا مندمجا يربط التربية بالتكوين من جهة، ويصل التربية والتكوين بالتعليم العالي والبحث العلمي بما يحقق الاستمرارية التربوية المنفتحة على متطلبات الحياة و مستجدات المعرفة وتحولات الفكر التربوي. إنه تصور يتأسس على التوافق الجماعي والإشراك الفعلي لمختلف المتدخلين

والمهتمين، ويروم إعطاء نفس جديد للإصلاحات التربوية باعتماد تدابير مستعجلة على المستوى الآني وإجراءات نسقية على المدى المتوسط والبعيد. فالأمر يتعلق بضرورة بلورة سياسة تربوية وتكوينية عمومية تستند إلى المبادئ الكبرى المحددة بالمقتضيات الدستورية والغايات البيداغوجية المتوخاة من منظومة التربية والتكوين، سواء على صعيد الموارد البشرية والمالية، أو على صعيد المضامين والمناهج التربوية.

• تربية محدودة وتكوين متعثر:

– تستوعب المؤسسة التربوية العمومية بالمغرب زهاء 95 ٪ من التلاميذ المتمدرسين، مما يجعلها رافعة أساسية لتعميم المعرفة وتنشئة الأجيال المستقبلية وفق مبادئ المجانية والمساواة وتكافؤ الفرص.
– يشكل الانقطاع عن مواصلة الدراسة معضلة حقيقية واختلالا جوهريا في منظومة التربية والتكوين ما بين المراحل الابتدائية والثانوية إذ لا يلتحق من مجموع 100 تلميذ يتمدرسون بالسنة الأولى في السلك الابتدائي سوى 13 فردا بأقسام الباكالوريا.
– تبرز المعطيات الرسمية الصادرة عن المجلس الأعلى للتعليم أن الفشل التي يلازم المؤسسة المدرسية المغربية يكلف سنويا 9 ملايير درهم، تنتج منها 3 ملايير دهم عن الهدر المدرسي و6 ملايير درهم عن الرسوب في السنوات الدراسية.

• منظومة متأزمة بدون أفق:

– غياب البعد الاستراتيجي الموحد في إصلاح منظومة التربية والتكوين واعتماد مخططات متعددة، متباعدة أحيانا ومتنافرة أحيانا أخرى، بحكم الهاجس المتمثل في المعالجة المتسرعة والمرتجلة للمشاكل الآنية خارج أية رؤية شمولية بعيدة المدى.
– عدم نجاعة المبادرات الإصلاحية المتخذة خلال السنوات الأخيرة نتيجة الفشل في أجرأة مشروع الإصلاح وتنفيذه على

أرض الواقع كما تثبت ذلك مختلف التقارير الدولية والوطنية، الشيء الذي انعكس سلبا على الممارسة التربوية سواء تعلق الأمر بالتعلمات أو كفايات المتعلمين.

– غياب الرؤية الاستباقية في تصور الإصلاح التربوي بفعل انعدام التوقعات الدقيقة في تقدير الإكراهات المحتملة والممكنة التي واجهت تنفيذ المشروع الإصلاحي على أرض الواقع (تعميم واستمرارية التمدرس، جودة التعليم، الموارد البشرية اللازمة، ...).

– الفشل في إرساء تعليم يضمن جودة مكتسبات التلاميذ لتمكينهم من مواجهة متطلبات عالم الغد وبناء مجتمع المعرفة، وعدم القدرة على تعبئة الإطار التربوي لتمكينه من الانخراط الفعلي في مشروع مدرسة الغد والتحمس لإنجاحه.

– العجز عن تحسين مردودية المدرسة من خلال التصدي لمختلف أنواع الفشل المدرسي وعدم التمكن من الارتقاء بالحياة المدرسية وتحسين المناخ المدرسي من أجل توفير مؤسسة تربوية محتضنة للعلاقات الإنسانية المنفتحة والسليمة القائمة على التعايش والتكافل والعمل الجاد.

– انعدام التوجه الجهوي الحقيقي في منهجية الإصلاح التربوي وتدبير منظومة التربية والتكوين إذ تفتقد السياسة التعليمية للآليات الفعلية المؤسسة على تدعيم اللامركزية بما يسمح للإدارة الجهوية بوضع مشاريعها المحلية الخاصة ضمن الأهداف الوطنية العامة.

– غياب نموذج تربوي شامل يؤطر البرنامج التعليمي العام ويوجه التنظيم البيداغوجي والإداري مما فسح المجال أمام المعالجة الظرفية للإشكالات التربوية (طرق التدريس، لغة التدريس، تعليم اللغات، ...) والمراجعات الجزئية للمناهج والمضامين الدراسية.

– عدم الاستناد إلى التوجهات والاختيارات الكبرى في مراجعة البرامج التعليمية واللجوء إلى الاجتهادات الفردية والتوافقات التقنية على مستوى اللجان المكلفة بالمراجعة مما يؤدي إلى حدوث تباعد واضح بين محددات البرنامج الدراسي ومنطلقات

المشروع البيداغوجي.

– عدم إيلاء العناية اللازمة لمؤهلات الموارد البشرية نتيجة قلة المبادرات الوطنية المتعلقة بالتكوين المستمروغياب المخططات التأهيلية للأطر التربوية والإدارية بهدف الرفع من مستواها المعرفي عبر تحيين معارفها وتطوير مؤهلاتها.

– عدم توفر معايير الجودة في البرامج والمضامين الدراسية وفي مناهج التدريس والتعليم، والمعايير الوظيفية التي تجعل المدرسة فضاء تربويا للتنشئة الاجتماعية والثقافية القادرة على الترسيخ المعرفي لقيم المواطنة ونبذ العنف واحترام حقوق الإنسان وغيرها.

• استراتيجية تشاركية لمعالجة شاملة وناجعة:

– بلورة رؤية سياسة تعليمية تتأسس على المقاربة التشاركية الحقيقية المتمثلة في التشاور الموسع مع مختلف الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين والمهنيين والإشراك الفعلي لجميع الفاعلين التربويين والأطر التعليمية.

– إرساء ثقافة حكومية جديدة في تدبيرومقاربة قضايا التربية والتكوين تنطلق من وضع حد نهائي لهيمنة النزعة القطاعية ذات الأثر المحدود، وتعتمد المقاربة الشمولية المندمجة التي تستدعي عموديا وأفقيا تدخل كل القطاعات والهياكل المعنية.

– مراجعة الإطار المؤسساتي عبر إعادة هيكلة الأجهزة الحكومية المكلفة بالتربية والتكوين في اتجاه إحداث قطب وزاري متماسك ومنسجم يضمن الإشراف الموحد على جميع مكونات المنظومة وتتبعها وتقييمها مع الأخذ بعين الاعتبارخصوصيات ووظائف كل مكون.

– التفعيل الحقيقي لإلزامية ومجانية تعليم جميع الأطفال في سن التمدرس وضمان تنويعه وجودته، والحرص على استمراريته عبر الرفع من المعدل العام لمدة التمدرس وتمديد الأمد المدرسي إلى غاية الباكالوريا فما فوق بإعمال كافة الوسائل، بما فيها الشراكة مع الجماعات الترابية والقطاع الخاص.

– التقليص من الفوارق المجالية والاجتماعية على مستوى الولوج إلى الخدمات التربوية بوصفها حقا أساسيا من حقوق المواطنة، وذلك عبر تبني خريطة عمومية مدققة تمنح الأولوية للفئات الاجتماعية المتضررة وللمناطق والمجالات الترابية غير المستفيدة.

– صياغة وتنفيذ برامج كبرى للدعم التربوي والاجتماعي تستهدف التصدي لمختلف مظاهر الهدر المدرسي والانقطاع عن الدراسة من خلال توفير الوسائل والإمكانات الكفيلة بالاستجابة لحاجات الفئات الهشة المستهدفة سواء على مستوى النقل المدرسي أو على مستوى البنايات الداخلية والمطاعم المدرسية.

– تقوية البعد الجهوي في انسجام تام مع تفعيل مقتضيات الجهوية الموسعة من خلال منهجية قائمة على اللاتمركز واللامركزية وقادرة على إعمال آليات تحقق الاستقلالية الإدارية والبيداغوجية للمؤسسات التعليمية، مع إشراك أقوى وأوسع للجماعات والمؤسسات المحلية في حياة المدرسة.

– وضع إطار مرجعي بتوجهات واختيارات استراتيجية واضحة وبعيدة المدى من أجل تأطير العمليات الدورية لمراجعة المناهج والبرامج الدراسية، مع التوجه نحو الاستثمار العقلاني للتكنولوجيات الحديثة والوسائط الجديدة للمعلومات والمعرفة والتواصل .

– اتخاذ تدابير جديدة تروم تنويع التعليم الثانوي التأهيلي وتقوية أدائه وتأطيره وضمان جودته، وذلك من أجل التمكن من استيعاب الطلب المتزايد للتلاميذ من جهة، وجعله أكثر ملاءمة لمستلزمات الحياة المهنية ومتطلبات سوق الشغل من جهة ثانية.

– إبداع نظام معقلن للجسور والممرات بين مستويات التكوين المهني وأسلاك التعليم الثانوي والعالي من أجل تقوية موقع المؤسسات التكوينية المهنية ضمن المسالك التعليمية قصد إعداد الكفاءات التقنية والمهنية على ضوء الحاجيات الملحة للاقتصاد الوطني.

– اعتماد تصور موسع للعملية التعليمية لا يقف عند الفضاء المغلق للمدرسة، بل يستهدف توسيع مجالات التعليم لتشمل الأنشطة الممكنة خارج الفصل الدراسي، مع توجيه منظومة التربية والتكوين نحو تحقيق التفاعل الإيجابي مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي.

– دعم الشراكة مع الشركاء الاقتصاديين والماليين من أجل ضمان انفتاح أكبر للمنظومة التعليمية على محيطها الاقتصادي، مع إدماج عالم الإنتاج في وضع برامج مؤسسات التكوين المهني ورسم معالم الخريطة الجهوية المتعلقة بالمجالات المختلفة للتكوين المهني.

– مباشرة إصلاح نظام التوجيه داخل منظومة التربية والتكوين من خلال تحسين وعقلنة الآليات التوجيهية نحو المسالك التعليمية بما يحقق نوعا من التوازن بين المسالك بحسب الحاجات المجتمعية، ويضمن ملاءمة أفضل مع متطلبات المحيط الاقتصادي والاجتماعي.

– اعتماد مقاربة جديدة ومتكاملة لمعالجة الوضع اللغوي في منظومة التربية والتكوين وفق ثنائية بناء الذات والتفاعل مع الآخر، أي بما يرسخ مكتسبات اللغتين الوطنيتين (العربية والأمازيغية) ويقوي حضورهما وأداءهما، وفي نفس الوقت، يعزز الانفتاح على اللغات الأجنبية.

– اتخاذ إجراءات إدارية عملية تهدف إلى تحفيز الموارد البشرية إن على الصعيد المادي أو على الصعيد المعنوي، مع إعادة النظر في القواعد القانونية والضوابط البيداغوجية المتعلقة بمسؤوليات ومهام هيأة التدريس والتأطير التربوي بهدف تحقيق تعليم ذي جودة عالية.

– تخويل العنصر البشري كافة حقوقه، بما فيها الحق في تطوير الذات والارتقاء بمؤهلاتها الإدارية والتربوية من خلال اعتماد برامج ناجعة للتكوين الأساسي والتكوين المستمر، مع اعتماد معيار الاستفادة من البرامج التكوينية في عمليات الترقية وتقييم الأداء التربوي قصد رد الاعتبار لمهن التعليم والتكوين.

- إيلاء أهمية كبرى لمعالجة القضايا ذات الأثر الحاسم في جودة المنظومة التربوية، وخاصة سد الخصاص المسجل على صعيد التأطير من خلال اعتماد مقاييس موضوعية في انتقاء وإعادة انتشار أفراد هيئات التأطير والتدريس بطريقة أنجع تمكن من مواجهة ظاهرتي: الاكتظاظ ونقص الموارد البشرية.

التعليم العالي والبحث العلمي

يواجه قطاع التعليم العالي والبحث العلمي تحديات متعددة في السنوات الأخيرة نتيجة جملة من الإكراهات والمشاكل التي يعاني منها بفعل سوء التدبير وافتقاد النفس الاستراتيجي في السياسات العمومية المتبعة. ويرتبط إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي بمجالات المنظومة الشاملة: الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، المتسمة بتحولاتها العميقة ووتيرتها المتسارعة مما يستلزم بلورة رؤية جديدة تتجاوز عوائق المنطق التقليدي وتتوسل بآليات مغايرة ومبدعة لتطوير المنظومة التربوية. إنها آليات وظيفية تمكن التعليم العالي من تأهيل الحياة الجامعية ودعم البحث العلمي ورفع تحديات المنافسة التربوية وتلبية الحاجات التنموية الملحة للمجتمع من خلال توفير شروط الجودة وتحسين مستوى الأداء والمردودية.

ومن ثمة، يتبنى حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية تصورا متماسكا ومنسجما لمعالجة إشكالات التعليم العالي سواء على مستوى البرامج الجامعية والتأطير البيداغوجي أو على مستوى التدبير المالي وتقوية التجهيزات والبنيات التحتية. ويهدف هذا التصور الشامل إلى الموقعة الجيدة لمؤسسات التعليم العالي في المحيط الاقتصادي والاجتماعي العام بما يصون استقلاليتها المنتجة ويعضد ديناميتها الخاصة.

• أرقام ناطقة:

– لم يستطع المغرب مسايرة التجارب الدولية في مجال التعليم العالي إذ سجل في ما يخص التسجيل في التعليم العالي نسبة 13 ٪، وهي نسبة متواضعة مقارنة مع النسبة المتوسطة المحددة في 32,1 ٪ ومقارنة مع دول مماثلة أو قريبة مثل تركيا (46 ٪) والأردن (38 ٪).

– تشهد دينامية المؤسسات الجامعية داخل فضاءات الشغل انحصارا ملحوظا إذ تبرز المعطيات الرقمية المتعلقة بمجال التعليم العالي، وجود فارق كبير يقدر بحوالي 42 ٪ بين أعداد الخريجين الجامعيين وأعداد الأطر الحاصلة على مناصب للشغل .

– ضعف تمويل الدولة للبحث العلمي حيث ظلت النسبة المخصصة له إلى حدود اليوم محصورة في أحسن الحالات في 0,8٪، مما يحد من تأثير البحث العلمي الوطني في المنظومة البحثية الدولية إذ لا يشكل سوى 0,8 ٪ من الإنتاج العلمي العالمي.

• سياسة ارتجالية بتراكمات سلبية:

– غياب استراتيجية واضحة وانعدام التخطيط المستقبلي في تدبير قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وهيمنة السياسة الارتجالية في التعاطي مع مشاكله اليومية وقضاياه الراهنة، وبالأخص الفشل في مواكبة التزايد المستمر للطلبة والقضاء على ظاهرة الاكتظاظ.

– انعدام المقاربة الاستباقية المستوعبة لحاجات المجتمع الحقيقية في المعرفة والتكوين مما أدى إلى عدم مواكبة المؤسسات الجامعية للتحولات الاجتماعية، وبالتالي تحجيم مبادراتها وإشعاعها وعدم قدرتها على الملاءمة بين التكوين الجامعي ومتطلبات الشغل.

- انعدام الرؤية المستقبلية الشمولية في إحداث الفضاءات الجامعية المتكاملة مع غياب العدالة المجالية في التوزيع الجغرافي لمؤسسات التعليم العالي حيث تتسم الخريطة الجامعية بتغطية غير متكافئة لمختلف الجهات وتمركز قوي في محوري الرباط والدار البيضاء.

- هيمنة التكوين النظري على حساب التكوينات التطبيقية والتوجيهية، وضعف المستوى التكويني نتيجة طول فترة التقييم، مع محدودية التقييم الشكلي لتنفيذ نظام «الإجازة – الماجستير – الدكتوراه» (LMD) والاقتصار على تغيير بعض الوحدات أو حذف الوحدات الأفقية أو تقليص عدد الساعات.

- غياب سياسة وطنية وجهوية على مستوى المؤسسات الجامعية لترسيخ آليات البحث العلمي وضمان نجاعته على المستوى التنموي والمجتمعي، مع تخبط الهياكل البحثية الموجودة داخل الجامعات في مشاكل ترتبط بضعف التمويل وسوء التدبير.

- معاناة النظام التربوي من مشاكل مزمنة إن على الصعيد الثقافي والمعرفي أو على الصعيد التكويني والتقني (لغة التدريس، تدريس اللغات، التكوين المستمر، ...)، مع تشتت تكوينات ما بعد الباكلوريا حيث تتوزع بين 18 قطاع وزاري على الرغم حث المادة 78 من الميثاق الوطني للتربية والتكوين على ضرورة تجميعها.

- انعدام الدورات المخصصة للتكوين المستمر في مجالات التسيير والحكامة لفائدة الأطر التربوية والإدارية من أجل تمكينها من الآليات التدبيرية الضرورية التي تنص عليها مقتضيات القانون 00-01 والتي تتناغم مع مبادئ الاستقلالية والديمقراطية والتشاركية.

- انعدام العوامل التحفيزية المشجعة على الاجتهاد الفكري والابتكار العلمي للبحث العلمي وضعف البنيات المخصصة للبحث العلمي، إضافة إلى تعدد المراكز الوطنية البحثية (المركز الوطني للبحث العلمي والتقني، أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات، مديرية البحث العلمي التابعة لوزارة التعليم العالي، ...).

- التباين الصارخ بين المؤسسات الجامعية من حيث توفير شروط وإمكانيات البحث العلمي التي تنعدم أساسا في الجامعات

الهامشية والكليات المتعددة التخصصات على الرغم من الإمكانات البحثية التي توفرها لها الدولة.

الحكامة والجودة أساسان متلازمان للفاعلية :

– بناء منظور متقدم للحكامة الجامعية يتجاوز التدبير اليومي الظرفي نحو تدبير مهيكل منبثق من المشروع المجتمعي التشاركي وقائم على النجاعة والفاعلية وضمان شروط الجودة والإنصاف واقتصاد المعرفة.
– وضع خريطة عادلة للتوزيع الجغرافي الخاص بالمؤسسات الجامعية العليا وتوسيع تغطيتها المجالية في علاقة ملائمة مع إعداد التراب الوطني ووفق منظور توقعي وتخطيط مستقبلي في إحداث الجامعات.
– استعادة مبادرة الجامعة داخل محيطها المجتمعي عبر تمتيعها بالثقة اللازمة وتمكينها من الانخراط الفاعل في التحديات المجتمعية الحاضرة والمستقبلية، مع تقوية أدوارها ووظائفها الحيوية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.
– إعادة النظر في الإطار القانوني المنظم للتعليم العالي، وخاصة القانون 01/00 والنظام الأساسي للأساتذة الباحثين بغية معالجة مشاكل التدريس والتأطير والبحث العلمي من جهة وتحفيز الأطر الجامعية من جهة أخرى .
– إحداث الجسور في الفضاءات الجامعية بين التخصصات المختلفة وإلغاء الحدود الفاصلة بين التعليم العالي والمؤسسات العليا للتكوين من جهة، ومؤسسات التكوين التقني القصير والمتوسط المدى.
– اعتماد مقاربة منفتحة في صياغة المضامين الجامعية لاستيعاب مختلف التطورات التربوية والعلمية والتكنولوجية قصد الاستجابة لمستلزمات التنمية في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية.
– توحيد مؤسسات التعليم العالي في فضاءات جامعية متداخلة تنعدم فيها الحواجز الفاصلة بين الكليات والمعاهد والمدارس العليا وخلق أقطاب للبحث متعددة التخصصات من أجل ترسيخ التفاعل والتكامل بين مختلف المعارف والحقول العلمية.
– اعتماد إطار مرجعي موحد لرصد أشكال ومؤشرات مراقبة وقياس مستوى الحكامة والجودة في مؤسسات التعليم العالي

للتمكن من توفير الشروط الدنيا المتعلقة بالنظام التعليمي الجامعي، وخلق تنافسية تتيح تطوير التدبير الإداري والممارسة الجامعية.

– إعادة النظر في منهجية وممارسة التعيين في المناصب الجامعية العليا من خلال مراجعة طرق انتقاء رؤساء الجامعات وعمداء الكليات ومديري المؤسسات الجامعية، وذلك باعتماد آليات ديمقراطية ومعايير موضوعية موحدة، مع تحديد شروط شفافة لتشكيل اللجان المكلفة بالانتقاء.

– مباشرة تقييم موضوعي لمنظومة «الإجازة – الماجستير – الدكتوراه» (LMD) من خلال الموازنة بين المعطيات الكمية والجوانب الكيفية من أجل اقتراح صيغ بديلة للمنظومة، مع ضرورة تخصيص العدد الكافي من المناصب المالية للأساتذة الباحثين.

– إحداث لجنة وطنية للتفكير والتنسيق بين المرحلة ما قبل الجامعية والمرحلة الجامعية قصد العمل على ملاءمة التكوينات المعتمدة في كلتا المرحلتين، والانكباب على معالجة الإشكالات المطروحة على صعيد المسار التعليمي، وخاصة إشكاليتي: تدريس اللغات ولغات التدريس في المرحلتين معا.

– إعادة النظر في الإطار المحدد للشراكة بين قطاع التعليم العالي والمؤسسات الجهوية (الجهات، العمالات والأقاليم، الجماعات، ...)، مع التوجه نحو تكريس منظومة مؤهلة للاضطلاع بأدوارها الكاملة والفاعلة في تجسيد الجهوية الموسعة وتحقيق التنمية البشرية.

– مراجعة وضبط الطرق المعتمدة في توزيع المنح الجامعية من أجل ضمان العدالة التعليمية وتكافؤ الفرص بين جميع الطلبة، مع العمل على التعميم الفعلي للتغطية الصحية على مجموع طلبة التعليم العالي.

– تنمية مداخيل الجامعة وتنويع مواردها من خلال تقنين التكوين المستمر وإعادة التكوين والتكوين حسب الطلب والدراسات لفائدة المؤسسات العمومية والشبه العمومية والقطاع الخاص.

– مراجعة الآليات المعتمدة في الرقابة المالية المتعلقة بمؤسسات التعليم العالي من خلال دراسة إمكانية اعتماد نظام بعدي للمراقبة المالية على المؤسسات الجامعية، وذلك من أجل ضمان مرونة ونجاعة أفضل مع الحرص على ضمان الشفافية اللازمة والاحترام التام لمقتضيات القانون.

– إحداث هيأة وطنية للبحث العلمي بامتدادات جهوية مهمتها دراسة واقتراح السياسة العمومية على الصعيدين الوطني والجهوي وتتبع تنفيذها وتقييمها، مع تحديد المحاور ذات الأولوية بالنسبة لمشاريع البحث العلمي وتوفير الإمكانات والوسائل اللازمة لدعمها .

– وضع تصور متماسك يهدف إلى بلورة وتنفيذ مخطط وطني وجهوي لإحداث ودعم المختبرات ومجموعات البحث على مستوى المؤسسات الجامعية في مختلف التخصصات وتمكينها من كافة الوسائل الضرورية للاشتغال وفق دفتر تحملات متعاقد بشأنه.

– اتخاذ إجراءات ملموسة لتشجيع البحث العلمي من خلال سن إعفاءات ضريبية على البحث، وتعبئة موارد مالية كافية للدعم عبر وضع تحفيزات ضريبية لفائدة القطاع الخاص لتشجيعه على المساهمة في التمويل.

– بلورة سياسة قوية وطموحة للبحث والابتكار بناء على تقييم موضوعي لواقع الابتكار ولمختلف الجوانب المتعلقة بالحكامة (التنظيم) والتمويل والبنية التحتية، وذلك بهدف إعطاء دفعة قوية ونفس جديد للمجال.

– تقوية الإطار التنظيمي للتحفيز على البحث والابتكار من خلال إقرار وضع خاص للباحث وتشجيع البحث والابتكار في المقاولة، مع الرفع من نسبة التمويل المخصص للبحث العلمي من 0,8 ٪ من الناتج الداخلي الإجمالي إلى 1,5 ٪ في أفق سنة 2021.

– وضع استراتيجية فعالة في مجال التمويل من خلال إحداث صندوق وطني لدعم الابتكار في أفق إحداث صناديق جهوية، وخلق منتوجات محددة بتمويل مشترك مع القطاع الخاص، مع خلق الشروط الكفيلة بالرفع من نشر براءات الاختراع.

- تسريع وتعميم إنشاء حاضنات جامعية بهدف تطوير المبادرة الجامعية المبدعة، وإقامة فضاءات وأحياء للابتكار داخل الجامعات من أجل تشجيع عمليات الإبداع العلمي.
- وضع خطة موحدة، على الصعيدين: الوطني والجهوي، لتأهيل النشر والإصدارات الجامعية من خلال اعتماد معايير مضبوطة والاستجابة لمختلف التخصصات وتشجيع نشر وتسويق الأبحاث والأطروحات وطبع المجلات المتخصصة.

التشغيل

يمثل التشغيل مدخلا أساسيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بحكم مواجهته لآفة البطالة التي لا تزال تعتبر مشكلة من أبرز المشكلات المجتمعية والتي تزداد مضاعفاتها السلبية نتيجة عدم اتخاذ المبادرات الناجعة والطموحة لتحفيز النمو والرفع من وتيرة الاستثمار. ويواجه التشغيل إكراهات قاسية نظرا للاختلالات الجوهرية التي تعرقل النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار والتوازن العام للاقتصاد الوطني، وفي غياب تام لأي إجراءات مؤثرة تسعف في تحسين سياسة التشغيل وضمان فاعليتها. ويمكن القول بأن السياسات العمومية المتبعة اليوم، في مجال التشغيل، تفتقد للبعد الاستراتيجي الذي يربط معالجة قضايا الشغل بالمنظومة المجتمعية برمتها سواء على مستوى التنمية الاقتصادية أو السياسات السكانية أو تطوير منظومة التربية والتكوين.

وعلى هذا الأساس، يقترح حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية مخططا متكاملا لإنعاش التشغيل وخلق فرص الشغل من خلال مجموعة من التدابير والإجراءات الإصلاحية الكفيلة بتشجيع الاستثمارات وخلق دينامية اقتصادية واعدة وتحقيق النمو المستدام. ويندرج هذا المخطط، ذي البعد الجهوي المعالج للتفاوتات المجالية، ضمن أفق استراتيجي متناسق يضمن التناغم بين التنمية الاقتصادية وتأهيل المقاولة الوطنية وتشجيع الاستثمار من جهة، والإصلاح التربوي والتكويني والمؤسساتي والقانوني من جهة أخرى.

• نزيف متواصل في مناصب الشغل:

– حسب المندوبية السامية للتخطيط، تقلص نصيب مساهمة الاقتصاد المغربي في إحداث مناصب الشغل من متوسط 166 ألف منصب سنويا في الفترة ما بين 2000 و2007 إلى 33 ألف منصب شغل سنة 2015. وحسب بنك المغرب، تراجع صافي عدد مناصب الشغل المحدث سنويا سنة 2014 إلى 21 ألف منصب شغل، مع انخفاض معدل التشغيل من 46 ٪ سنة 2007 إلى 43,3 ٪ سنة 2015.

– تراجع مساهمة القطاع العام في السوق الوطنية للشغل من 10,7 ٪ سنة 2007 إلى 8 ٪ حاليا من مجموع الساكنة النشيطة الوطنية، وهي نسبة أقل مما هو متعارف عليه دوليا في مجال التشغيل في القطاع العام، أي نسبة 27 ٪.

– ضعف النسيج العام للمقاولات المغربية إذ شهدت سنة 2014 إغلاق 42 مقاولة، أي ما يوازي فقدان 4.000 منصب شغل مقابل إغلاق 72 مقاولة سنة 2013 بما يعادل فقدان 8.000 منصب شغل.

• غطرسة البطالة .. ضعف مبادرات التشغيل:

– غياب استراتيجية واضحة للتشغيل وهيمنة السياسة الارتجالية المقتصرة على معالجة القضايا الآنية، والعجز عن اتخاذ التدابير البعيدة المدى لإنعاش سوق الشغل.

– ضعف التحكم في المؤشرات الاقتصادية واختلال التوازنات الماكرو اقتصادية المتمثلة في ضعف معدل النمو وعجز الميزانية وضعف القدرة التنافسية والإنتاجية والتمويل، مما نتج عنه عجز عن توفير مناصب الشغل وارتفاع صافي البطالة (8, 0 +).

– اضطراب الرؤية المتعلقة بإشكالية التشغيل باعتماد تصور ملتبس يهدف إلى الحد من التوظيف في القطاع العام على الرغم من عدم قدرة القطاع الخاص على امتصاص البطالة ودعم سوق الشغل .

– الفشل في بلوغ الأهداف المسطرة في برنامج العمل الحكومي المتمثل في «الاستراتيجية الوطنية للتشغيل» نظرا لعدم نجاعة السياسة المقترحة وغياب المقاربة الشمولية المندمجة وانعدام الآليات المواكبة الملائمة .

– غياب مخططات استراتيجية نوعية تستهدف الفئات الأكثر تضررا من البطالة، وخاصة تشغيل الشباب حيث ارتفعت بطالة خريجي المدارس العليا، وفاقت بطالة الشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 15 و24 سنة في الوسط الحضري 40 ٪.

– عدم تمكن الحكومة من تنفيذ وعودها المتمثلة في إحداث 130 ألف منصب شغل سنويا حيث لم تستطع تجاوز 30 ألف منصب شغل سنويا بالنسبة للفترة ما بين 2011 و2016 في مقابل معدل 156 ألف منصب شغل سنويا في الفترة ما بين 2000 و2010 .

– عدم وفاء الحكومة بتنفيذ التزاماتها المتضمنة في التصريح الحكومي والمتمثلة في تقليص نسبة البطالة إلى 8 ٪ في أفق 2016، بل بالعكس من ذلك تماما ارتفعت نسبتها لتقارب 10 ٪

– تدهور وضعية التشغيل بشكل حاد خلال الأربع سنوات الأخيرة حيث تم فقدان أكثر من 140 ألف منصب شغل والاكتفاء بإحداث فقط 30 ألف منصب شغل سنويا، عكس التزام الحكومة بخلق 130 منصب شغل سنويا.

– عدم تمكن الحكومة من إيجاد وتفعيل الروابط المتينة بين الاستثمارات الاقتصادية وتنمية المجالات الاجتماعية على الرغم من لجوئها إلى اعتماد بعض المسكنات الظرفية، وبالتالي تحقيق التأثير الاجتماعي لمناصب الشغل المحدثة.

– غياب النصوص القانونية الملزمة للبنوك والمقاولات لكي تساهم بشكل أكبر في إنعاش سياسة التشغيل، مع محدودية الحوافز الضريبية الممنوحة للمقاولات من أجل إنعاش الشغل.

– انعدام سياسة تواصلية داعمة للتشغيل يعكسه عدم خلق قنوات للإخبار وتوفر المعلومات اللازمة المتعلقة بفرص الشغل المتوفرة في السوق، مع ضعف الأداء التواصلي والحضور الإعلامي للمؤسسات العاملة في هذا الميدان.

– وجود تضارب كبير في المؤشرات والمعطيات الإحصائية المتوفرة المتعلقة بالتشغيل إذ تختلف الأرقام الصادرة عن مختلف

المؤسسات المعنية والمختصة، مما يضعف الأساس الذي تستند إليه السياسة العمومية في مواجهة البطالة.

– انعدام مؤسسات مكلفة بالتشغيل في العالم القروي إذ أن أغلبها متمركز بالمناطق الاقتصادية الكبرى والمتوسطة، الأمر الذي يعرقل إنعاش الشغل بالأوساط القروية ويحول دون تحقيق العدالة الاجتماعية.

– غياب المساواة وتكافؤ فرص التشغيل بفعل هيمنة منطق المحسوبية والعلاقات الزبونية وأساليب المماطلة في معالجة طلبات وملفات المترشحين من طرف المؤسسات المكلفة بالتشغيل .

• سياسة طموحة وناجعة لإنعاش التشغيل:

– بلورة سياسة شمولية مندمجة تنبثق عنها تدابير استعجالية تروم، في أفق سنة 2021، تقليص البطالة إلى حدود 8٪ كحد أقصى، وخلق 150 ألف منصب شغل صاف سنويا.

– إعطاء عناية خاصة لمواجهة بطالة الشباب عبر وضع برنامج خاص «أمل الشباب» يهدف إلى تنشيط تشغيل هذه الفئة النشيطة وتشجيع مبادراتها في إنشاء المقاولات، وبالتالي إشراكها في فعل التنمية.

– تبسيط المساطر والإجراءات لإنشاء الشركات وخلق حاضنات المشاريع للتعويض عن النقص القائم في ثقافة روح المبادرة والابتكار، مع التنسيق بين المتدخلين في مجال التشغيل وتوحيد الجهاز المخاطب لأطراف سوق الشغل.

– القيام بالإصلاحات القانونية والتشريعية اللازمة لتنظيم العلاقة بين المشغل والأجير وكل المتدخلين في عملية التشغيل، مع وضع نظام معلومياتي يخص التشغيل في القطاعين العام والخاص.

– مراجعة سياسة الأجور بطريقة غير معرقلة لحركية الشغل، تأخذ بعين الاعتبار معايير الأداء والمردودية ومدى تحقيق الأهداف بحسب المهام والوظائف، وتحافظ، في نفس الآن، على مناصب الشغل.

– التنسيق بين العرض والطلب لتعزيز أداء خدمات التشغيل الملائمة بين العرض والطلب عن طريق مكاتب التشغيل الخاصة

والعمومية مع تحسين أدائها، ونشر وتعميم المعلومات حول سوق الشغل وبرامج التكوين المتوفرة.

– ترشيد الإنفاق العمومي، مع تخصيص جزء من الصفقات العمومية للمقاولات الصغيرة، وخلق عقد اجتماعي جديد يعتمد على الإنتاج والمنافسة في إطار تمويل بديل .

– تعزيز احترام الحريات النقابية ومأسسة الحوار الاجتماعي، إن على المستوى القطاعي، أو على المستوى الوطني والجهوي والمحلي، ووضع مستلزمات أجرأة سليمة وسلسة لمقتضيات مدونة الشغل ومراسيمها التطبيقية.

– تقوية قدرات ووظائف مؤسسة مفتش الشغل لضمان المناخ المواتي للعمل والإنتاج، مع تشجيع وتطوير آليات الوساطة والتحكيم بوصفها أساس المساعي الرامية إلى حل نزاعات الشغل.

– الارتقاء بالتدابير العمومية الحالية لإنعاش التشغيل في القطاع الخاص والجمعيات ذات المنفعة الاجتماعية (عقد من أجل التشغيل، عقد الإدماج المهني، التكوين التعاقدي من أجل التشغيل، عقد إدماج الباحثين عن عمل للأشخاص في وضعية إعاقة ...).

– تشجيع مختلف صيغ التشغيل الذاتي، ووضع إطار قانوني جديد لتحفيز المشغل الذاتي الفردي وتمكينه من الدعم العمومي مركزيا وجهويا ومحليا، مع تطوير منظومة الاحتضان الكفيلة برعاية مشاريع التشغيل الذاتي في السنوات الأولى لانطلاقها (5 سنوات).

– إنشاء صندوق وطني قار يهدف إلى إعادة هيكلة المقاولات في وضعية صعبة بغية ضمان استمراريتها والرفع من مستوى مردوديتها والمحافظة على مناصب الشغل في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الحيوية.

– توسيع آفاق التجارة والاستثمار، وتشجيع الاقتصاد الاجتماعي، وإدماج القطاع غير المنظم، مع اعتماد آليات قائمة على التمييز الإيجابي لتشجيع تشغيل النساء، وتركيز الاهتمام بالمجال القروي في تنفيذ سياسة التشغيل.

– تحديث منظومة التربية والتكوين والارتقاء ببرامجها وفق المعايير المعاصرة التي تمكن من الاستجابة لحاجيات المحيط

الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات سوق الشغل ومواكبة التطورات التقنية في مجال المعلومات والتواصل.

– تأهيل التعليم المهني واعتباره جزء أساسيا من منظومة التربية المنفتحة على حاجيات سوق الشغل، وتشجيع التدريب المهني خارج أوقات المدرسة من أجل تقوية العلاقة مع أرباب العمل وتطوير الكفاءات المهنية.

– إشراك القطاع الخاص في إعداد وتنفيذ وتقييم مناهج وبرامج التكوين والتكوين المستمر من أجل الرفع من الكفاءات وتوجيه أفضل للمؤهلات، حسب السن والمستوى الدراسي، على ضوء متطلبات وأولويات سوق الشغل.

– توجيه مسالك التربية والتكوين المهني استجابة لآفاق التشغيل وحاجيات الاستراتيجيات القطاعية وأقطاب التنافسية المرتقب إحداثها، ومواصلة إحداث مسالك خاصة في الخدمات والصناعات الواعدة بشراكة مع القطاع الخاص.

الصحة

شهدت المنظومة الصحية، خلال العقدين الأخيرين، اختلالات عميقة بفعل الإكراهات المتعددة والحاجيات الملحة لفئات عريضة من المواطنات والمواطنين، كما اعترتها مشاكل جوهرية تتعلق بسوء التدبير وتفشي الفساد مما أدى إلى تدني الخدمات الصحية وتراجع المؤشرات الأساسية. وقد تمثلت الإشكالات الصحية الرئيسية، المهددة للحماية الاجتماعية، في غياب التغطية الصحية الشاملة واتساع حدة الفوارق الصحية المجالية وصعوبة الولوج إلى العلاجات وقلة العرض الصحي والنقص في الموارد البشرية وغلاء الأدوية والمستلزمات الطبية. فمعظم الإجراءات المتخذة إلى اليوم لم تعكس توجها حقيقيا واستراتيجيا لإصلاح المنظومة الصحية ولم تترجم سياسة عمومية قوية بمخططات عملية وأولويات علمية وأهداف دقيقة تستجيب، بشكل عام، لانتظارات المواطنين وآمال المهنيين. وهكذا، ظل قطاع الصحة محكوما بالتدابير المنبثقة عن خطط عمل ظرفية لا تتجاوز المدى القصير في غياب ميثاق وطني حول الصحة يرسم المعالم العامة للاستراتيجية الوطنية الصحية على المدى المتوسط والبعيد.

واستنادا إلى ذلك، وأخذا بعين الاعتبار المنجزات الهامة لحكومة التناوب في المجال الصحي، ينطلق حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية من ضرورة توفير حماية اجتماعية صلبة تقطع مع منطق المساعدة الاجتماعية من خلال تقوية التغطية الصحية الأساسية والأجرأة الفعلية لحق الجميع في الصحة وتكريس مفهوم التضامن والتكافل الاجتماعي بين فئات

المجتمع. ومن ثمة، يعتمد الحزب منهجا شموليا في معالجة المجال الصحي لا يقوم على النموذج الطبي ذي التوجه الباثولوجي والعلاجي المحض، بل يتأسس على نموذج متماسك للصحة الاجتماعية لا يقتصر فقط على الصحة البدنية ويروم إعادة توزيع النفقات العمومية لصالح الخدمات الاجتماعية، وخاصة الخدمات الصحية. إنه نموذج يسعى إلى تثبيت حق جميع المواطنات والمواطنين في الصحة والاستفادة من وسائل الوقاية و التطبيب والعلاج وفق مبادئ المساواة والعدالة والإنصاف والتضامن.

• واقع صادم، خصاص مهول:

– يعتبر المغرب من أقل الدول إنفاقا على صحة مواطنيه ونصيبهم في ميزانيات الخمس سنوات الأخيرة لم يتجاوز 4,9 ٪ في أحسن الحالات، رغم أن النسبة التي تم إقرارها في قمة الألفية بالأمم المتحدة هي 10 ٪ من الميزانية العامة للدول، وهي نسبة لا تمثل سوى نسبة 1.2 ٪ من الناتج الداخلي الخام.

– يوجد المغرب في صلب الانتقال الديموغرافي والوبائي في مرحلة تتسم بعدم المساواة في الصحة والولوج إلى العلاجات الصحية وعدم تحقيق أهداف الإنمائية للألفية حيث لا يزال أزيد من 40 ٪ من المغاربة لا يستفيدون من أية تغطية صحية.

– ضعف شبكة العلاجات الأساسية التي تقدم العلاجات الأولية: أغلبها يوجد في وضع كارثي لتقادم بناياتها وأجهزتها في ظل غياب الرقابة وتراجع الميزانيات، وأكثر من 300 مؤسسة مغلقة لعدم توفر الموارد البشرية والتجهيزات الطبية اللازمة، وأزيد من 600 مركز صحي لا يتوفر على طبيب، وأزيد من 700 منها تشتغل بممرض واحد.

• أعطاب صحية مزمنة وغير عادلة:

– توزيع غير عادل بين الجهات والوسطين القروي والحضري، مع استمرار الفوارق بين المجالين حيث إن وفيات الأمهات في

المجال القروي تمثل ضعف الوفيات في المجال الحضري (148 مقابل 73).

– تدبير سيء في مجال التزود بالأدوية في القطاع العام، خاصة بالمستشفيات، وعدم قدرة القطاع الصحي على ضمان تسهيل ولوج كافة الشرائح الاجتماعية إلى الأدوية بأثمان مناسبة ومعقولة.

– غياب آليات ضبط وتأطير نظام «المساعدة» الطبية كما هو معمول به في نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، مع صعوبة تحديد الاعتمادات المخصصة له وغياب مقاييس التوزيع والملاءمة بين الموارد وتقديم العلاجات.

– غياب آليات لتتبع دفعات المساهمات الجماعية الترابية بالحساب الخاص المتعلق بالصيدلية المركزية المسير من طرف وزارة الصحة، وعدم احترام مسار العلاجات من طرف المستفيدين نظرا للنقص المهول في التجهيزات والموارد البشرية بالمراكز الصحية المعتمدة كنقط ارتباط وبالمستشفيات.

– نقص في الحكامة الجيدة وتمركز قوي في اتخاذ القرار يعكسه عدم وجود جهوية حقيقية وانعدام الاستقلال الذاتي في تدبير المستشفيات، مع استمرار غياب الإطار القانوني لتخطيط وضبط عرض العلاجات (الخريطة الصحية).

– الاشتغال بشكل منعزل للقطاعات المعنية بالصحة وانعدام التكامل بين القطاعين العام والخاص، مع نقص واضح في آليات القيادة والتتبع حيث إن النظام المعلومياتي الصحي يغطي فقط القطاع العمومي.

– غياب قانون مؤطر للصحة العامة، وانعدام الديموقراطية التشاركية في القطاع الصحي نتيجة ضعف مشاركة المنظمات المهنية والمستهلكين في وضع سياسة صحية مع تقييمها وتتبعها.

– عدم مرونة القانون الأساسي للموظفين في المجال الصحي، الأمر الذي لا يساعد على التدبير المحكم والعقلاني للموارد البشرية وتوزيعها التوزيع الملائم الذي يستجيب للحاجات الملحة للمواطنات والمواطنين في مختلف المناطق.

– ضعف السياسة التكوينية المتعلقة بالصحة مما أدى إلى محدودية قدرات التكوين على الرغم من تضاعف عدد الممرضين الذين يوجدون في إطار التكوين بمختلف معاهد تكوين الممرضين.

– محدودية واضحة في قدرات التوظيف حيث تظل مناصب الشغل المحدثة سنويا ضعيفة ولا ترقى إلى مستوى تغطية الخصاص المسجل في الموارد البشرية، علما بأن عدد المحالين على التقاعد الذين تحذف مناصبهم هام جدا.

• حماية اجتماعية موسعة وقوية:

– إعادة بناء المنظومة الوطنية للصحة على قاعدة مبدأ الصحة للجميع الذي أقره دستور 2011، وذلك في إطار«ميثاق وطني للصحة» يتم اعتماده بالتشاور مع كافة المتدخلين ويحدد مسؤوليات ومجالات تدخلهم لضمان تفعيل الولوج للجميع.
– الحرص على تثبيت حق جميع المواطنات والمواطنين في الصحة وفي الاستفادة من وسائل الوقاية والتطبيب والعلاج، والحرص على تفعيل مبادئ المساواة في الخدمات الصحية والعدالة والإنصاف والتضامن في تحمل تكلفتها.
– إصلاح شامل للمنظومة الصحية، باعتماد حوار وطني موسع بهدف تحديد أدوار مختلف المتدخلين، وإعادة النظر في الإطار التنظيمي للصحة، وخاصة إنشاء مجلس وطني للصحة، مع مراجعة مختلف النصوص القانونية والتنظيمية.
– إعادة النظر في الخريطة الصحية في اتجاه العقلنة والعمل على التوزيع العادل للموارد الصحية بما يستجيب لمبدأ العدالة المجالية ويحقق التكامل بين القطاعين العام والخاص.
– إقرار خريطة صحية وقانون للاستثمار في الصحة، وآليات الاعتماد لضمان جودة الخدمات الصحية، مع التعجيل بإصلاح المؤسسات الصحية العمومية وتحصين المكتسبات، خاصة ما يتعلق بتوفر الخدمات الصحية وجودتها وأنسنتها.
– اعتماد برامج خاصة لتغطية الوسط القروي والمناطق النائية والأحياء الهامشية بالمدن بالوحدات والمؤسسات الصحية اللازمة ومدها بالموارد البشرية الكافية والعمل فيها بطرق تلائم خصوصياتها ومحيطها.
– إعادة النظر في حكامة المنظومة الصحية وتفعيل الجهوية المتقدمة من أجل المساهمة في تدارك الخصاص في الموارد الصحية، مع تطوير نظام رصد ومنح الموارد بالأخذ بعين الاعتبار العامل الديمغرافي والوبائي للجهات كأساس للعقود –

البرامج مع السلطات الجهوية.

– مراجعة الهيكل التنظيمي لوزارة الصحة للأخذ بعين الاعتبار المهام التي تفرضها الجهوية المتقدمة، مع إعادة هيكلة منظومة العلاج في إطار تصميم مديري للاتمركز تحتل فيه الجهة مكانة متميزة.

– مأسسة العمل التشاركي في القطاع الصحي بين مختلف الفاعلين والمتدخلين (القطاعات الحكومية، الجهات، الجمعيات، ...)، مع تطوير الإطار القانوني وآليات التنسيق من أجل وضع أسس صلبة للشراكة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني والجماعات الترابية.

– ضرورة اعتماد نمط سليم للعيش والتحكم في مصادر الخطر مع تسهيل مشاركة السكان في الأنشطة المتعلقة بالصحة العمومية، مع تعزيز الأمن الصحي من خلال إحداث مرصد وطني للبحث في الصحة.

– اعتماد استراتيجية جديدة لإصلاح المؤسسات الصحية، وتجميعها في إطار أقطاب جهوية وإقليمية ومنحها الاستقلالية الكاملة، مع تعميم برنامج إصلاح وتأهيل المستشفيات العمومية، مع إعادة تأهيل المراكز الاستشفائية الجامعية وإنشاء مراكز الجودة في بعض التخصصات.

– إعطاء أولوية قصوى لإنجاز برنامج خاص وهادف للتغلب على معضلة وفيات الأطفال ووفيات الأمهات الناتجة عن الحمل والولادة، مع تخطيط وبرمجة تغطية مجموع التراب الوطني بالوحدات والمؤسسات الصحية وفق توزيع جغرافي عادل.

– تحصين مكتسبات التغطية الصحية الأساسية بإصلاح حكامة الأنظمة وتوسيع مجال تمويل القطاع الصحي عن طريق التضامن واقتسام مخاطر المرض وخلق آليات للتأمين التكميلي وللتعاضد الجماعي.

– تسريع أجرأة نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض ليشمل كل الفئات النشيطة خاصة العاملين المستقلين وذوي المهن الحرة من أجل تحقيق التغطية الشاملة في أفق سنة 2024.

– اتخاذ إجراءات استعجالية لإصلاح حكامة نظام المساعدة الطبية مع الحرص على أن يشمل المواطنين المؤهلين فعليا

للاستفادة منه وخلق هيئة مستقلة لتدبيره وتأمين التمويل اللازم له.

– مراجعة مهام وحكامة الوكالة الوطنية للتأمين الصحي لتضطلع، على أحسن وجه، بمهام ضبط وتأطير وتقنين ومراقبة التغطية الصحية الأساسية (أمو ورواميد) والتأمين الطبي التكميلي.

– إصلاح سياسة الصحة العامة بدعم أنشطة السياسة الوقائية وبرامج محاربة الأمراض السارية، مع وضع وتطوير برامج مندمجة خاصة بمحاربة الأمراض المزمنة.

– تدعيم إصلاح تمويل قطاع الصحة، وذلك بإقرار منظومة شاملة تعتمد الرفع من التمويل العمومي ومصاحبته بترشيد النفقات وتحسين التدبير من أجل تمكين المرفق الصحي العمومي من الاضطلاع بوظيفته بالفعالية والجودة اللازمتين.

– مراجعة السياسة الجديدة لتحديد سعر الأدوية، وذلك بإخضاع كل الأدوية إلى السعر الأقل بالنسبة لدول المقارنة عوض المعدل، مع مراجعة النظام الضريبي للأدوية، وضبط آليات تسويق المستلزمات الطبية والإحاطة بأثمانها.

– توسيع قاعدة الولوج للأدوية، مع التحفيز على اعتماد الأدوية الجنيسة كقاعدة في الوصفات الطبية المقبول إرجاع مصاريفها.

– وضع قانون خاص بالتجارب في مجال الأدوية والصيدلة، وتقوية آليات مراقبة وضبط قطاع الصيدلة.

– تثمين دور الموارد البشرية في قطاع الصحة، وتدارك العجز الحاصل في الموارد البشرية باعتماد مخطط استعجالي يستند إلى توظيف كل الخريجين من الكليات والمعاهد والاحتفاظ بمناصب المحالين على التقاعد، مع تعزيز الأعداد بتشجيع عودة المهنيين المغاربة من الخارج.

– تنمية الموارد البشرية في القطاعات الصحية، وذلك بتخطيط وتكوين وتشغيل الأعداد الكافية حسب الخصاص من مختلف الأطر التقنية والتدبيرية، وتكوين وتوظيف الممرضات والممرضين على المدى القريب والمتوسط لتغطية النقص الحالي، مع الحرص على التوزيع الجغرافي العادل للموارد البشرية.

– وضع استراتيجية جديدة للموارد البشرية بإمكانها الاستخدام الأمثل لمهنيي الصحة والتوزيع الملائم للمهارات، مع تدعيم القدرات التكوينية من خلال الرفع من أعداد المتخرجين من كليات الطب الحالية وخلق كليات للطب ومراكز استشفائية جامعية جديدة.

– إصلاح التكوين والتأطير في الصحة والطب من خلال إصلاح أنظمة تكوين المهنيين الصحيين، وإقرار وتنظيم التكوين في تدبير وتسيير المؤسسات الصحية، مع إعادة النظر في دور المعهد الوطني للإدارة الصحية.

– اعتماد حوافز مالية وغير مالية من أجل إعادة الانتشار لموظفي الصحة في المناطق التي تشكو من ضعف الخدمات، مع اتخاذ التدابير الملائمة لإيقاف الخروقات والممارسات غير القانونية في مزاولة المهن الصحية.

– إقرار سياسة البحث العلمي في ميادين الصحة والطب، وتعزيز التكوين المستمر للأطر الصحية، واعتماد التكوين واستكمال التكوين أداة لتحسين الجودة ولتقوية مهارات وأداء الأطر الصحية والإدارية.

السكن والتعمير والسياسة الترابية

تحتل برامج السكن والتعمير والسياسة الترابية موقعا حيويا في السياسات العمومية الرامية إلى تطوير سياسة سكنية بديلة تواجه العجز المتراكم وتشجع الاستثمارات من أجل ضمان الاستقرار الاجتماعي والمساهمة في التنمية البشرية والاقتصادية. غير أن السياسة العمومية في المغرب أبانت، في السنوات الأخيرة، عن محدودية إجراءاتها في مواكبة التحولات التي عرفها المجتمع ومعالجة العديد من الإكراهات والمشاكل التي تراكمت في القطاع نتيجة غياب رؤية استراتيجية موحدة وسوء التدبير وتنامي ظاهرة المضاربة العقارية. وأصبحت الوضعية، التي تنذر بالقلق وتتسم بالتفاقم، تدعو إلى ضرورة إقرار الحكامة في تدبير المخططات الوطنية ووضع اسراتيجية جديدة تأخذ بعين الاعتبار فشل السياسة الحكومية مع إبداع آليات جديدة لتطوير منظومة السكن.

ومن ثمة، يعتمد حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية تصورا اجتماعيا شاملا لمعالجة إشكالات السكن في علاقته بالتعمير والسياسة الترابية من أجل الاستجابة للحاجيات المجتمعية الملحة وتحفيز الفاعلين الاقتصاديين على الاستثمار المنتج والرفع من الجودة. ويعزز هذا التصور تخطيط محكم يهدف إلى تطوير سياسة السكن الاجتماعي لتلبية الانتظارات المتجددة للفئات المعنية ومواجهة الخصاص المسجل، كما يهدف إلى تطوير سياسة سكنية جديدة لفائدة الطبقات الوسطى بتدابير مغايرة. ويتوخى تصور الحزب للمنظومة السكنية وقضايا التعمير والسياسة الترابية تحسين مناخ الاستثمار في مجال

السكن من جهة، ورفع التحديات للتمكن من احترام المعايير المعتمدة والرفع من المهنية وتقوية المردودية.

• تراجعات حادة بتداعيات اجتماعية مقلقة:

– حسب المؤشرات المتعلقة بسنة 2014، نلاحظ تراجعات مهمة مقارنة مع سنة 2013: انخفاض بنسبة 1,1 ٪ في عدد الوحدات السكنية الاجتماعية والاقتصادية، وانخفاض بنسبة 6,7 ٪ في عدد الوحدات السكنية الاجتماعية والاقتصادية الموجودة في طور البناء.

– تبرز المعطيات الرقمية أنه تم تسجيل انخفاض حاد بنسبة 44 ٪ في عدد المساكن الاجتماعية المرخصة حيث انتقلت من 87.624 وحدة سنة 2013 إلى 48.721 وحدة سنة 2014.

– سجلت مجموعة من القطاعات المرتبطة بمجال السكن تراجعات هامة حيث تم تسجيل انخفاض مهم بنسبة 5,4 ٪ في استهلاك الإسمنت إذ انتقل الاستهلاك من 14,86 مليون طن سنة 2013 إلى 14,06 مليون طن سنة 2014.

• اختلالات هيكلية وبطء في الإنجاز:

– اعتماد إطار استراتيجي متجاوز لا يستجيب للتحولات السياسية والمجتمعية الراهنة ولا يعمل على المعالجة المتكاملة للإشكالات الحقيقية التي تطرحها مختلف أنماط السكن، وخاصة في ما يتعلق بالاستجابة لحاجيات السكن الاجتماعي.

– عدم القدرة على تثمين المكتسبات الناتجة عن تفعيل الميثاق الوطني لإعداد التراب والتنمية المستدامة المتمخض عن الحوار الوطني حول إعداد التراب لسنة 2001، سواء على الصعيد الوطني أو على الصعيد الجهوي.

– عدم مباشرة مراجعة إعداد التراب، سواء على مستوى الاستراتيجية الوطنية أو على مستوى البرامج التنموية الجهوية، على الرغم من إقرار دستور جديد للمملكة (2011)، واعتماد تقطيع ترابي جديد سنة 2015، وصدور القوانين التنظيمية

للجماعات الترابية (2015).

– ضعف السياسة العمومية المؤطرة للسكن المعد للكراء وعدم اللجوء إلى الإشراك الحقيقي لمختلف المؤسسات العمومية والجماعات المحلية والقطاع الخاص من أجل الاستثمار في هذا القطاع.

– معاناة التدخل العمومي في مجال الإسكان واختلال تدخلاته الموجهة نحو إنتاج السكن الاجتماعي، خاصة على مستوى تحديد المستفيدين ودعم الفئات الاجتماعية المحدودة الدخل والأنشطة ذات الطابع المضارباتي، وضمان شفافية استفادة المستحقين من برامج السكن الاجتماعي.

– تعدد المؤسسات العمومية المتدخلة في القطاع داخل نفس المدينة وغياب أي إرادة لإدماج البرامج وتجميع الإمكانيات وإدماج السياسة السكنية ضمن رؤية استراتيجية لتنمية المدينة.

– انعدام المخططات السكنية الهادفة إلى تخصيص حصة من البرامج السكنية العمومية لفائدة الشباب وللأسر الشابة الحديثة التكوين (التمليك أو الكراء) وغياب الإجراءات التحفيزية للاستثمار في هذا القطاع.

– غياب الإطار القانوني الخاص بتهيئة المدن والأحياء القديمة والذي بإمكانه تحديد شروط التدخل في الأنسجة التقليدية، والمحافظة على تراثها العمراني وقيمتها المعمارية ورمزيتها الثقافية.

– عدم وفاء الحكومة بالتزاماتها في المجال، وبالأخص إحداث مرصد وطني ومراصد جهوية ومحلية لتأطير واستشراف قطاع السكنى والتعمير واتخاذ الإجراءات الخاصة بإحداث منتوج جديد موجه لفائدة الشباب وللأسر الشابة الحديثة التكوين.

– عدم إنجاز أو تحيين المخططات الجهوية للتنمية وإعداد التراب، الأمر الذي لا يراعي أهمية تحديد الوظيفة الوطنية للجهة.

• **نحو ميثاق وطني وجهوي جديد:**

– بلورة ميثاق وطني وجهوي جديد لإعداد التراب والتنمية المستدامة من خلال اعتماد مقاربة متعددة الأبعاد تدمج

السياسات العمومية المتعلقة بالسكن والتعمير ومنظومة المدن.

– تحيين المخطط الوطني لإعداد التراب الوطني ومراجعة تموقع إعداد التراب ضمن الهندسة المؤسساتية التنفيذية وفي علاقته بالتحولات المجتمعية العميقة، وذلك عبر إحداث وكالة وطنية أو مندوبية سامية لإعداد التراب والتنمية المستدامة.

– بلورة سياسة وطنية متناسقة لإعداد التراب تستهدف تطوير الذكاء الترابي وتحقيق التنمية المستدامة وضمان انسجام وتناغم آليات التخطيط الترابي مع المخططات القطاعية.

– إرساء سياسة وطنية للمدينة تندرج ضمن الاختيارات الوطنية لإعداد التراب بهدف بلورة استراتيجية وطنية للتنمية الحضرية تحدد وظائف المدن وتضبط دينامية العمران في إطار من التآزر والتنافس الإيجابي.

– إقرار نظام جديد لتدبير المدن يضمن الفعالية في التسيير والنجاعة في التدبير ويسمح بالمشاركة الفعالة الواسعة بإعادة النظر في دور ومهام المنتخبين وسلطات الوصاية، وعبر بناء إدارة جماعية حديثة وكفأة.

– الحد من تعدد المؤسسات العمومية المتدخلة في القطاع داخل نفس المدينة والحرص على اندماج البرامج وتجميع الإمكانيات وإدماج السياسة السكنية ضمن رؤية استراتيجية لتنمية المدينة.

– إصلاح وتعميم نظام التخطيط الحضري، بالاعتماد على التخطيط الاستراتيجي من أجل بلورة المشروع الحضري المنسجم للمدينة عبر تأطير المدن بمخططات استراتيجية تدمج الجماعات الضواحي ضمن رؤية استشرافية تقوم على التشاور والشراكة.

– مواكبة المدن الجديدة باستثمارات عمومية في مجال المرافق العمومية والبنيات التحتية، مع إعطاء نفس جديد لسياسة المدن الجديدة والأقطاب الحضرية الكبرى من خلال وضع إطار قانوني ملائم ومحفز يدعم استثمارات المدن.

– مراجعة النظام الضريبي لقطاع العقار بهدف جلب المزيد من الاستثمارات وتخفيض العبء الضريبي سواء من جانب الأسر أو المنعشين العقاريين، مع خلق ضرائب متخصصة تبعا لمجالات التدخل (السكن الاجتماعي، الكراء، السكن السياحي،

الأنسجة القديمة، ...).

– رفع وتيرة إنتاج السكن الاجتماعي بتشجيع الاستثمارات الخصوصية بخلق صناديق استثمارية في مجال السكن الاجتماعي، ومراجعة النظام الجبائي الخاص بمشاريع السكن الاجتماعي لجذب الاستثمارات والاستجابة لحاجيات الجهات.

– إعفاء جزئي من الضريبة على الأرباح وتعميم الاستفادة من استرداد الضريبة على القيمة المضافة لفائدة الاستثمارت التي تهم إنتاج 500 شقة أو أكثر خلال خمس سنوات على الأكثر، مع جعل الجودة و السلامة عنصرين أساسيين للاستفادة من التحفيز الجبائي.

– تقديم تحفيزات عقارية وجبائية للتعاونيات السكنية وخلق إطار جديد لتنمية العمل التعاوني في مجال السكن، مع تقديم تحفيزات ضريبية للاستثمارات التي تهم المساكن التي لا تتعدى قيمتها العقارية 500 ألف درهم.

– تحفيز الجماعات المحلية على تطوير سياسات محلية للسكن الاجتماعي وفقا لحاجياتها بتمكينها من التمويل والعقار في إطار جيل جديد من التعاقدات، مع خلق شركات جهوية تتكلف بتهيئة العقارات لفائدة الجماعات المحلية.

– إعادة النظر في قانون بيع المساكن في طور الإنجاز، مع مراجعة الإطار القانوني المنظم لقطاع السكن للفصل بين الكراء السكني والمهني، مع تقديم تحفيزات ضريبية للأسر التي تتجه للكراء.

– سن ضريبة جديدة تحد من المضاربات العقارية المتجلية في تنامي المساكن المغلقة على غرار عدد من الدول (5٪ من القيمة الكرائية)، مع إقرار ضريبة 10٪ على قيمة الأراضي غير المبنية والتي تدخل في مخطط التهيئة ابتداء من السنة الثالثة للاقتناء أو اعتماد مخطط التهيئة لجعل سوق العقار أكثر سيولة.

– وضع مقاربة جديدة لمحاربة السكن غير اللائق تعتمد بالأساس على مناطق التهيئة التدريجية التي تستفيد منها الأسر التي تقطن دور الصفيح أو المحدودة الأجر، مع التركيز على المدن التي تعرف انتشارا واسعا للظاهرة.

– جعل ملف محاربة السكن اللائق شأنا محليا، مع دعم الجماعات على أساس مجهودها في مجال مراقبة ومحاربة السكن

اللائق على ترابها في إطار جيل جديد من التعاقدات.

- إعادة هيكلة الأحياء الناقصة التجهيز والأنسجة القديمة والمساكن الآيلة للسقوط حيث تتكفل الوكالات الحضرية بمشاريع إعادة هيكلة الأحياء الناقصة التجهيز بتمويل من الجماعات المحلية، كما تتكلف بالأنسجة القديمة والمساكن الآيلة للسقوط و بإعادة التأهيل الحضري.

- تنظيم المهن المرتبطة بقطاع الإنعاش العقاري وخصوصا مهن الوكلاء العقاريين، مع تحفيز المنعشين العقاريين الكبار لولوج البورصة للاستفادة من كل أشكال التمويل المتاحة.

- توسيع عمل الوكالات الحضرية ليشمل التخطيط والاستشراف والتدبير الحضري ومشاريع التأهيل الحضري، وتعميم فروع الوكالات الحضرية لتشمل كل المراكز القروية التي تعرف دينامية عمرانية متسارعة، مع تكثيف التجزئات العقارية بالمراكز القروية الصاعدة.

- تعميم وتحيين مخططات التهيئة الحضرية، مع تبسيط مساطر المصادقة ومراجعة وثائق التعمير (6 أشهر على أقصى تقدير)، مع فرض آجال محددة لإنجاز تصاميم التهيئة للجهات التي تشكو من خصاص في إنتاج السكن وتقييد الفوائد خلال مرحلة إنجاز هذه التصاميم.

- إعادة النظر في المؤسسات المتدخلة، وخاصة مؤسسة العمران، لتقوية التخطيط الاستراتيجي، مع بلورة أشكال جديدة للشراكة بين الدولة والقطاع الخاص في مجال إنعاش السكن بحثا عن الفعالية وسرعة التنفيذ والجودة.

- إحداث مركز وطني للتكوين في التدبير الترابي، وإعداد برامج للتكوين المستمر الملائم، مع تكوين المنتخبين الجهويين والمحليين لتمكينهم من آليات التدبير الضرورية لممارسة مهامهم.

- تطوير إطار مؤسساتي خاص بالقياس والبحث والتكوين (إحداث مرصد لقياس ملاءمة العرض والطلب في مجال السكن، خلق مؤسسة للأبحاث والدراسات في مجال البناء والإنعاش العقاري وجلب التقنيات الخارجية، خلق مراكز للتكوين المهني

والتقني في مجالات البناء والإنعاش العقاري).

- تخصيص جوائز لأحسن المشاريع السكنية لتشجيع المهندسين المعماريين والمنعشين العقاريين وشركات البناء الصغرى والمتوسطة والكبرى الذين يساهمون في الرفع من الجودة المعمارية.

الإدارة العمومية

تشكل الإدارة العمومية، في الوقت الراهن، مظهرا مهما من مظاهر تحديث الخدمات القطاعية (الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية) وعقلنة تدبير الشأن العام استجابة للحاجيات المتزايدة للمواطنين. وقد أصبح مقتضى تطوير الإدارة العمومية مقترنا بالحكامة الإدارية وما تستلزمه من آليات وظيفية وتقنية للرفع من مستوى أدائها ومردوديتها، وضمان شفافية تسييرها ونجاعة تدخلاتها. غير أن التجليات المختلفة للإدارة العمومية المغربية تبرز عدم قدرتها على التخلص من العديد من السمات التقليدية التي تتمثل في بطء التدخل وتعقد المساطر وانعدام الشفافية في مجمل المعاملات الإدارية.

واستنادا إلى ذلك، يهدف الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية – بناء على المكتسبات المحققة في عهد حكومة التناوب – إلى إقرار تصور شامل وعصري يروم الإصلاح الحقيقي للإدارة المغربية من خلال تحديث بنياتها وتطوير وسائل اشتغالها وتمكينها من الموارد البشرية والمالية والتقنية اللازمة. كما يسعى إلى وضع مجموعة من التدابير الضرورية الرامية إلى المراجعة الشاملة للمنظومة الإدارية وتخليق المرفق العمومي وتعميم الخدمات العمومية. والقصد من ذلك جعل الإدارة العمومية آلية للرفع من قدرات التنمية الاقتصادية والبشرية من خلال الارتكاز على مبادئ القرب والتواصل والحكامة.

• إدارة عتيقة .. إكراهات ضاغطة:

– يفوق العدد الإجمالي لموظفي الدولة 860 ألف موظف موزعين إلى 521 ألفا و553 موظفا تابعين للقطاعات الوزارية، و190 ألفا و442 موظفا تابعين للمؤسسات العمومية، وما يفوق 150 ألف موظف تابعين للجماعات المحلية، مع هيمنة التربية الوطنية (54,09 ٪ من العدد الإجمالي للموظفين) والداخلية (15,64 ٪).

– تتميز الإدارة بتوجهها نحو الشيخوخة حيث إن 53 ٪ من الموظفين تتجاوز أعمارهم 45 سنة، في حين لا تتعدى الفئة المتراوح أعمارها بين 25 و35 سنة 21.5 ٪.

– كلفت كتلة الأجور الخاصة بموظفي الدولة سنة 2013 ما مجموعه 98 مليار درهم (ما يفوق 11 ٪ من الناتج الداخلي الخام)، مقابل 103,7 مليار درهم سنة 2014 ، وهي كتلة تمثل 53 ٪ من نفقات التسيير، وتتميز بالتفاوت الصارخ في تخصيصها لفئات الموظفين.

• ضعف إرادة الإصلاح ومحدودية الإجراءات:

– انعدام الإرادة الحكومية القوية لإصلاح المنظومة الإدارية بالنظر إلى الأداء الحكومي الباهت المتمثل في اللجوء إلى الحلول الظرفية والجزئية في معالجة الإشكالات المتعددة التي تطرحها الإدارة العمومية.

– عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل الوفاء بالالتزامات الحكومية المتعلقة بإصلاح الإدارة العمومية ومحاربة الفساد الإداري، مع البطء والتعثر في تفعيل البرامج الحكومية والعجز عن الارتقاء بالأداء الإداري.

– خضوع القيادات الإدارية لإكراهات التسيير اليومي في غياب رؤية استراتيجية للتأهيل الإداري ونقص كبير في التدبير التشاركي الذي يتيح تعبئة جميع الطاقات والكفاءات الإدارية، وخاصة الشركاء الاجتماعيين والمهنيين.

– تزايد التفاوت الصارخ على مستوى الأجور المعتمدة في الوظيفة العمومية، وعجز الحكومة عن اتخاذ الإجراءات العملية لإقرار منظومة جديدة للأجور، محفزة ومنصفة وشفافة، مع اللامبالاة في التعامل مع فئات عريضة من الموظفين، وخاصة ملف المتصرفين.

– هيمنة عنصر التعويضات على التركيب العام لمنظومة الأجور المعتمدة حاليا في الوظيفة العمومية، وذلك مقارنة مع الراتب الأساسي المرجعي الذي تتميز شبكة أرقامه الاستدلالية بالمحدودية وعدم التناسق.

– انعدام العدالة الإدارية من خلال استمرار المقاربة ذات الأساس الفئوي في مجال الأجور، والمؤدية إلى تعميق التفاوتات بين هيئات الموظفين وغياب التجانس بين الأنظمة الأساسية للوظائف.

– تصاعد وتيرة الفساد وانتشار مظاهر الرشوة والزبونية وإهدار المال العام في مجموعة من مفاصل المرفق العمومي، الشيء الذي يمس في الجوهر مبدأ المجانية ويؤثر سلبا في ثقة المواطن ومصداقية الإدارة.

– عدم التخلص الكلي من ثقل البعد المركزي ومنهجية التدبير التقليدية والطابع الروتيني للعمل الإداري وجمود وتعقد الكثير من المساطر وغياب النزاهة والشفافية.

– غياب التوازن بين الإدارات و المرافق العمومية سواء من حيث توزيع الموارد البشرية بطريقة غير منصفة أو من حيث تخصيص الاعتمادات المالية بطريقة غير متكافئة، مما يؤدي إلى وجود قطاعات إدارية بامتيازات واضحة وأخرى مهمشة.

– غياب العدالة المجالية في توفير الخدمات الإدارية نظرا للتفاوتات الموجودة في ما بين الجهات من جهة، وفي ما بين الوسط الحضري والعالم القروي الذي يعاني من نقص حاد في الموارد البشرية والمالية والتقنية من جهة أخرى.

– اللجوء إلى الممارسات المناهضة للشفافية وتكافؤ الفرص بفعل اللجوء إلى المناورات والالتفاف على المساطر القانونية المعتمدة في التعيين في المناصب العليا خدمة للأهداف الشخصية والولاءات السياسية.

– غياب مخططات فاعلة لتأهيل الموارد البشرية وتنمية المؤهلات والكفاءات الإدارية وتطوير أساليب التدبير الإداري نتج

عنه ضعف واضح في برامج التكوين المستمر الموجهة للأطر الإدارية ومختلف فئات الموظفين.

– انعدام الاستراتيجيات التواصلية المتمحورة حول المنظومة الإدارية وسياساتها العمومية مما أدى إلى خصاص مهول في الإخبار بالمقتضيات الإدارية، وعدم تيسير اللجوء إلى المعلومات الإدارية، وقلة التواصل مع فئات الموظفين.

– عدم تحقيق أي تقدم ملموس في معالجة تعقد المساطر والإجراءات الإدارية وتشعب المسالك المتعلقة بالخدمات الإدارية حيث تعاني مجموعة من المرافق العمومية الحيوية، في العديد من الحالات، من الطابع البيروقراطي وفرض الشروط التعجيزية.

– ضعف الحكامة الإدارية وقصور الرقابة في المجالات العمومية نتيجة قصور عمليات التفتيش الإداري وعدم تفعيل الآليات القانونية والإدارية المتعلقة بالمحاسبة والمساءلة وتقييم المردودية.

– تقديم الحكومة ومؤسساتها الإدارية العمومية لنموذج سيء في احترام العدالة والامتثال للقرارات القضائية حيث ارتفعت حالات الإدارات الممتنعة عن تنفيذ الأحكام القضائية، وبالتالي عدم إنصاف العديد من المقاولات والموظفين.

• الإرادة والحكامة لإصلاح إداري شامل:

– بلورة سياسة استراتيجية تشاركية ناجعة لإصلاح المنظومة الإدارية في شموليتها والتركيز، على الخصوص، على المحاور المتصلة بمراجعة النظام الأساسي للوظيفة العمومية وتأهيل التنظيم الإداري وتحديث المؤسسات الإدارية وترسيخ مبادئ الجهوية والإنصاف والشفافية.

– نهج مقاربة نسقية متعددة الأبعاد تأخذ بعين الاعتبار المستويات الإدارية والوظيفية والتنموية وتعيد النظر في الجوانب القانونية والتنظيمية والتدبيرية بغية عقلنة المشهد الإداري العمومي.

– تعزيز الآليات الرامية إلى تقوية الحكامة الإدارية وضمان نجاعة الرقابة المالية، مع الحرص على تكريس ثقافة التقييم

المنتظم والتدبير المبني على النتائج وربط المسؤولية بالمحاسبة.

– اعتماد مخطط متكامل محكم للارتقاء بالموارد البشرية من خلال تحسين ظروف العمل والاشتغال، وتعميم المحفزات المالية ودعم البرامج التكوينية وتقوية الحماية والرعاية الاجتماعية.

– مراجعة منظومة الأجور وفق مخطط متماسك يضمن حق الموظفين في أجرة قائمة على مبدأ الإنصاف ومستوى الكفاءة وطبيعة المسؤوليات وتعقد الوظيفة ومجهود الموظف.

– وضع استراتيجية جديدة للنهوض بالإدارة المغربية وتحديث أنماط وآليات تدبيرها بما يجعلها إدارة مواطنة ذات مصداقية وقريبة من الانشغالات اليومية للمواطنين وقادرة على تقديم الخدمات الإدارية بأقل تكلفة وأكبر جودة.

– اتخاذ تدابير عملية لجعل الإدارة تنخرط فعليا في الإسهام في إنعاش الاستثمار وتعميم الخدمات ذات البعد الاجتماعي والرفع من قدرات التنمية البشرية وتوفير شروط حياة أفضل للمواطنين.

– اتخاذ إجراءات تهدف إلى عقلنة التدبير داخل الإدارة العمومية من خلال التخفيف من حدة البيروقراطية، وإعادة تنظيم الهياكل الإدارية، وإقرار سياسة لامركزية قوية عبر منح اختصاصات فعلية للمصالح الخارجية ومدها بالموارد البشرية والمالية اللازمة.

– اتخاذ الإجراءات الرامية إلى ضمان الشفافية اللازمة والرفع من حس التواصل مع المواطنين في مراكز تقديم الخدمات العمومية (الصحة، القضاء، النقل، الضرائب، الجمارك، الأمن، ...).

– تركيز الإصلاح الإداري على إعادة الاعتبار للمواطنات والمواطنين وتحقيق المصالحة بينهم وبين الإدارة، من خلال تقديم خدمات جيدة بالسرعة والفعالية المطلوبتين.

– إعداد وثائق مرجعية عمومية تهدف إلى نشر وتعميم الشروط المطلوبة للحصول على الوثائق والخدمات الإدارية مع تحديد آجال صريحة لتسليم الوثائق المطلوبة من طرف المواطنين والتقيد بها.

– دعم البعد المهني وتحسين طرق ومساطر اتخاذ القرار، مع صياغة وتفعيل وتقييم السياسات العمومية بطريقة ناجعة تقوم على تأهيل المورد البشري وتطوير منهجيات التدبير وأساليب الحكامة الإدارية.

– اعتماد منهجية موضوعية في مراجعة النظام الحالي للأجور بغية التقليص من حدة الفوارق بين الأجور الدنيا والأجور العليا، وتحفيز الموظفين على الرفع من أدائهم الإداري، بما يعيد الاعتبار للراتب الأساسي والمسار المهني للموظفين وبما يضمن العدالة الإدارية، وفي نفس الوقت، تحفيز الموارد البشرية.

– وضع آليات لنشر الثقافة الإدارية الديمقراطية المؤسسة على مبادئ الحوار والتشاور بين مختلف المتدخلين (الإدارة، الموظف، المواطن، الشريك الاقتصادي والاجتماعي، ...) وإشراك الموظف لإبداء وجهة نظره في المشاريع والبرامج القطاعية والمساهمة الفعلية في صناعة القرار العمومي.

– تحيين النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالمنظومة الإدارية وتوسيع مجالات تبسيط الإجراءات والمساطر الإدارية، مع الاستثمار الأقصى للتقنيات الحديثة للمعلومات والتواصل ودعم الإدارة الإلكترونية.

– العمل على تفويت المهام والأنشطة التي تثقل كاهل الإدارات العمومية (السكرتارية، خدمات النسخ، النقل، ...) إلى متعهدين خواص ، وذلك باعتماد دفتر تحملات يحدد حقوق وواجبات الطرفين المتعاقدين.

– تشديد الإجراءات الموجهة للقطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية للتقيد بالاحترام التام المفروض على الإدارة اتجاه القانون والعدالة من خلال الامتثال لقرارات القضاء وتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة في حقها.

– إعادة النظر في الإطار القانوني للمجلس الأعلى للوظيفة العمومية من أجل تنظيمه بشكل جيد عن طريق تغيير طريقة تشكيله وصلاحياته، وتحديد آليات تواصله مع الموظفين.

المجال الاقتصادي والمالي

نموذج تنموي بديل، مندمج وقوي

التزامنا في الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ببلورة وتنفيذ استراتيجية تنموية تهدف إلى خلق نموذج متكامل ومندمج قائم على التضامن الاجتماعي والعدالة الترابية والهيكلة العقلانية والجاذبية الاستثمارية. إنه نموذج تنموي جديد مستمد من الاشتراكية الديمقراطية ومستجيب للمعطيات الاقتصادية والمجتمعية الراهنة ومسهم في تشجيع وتيرة التنافسية الاقتصادية وتحسين القدرة الشرائية للمواطنين وتقوية البعد الجهوي. وعبر هذا النموذج القائم على تعاقد اقتصادي ذي بعد اجتماعي بجيل جديد من الإصلاحات، يتطلع الحزب في أفق 2021 إلى تسريع النمو ليصل إلى نسبة 5,5 ٪ وتقليص البطالة إلى 8 ٪ كحد أقصى والرفع من مناصب الشغل بإحداث 150 ألف منصب شغل صاف سنويا والزيادة في معدل الدخل الفردي بنسبة 20 ٪.

المالية والضرائب

شهد المغرب، على مدار العشرين سنة الماضية، في ما يتعلق بالنمو الاقتصادي إنجازات متفاوتة الدرجة حيث انتقل نمو الناتج الداخلي الخام من 2,3٪ خلال عقد التسعينيات إلى 7,4٪ خلال سنوات 2000. وقد تمكنت البلاد، خلال هذه الفترة، من التحكم في توازناتها الاقتصادية الكبرى وتحسين مناخ الأعمال، معتمدة استراتيجية قائمة على توسيع الطلب الداخلي خاصة على مستوى الاستثمارات العمومية. وكانت لهذه الاستراتيجية آثار إيجابية إذ مكنت من تحقيق نسبة نمو متميزة وتوفير البنيات التحتية لتحسين الولوج إلى الخدمات الأساسية (الماء الصالح للشرب، الكهرباء، الطرق، ...) والتقليص من نسب الفقر والهشاشة، مع الحفاظ على نسبة التضخم في مستويات مقبولة نسبيا. غير أن هذا العمل الاستراتيجي بلغ مداه، وعجزت الحكومة الحالية عن إيجاد نموذج تنموي أفضل لإعطاء نفس جديد للاقتصاد الوطني بما يتلاءم مع التوجهات العامة للبلاد والتحولات الهامة التي عرفها السياق العالمي. وهكذا، شكلت الخمس سنوات الماضية ولاية ضائعة كرست توجها سياسيا مجحفا ومتقشفا أضر بالقدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين وأضعف النسيج الاقتصادي والمالي الوطني وأدى إلى تراجعات وانتكاسات خطيرة في العديد من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

انطلاقا من ذلك، يقترح حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية نموذجا تنمويا جديدا يتأسس على الإصلاح الاقتصادي الشامل الكفيل بتحقيق وتيرة نمو مناسبة ومنتظمة ومستدامة، ويستند إلى إبداع آليات جديدة للرفع من الاستثمارات

وتقوية التنافسية وتشجيع الابتكار. إنه نموذج اقتصادي يتمحور حول تأهيل السياسة المالية وتحسين الحكامة العمومية بما يمكن من تقليص الفوارق الاجتماعية وتحصين القدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين وإقرار العدالة المالية والإنصاف الاقتصادي.

• نمو ضعيف .. عجز حاد واختناق مالي:

– تدهور الحسابات العمومية: عجز الخزينة بمعدل 5,5 ٪ من الناتج الداخلي الخام، مع مديونية عمومية قريبة من مستوى عدم القدرة على تحملها إذ بلغت المديونية العامة 71,2 ٪ من الناتج الداخلي الخام في الفترة ما بين 2011 و2016.
– ارتفاع في نسبة المديونية بحوالي 45 ٪ حيث انتقلت من 430 مليار درهم إلى 620 مليار درهم سنة 2015، دون احتساب الديون المضمونة من طرف الدولة لصالح المؤسسات العمومية (المكتب الوطني الشريف للفوسفاط، الشركة الوطنية للطرق السيارة، المكتب الوطني للسكك الحديدية، ...) والتي عرفت ارتفاعا بنسبة 77 ٪ إذ بلغت 177,6 مليار درهم.
– تدهور الموقع الخارجي للبلاد حيث سجل ارتفاع العجز الجاري لميزان الأداءات مقارنة بما سجل خلال سنوات 2000، ليصل إلى 7,8 ٪ خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2016.

• إجراءات مرتجلة أمام وضع مالي مقلق:

– انخفاض نسبة النمو طيلة الفترة من 2011 إلى 2016 إذ لم تتجاوز في المعدل 3,6 ٪، أي ناقص 5,2 نقطة من نسبة النمو خلال الفترة السابقة (2010/2000).
– فشل الحكومة في الوفاء بالتزامها المتمثل في تعهدها بتحقيق معدل نمو يصل إلى 5,5 ٪ خلال الولاية الحكومية، مما أثر على مختلف السياسات القطاعية.

– هشاشة التوازنات المالية الكبرى نتيجة عجز الميزانية وارتفاع المديونية الخارجية مما يزيد من مخاطر التدخل المحتمل للمؤسسات المالية الدولية.

– تدهور حاد في مستوى عيش المغاربة، وذلك على الرغم من انخفاض أسعار المواد الأولية والطاقية.

– تدهور وضعية التشغيل بشكل حاد حيث خسر الاقتصاد الوطني أكثر من 140 ألف منصب شغل خلال الأربع سنوات الماضية، في الوقت الذي وعدت فيه الحكومة الحالية بإحداث 130 ألف منصب شغل سنويا.

– عدم قدرة الحكومة الحالية على محاربة البطالة في أوساط الشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 18 و24 سنة في الوسط الحضري والتي فاقت نسبتها حاجز 40 ٪.

– ضعف الشروط الملائمة لتحسين مناخ الأعمال حيث لم يتم بعد الوصول إلى مستوى خلق تقوية روابط الثقة بين السلطات العمومية والقطاع الخاص بشكل كامل.

– غياب الإرادة الحقيقية والمبادرات الشجاعة القادرة على معالجة الاختلالات المتعلقة بالميزانية، سواء على مستوى نفقات الدولة أو على مستوى مداخيلها، وعدم القدرة على توفير الآليات الكفيلة بعقلنة النفقات العامة وإعادة توجيهها لتتسم بالنجاعة القصوى.

– انعدام الوعي بأهمية العامل الزمني في تصحيح مشاكل الميزانية بشكل ملائم، من أجل تفادي التكاليف من حيث نسبة النمو على المدى المتوسط والبعيد التي يمكن أن يؤدي إليها أي تقويم متسرع.

– تراجع مرتبة المغرب في تصنيف مؤشر التنمية البشرية كما سجلت ذلك المندوبية السامية للتخطيط مما يبرز مدى حدة الهشاشة الاجتماعية المتفاقمة جراء السياسة الحكومية المتبعة.

• من أجل سياسة مالية إرادية لتحقيق تنمية مستدامة:

*** إصلاحات أفقية:**

– القيام بإصلاحات أفقية عبر تنسيق أفضل للاستراتيجيات القطاعية والحرص على اندماجها وانسجامها والتقائها.

– خلق بنك عمومي للاستثمار لتسهيل ولوج المقاولات المتوسطة والصغرى والصغرى جدا إلى التمويل (بطابع جهوي).

*** إعداد سياسة مالية ناجعة:**

– عقلنة المصاريف من أجل نجاعة أكبر للتدخل الحكومي.

– إطلاق حوار وطني حول إرساء إصلاح حقيقي لنظام المقاصة ومجموع ترسانة المساعدات العمومية من خلال إرساء نظام للحماية الاجتماعية موجه بشكل مشروط ومضبوط للفئات المعوزة، وخاصة خلق تعويض أدنى لضمان كرامة كل المواطنات والمواطنين.

– إعادة توجيه نفقات الاستثمار عبر تقليص نفقات التسيير عبر عقلنتها وإعادة هيكلتها بالنسبة لكل القطاعات، والزيادة في نفقات الاستثمار العمومي (البنية التحتية الأساسية).

– إقرار سياسة قائمة على مبدأ العدالة المجالية من خلال ضمان توزيع أفضل للاستثمار العمومي بين الجهات.

– توسيع مجال اشتغال الشراكات العمومية والخاصة ليشمل البنيات التحتية لقطاعات التربية الوطنية والصحة العمومية وتدبير ومعالجة النفايات وخدمات بيئية أخرى.

– إصلاح الوظيفة العمومية من خلال مراجعة سلم الأجور عبر إقرار سقف وتأطير أجور مسيري الشركات والمؤسسات العمومية والأطر العليا في الإدارة العمومية، وإعادة تقييم الأجور الدنيا و المتوسطة في الإدارة العمومية، مع إرساء نظام لتقييم الكفاءات.

– اتخاذ التدابير اللازمة لمراجعة الحد الأدنى للأجر من أجل الرفع منه بشكل تدريجي بهدف بلوغ زيادة تصل إلى 30 ٪.

– تحسين الحكامة العمومية عبر التسريع بتفعيل القانون التنظيمي الجديد للمالية (قانون 130-13) الذي دخل حيز التنفيذ سنة 2015، مع إلغاء الحسابات الخاصة للدولة وإدماجها في الميزانية العامة.

– عصرنة مسلسل برمجة وتنفيذ السياسات العمومية بهدف تحسين فعاليتها ورسم خارطة طريق للتنفيذ والمتابعة، مع تحسين قيادة وحكامة المؤسسات والشركات العمومية ومشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

*** بلورة سياسة جبائية عادلة ومتضامنة :**

– إرساء إطار ضريبي مستقر من خلال إقرار ميثاق للاستقرار الضريبي على مدى 5 سنوات .

– مباشرة إصلاح ضريبي عادل ومنصف يكون قادرا على ضمان إعادة التوزيع من خلال القضاء على الملاذات الضريبية وإصلاح الضريبة على الشركات والأجور وإعادة هيكلة الضريبة على القيمة المضافة.

– تبسيط وإعادة هيكلة الضريبة على القيمة المضافة الداخلية، مع إصلاح الضريبة على الشركات و معاملاتها عبر جعل الضريبة على الشركات تدريجية تبعا للربح الضريبي للشركات، وعدم تضريب النفقات المرتبطة بالبحث والابتكار.

– إعادة هيكلة التضريب المزدوج (على الأرباح، وربيحة الأسهم) وعدم تضريب أرباح الأسهم التي يعاد استثمارها في المقاولة في مشاريع تندرج ضمن المخططات القطاعية.

– وضع نظام للتخفيض الضريبي من أجل التنافسية والتشغيل لمساعدة المقاولات على تمويل نفقات الاستثمار والبحث والابتكار والتكوين والتوظيف واستكشاف أسواق جديدة والانتقال البيئي أو الطاقي.

– تخفيف الضريبة على انتقال أو بيع المقاولات، مع الرفع على أساس تدريجي للحد الأدنى من المساهمة الضريبية المحددة حاليا في 0,5 ٪ إلى 1,5 ٪ ما بعد السنة العاشرة، وإلغاء الرسوم الشبه الضريبية.

– إصلاح الضريبة على الدخل عبر تضريب أكبر للدخل الأعلى (إدماج شطر من المداخيل الإضافية) وتخفيض الضريبة على دخل الطبقات المتوسطة من خلال توسيع الفرق بين الأشطر، وربطها بالتضخم.

– حذف بعض الأعباء التي يتحملها الشخص المادي الخاضع للضريبة على الدخل من الوعاء الخاضع للضريبة (المداخيل المهنية من قبيل: مصاريف التمدرس، القفة، الأشخاص تحت الكفالة، ...) وتوسيع التخفيض عن الأشخاص المتكفل بهم ليشمل الأبناء والأخوات والإخوة.

– الرفع التدريجي لسقف الإعفاء من الضريبة على الدخل من 2.500 درهم إلى 4.000 درهم في الشهر.

– إقرار إجبارية محاربة المضاربة بشكل فعال عبر إحداث ضريبة تضامنية على الثروة غير المنتجة تعوض الرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية، بنسب تصاعدية زمنيا، وذلك من أجل تشجيع تعبئة العقار الضروري للاستثمارات.

– تسريع إرساء الضريبة الفلاحية من خلال وضع نظام لتضريب القطاع يأخد في الاعتبار وضعية العقار الفلاحي والخصائص الجغرافية وحجم الاستغلاليات.

– إعادةتوجيه (النفقات) الإعفاءات الضريبية نحو قطاعات مستقبلية ذات الإمكانيات القوية من حيث النمو وخلق مناصب الشغل (الطاقات المتجددة وغيرها)، وذلك عبر الحد من الإعفاءات الضريبية في الزمن، وتحديد أهدافها ومنحها في إطار تعاقدي يحترم دفتر تحملات مدقق، ووضع آليات تقييم فعاليتها بالمقارنة مع الأهداف المنشودة.

– خلق رسوم جديدة تتماشى مع الاستراتيجية التنموية من قبيل: رسم بيئي (ضريبة الكاربون).

– تشجيع توفير العائلات.

– تطبيق مشروع القانون 49- 15 الذي عوض القانون 32 – 10 لإصلاح آجال الأداء .

– تصفية مجموع مخزون الديون العمومية المتأخرة عن سنة 2015 من أجل تمكين المقاولات من العمل بشكل طبيعي.

– ترسيخ مبادئ الحكامة عبر إعادة تنظيم عميق للإدارة الضريبية في اتجاه منطق الفعالية والنجاعة والاستغلال الأمثل للموارد : توفير الموارد والمراقبة بمنطق تحسين التحصيل، مع عصرنة وتحديث المدونة العامة للضرائب من أجل ضمان انسجام أفضل.

– تقوية آليات محاربة التهرب الضريبي عبر زيادة الموارد البشرية الموجهة للمراقبة الضريبية، وإرساء نظام شامل وفعال للمعلومات بمشاركة مجموع الإدارات المعنية، وتفعيل المقتضيات التشريعية المتعلقة بمعاقبة التهرب الضريبي.
– تحسين جودة الخدمات الموجهة للمواطنين (الاستقبال، آجال المعالجة، تبسيط والمعالجة المعلوماتية للمساطر...).
– تقوية قدرة الإدارة الضريبية على تحسيس المقاولات غير المهيكلة من خلال شراكات استراتيجية مع الفاعلين المؤسساتيين، مع نشر تقرير سنوي حول السياسة الجبائية في المغرب.
– بلورة سياسة للصرف في خدمة تنافسية الاقتصاد من خلال العمل على تطوير تدريجي لنظام الصرف الثابت نحو مرونة أكبر قصد تشجيع تنافسية الإنتاج الوطني وتحسين حجم المبادلات،
– ضمان حكامة جيدة من خلال إحداث لجنة مكلفة تحدد جدولا زمنيا لإرساء هذا النظام، وتقوم بتقييم كل مرحلة من مراحل المسلسل.

*** بلورة سياسة للصرف في خدمة تنافسية الاقتصاد الوطني:**

– التطوير التدريجي لنظام الصرف الثابت، وإحداث إطار تنظيمي جديد يشجع إحداث آليات مخصصة لتغطية مخاطر الصرف: الرفع التدريجي للمراقبة على العمليات الآجلة.

*** اعتماد سياسة نقدية إرادوية:**

– خفض كلفة المديونية العمومية من خلال إعادة التوازن بين الدين الخارجي والدين الداخلي من خلال سياسة «swap» تمكن من الاستفادة من نسب فائدة منخفضة في مناطق الأورو والدولار.
– تحسين تنسيق السياسة النقدية بين مختلف الفاعلين في إطار مجلس العملة والادخار بشكل يتيح التوفر على سياسة نقدية تستجيب لحاجيات الاقتصاد، مع ملاءمة سياسة استهداف التضخم المسطرة من طرف بنك المغرب بشكل يشجع النمو والتشغيل.

– تطوير آليات ماكرواحترازية وعقود دورية جديدة كما تدعو إليها توصيات «بازلIII» قصد تخفيف مخاطر عدم الاستقرار المالي.

القطاع البنكي

يؤدي القطاع البنكي دورا حيويا في التنمية الاقتصادية بشكل عام حيث تشكل الأنظمة المصرفية آلية مهمة سواء في تدعيم الادخار أو في تقوية الاستثمارات ودعم تمويل المشاريع الإنتاجية والمجتمعية المختلفة. ومن ثمة، تساهم المؤسسات البنكية في توفير الخدمات المالية الضرورية للمواطنات والمواطنين وإنماء الاقتصاد الوطني. ويرتكز المغرب حاليا على أكثر الأنظمة المالية هيكلة على صعيد الضفة الجنوبية للمتوسط إذ يتوفر على نظام بنكي بمستويات جيدة من حيث الرسملة والمردودية والتمويل المستقر. وعلى الرغم من أنه أظهر صمودا واضحا في وجه الصدمات الخارجية، يظل النظام البنكي المغربي في حاجة إلى التطوير من حيث تأهيل موارده البشرية التي راكمت رصيدا مهما من المهنية، ومن حيث تقوية أدائه والرفع من مستوى إنتاجيته وطنيا ودوليا.

واستنادا إلى ذلك، يرى حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية أن النظام البنكي الوطني يستدعي إعادة النظر في الاستراتيجية الاقتصادية بمراجعة الأولويات على المدى المتوسط والبعيد بما يعزز شفافية البنوك ويجعلها، أولا وأخيرا، في خدمة المواطنات والمواطنين. ومن ثمة، يطرح الحزب إجراءات متكاملة تهدف إلى تحديث بنيات وتقنيات العمل البنكي وضمان التفاعل الموسع مع المحيط المجتمعي من جهة، والمحيط المقاولاتي من جهة ثانية.

• ضعف في مواجهة تحديات المرحلة:

– سجل بنك المغرب، في النسخة الثانية عشر من التقرير السنوي حول الإشراف البنكي برسم سنة 2015، أن القروض البنكية الممنوحة للقطاع غير المالي شهد تباطؤا ملحوظا إذ لم يتجاوز نموها 0,8 ٪.
– بينما واصلت القروض المخصصة للأسر تزايدها بنسبة 5,6 ٪، سجلت تلك الموجهة للمقاولات، للمرة الأولى طيلة الخمسة عشر سنة الأخيرة، انخفاضا بنسبة 2 ٪ رغم تحسن التوازنات الماكرو اقتصادية وتوفر السيولة البنكية.
– ارتفاع الودائع البنكية بنسبة 7 ٪ وبطء في منح القروض بما أن وتيرة نمو القروض انتقل من 14 ٪ ما بين سنتي 2006 و2012 إلى 3 ٪ ما بين 2012 و2014 (القطاع الأكثر تضررا: البناء والأشغال العمومية والصناعة).

• أنشطة دون الطموحات الممكنة:

– مستوى عال لتركيز المخاطر (المجموعات الكبرى).
– مستوى عال من القروض غير المسددة.
– ضعف مساطر منح القروض: قرارات منح التمويل للمقاولات ترتكز في أغلب الأحيان على الضمانات الفعلية أو سمعة طالب القرض وغياب سياسة تسعيرة بنكية ترتكز على مقاربة المخاطر.
– ضعف مباشرة المقاولات الصغرى والمتوسطة من طرف الأبناك التجارية بالرغم من بعض التقدم الطفيف فيما يخص عرض الخدمات المالية.
– ترابط كبير بين الأبناك وشركات التأمين.
– ضعف سوق الأسهم.

• سياسة بنكية في خدمة التنمية الاقتصادية:

– اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين أثر القطاع المالي وضمان مساهمته الفاعلة في التنمية الاقتصادية للبلاد.
– تكثيف مجهودات الإدماج المالي عبر اللجوء إلى تنسيق أفضل بين مختلف الفاعلين المعنيين بالاستراتيجية الوطنية للإدماج المالي، ومساندة الوسطاء الماليين من أجل استهداف المقاولات المتوسطة والصغيرة جدا، مع تفعيل مكتب الائتمان.
– إحداث إطار تنظيمي تحفيزي من أجل تحسين تدبير المخاطر، وتنمية سياسة تسعير ترتكز على تحليل المخاطر وغير مرتبطة بالضمانات العينية.
– تقوية المنافسة على مستوى القطاع البنكي، خاصة عبر تطوير وتنمية أنشطة الخدمات من أجل التحرر من التبعية القوية للموارد الناتجة عن الوساطة في القروض.
– ملاءمة الإطار القانوني والتنظيمي لضرورات المالية الرقمية والبنك المتنقل (Mobile banking) من أجل المواكبة ودعم الابتكار والمبادرة في هذا القطاع.
– تعميق الأسواق المالية من خلال تدبير أفضل للسيولة، وتوسيع دائرة المستثمرين وتقوية الشفافية من أجل تشجيع المشاركة، مع اللجوء – عند الضرورة – إلى سياسة نشيطة لامتصاص فائض السيولة البنكي الذي يضر بالسوق الثانوي للسندات.
– تنمية رأس مال المخاطر ورأس مال الاستثمار كآليات لتمويل المقاولات قيد الإحداث أو المقاولات الشابة.
– بث الحيوية في سوق الأسهم من خلال خفض الضريبة على فائض قيمة الأسهم المدرجة وخفض مصاريف الدخول إلى البورصة، وتشجيع اللجوء إلى سوق الأسهم.
– إدخال عينة أوسع من آليات الحماية من تقلب وعدم استقرار أسعار الصرف وأسعار الفائدة وأسعار المواد الأولية.
– خلق إطار قانوني وتنظيمي يسمح بالابتكار المالي مع الحرص على حصر أنشطة بنك التقسيط وبنك الاستثمار.

الفلاحة

سجل المغرب تقدما ملموسا في القطاع الفلاحي أساسا خلال العشر سنوات الماضية، غير أن إمكانيات هذا القطاع تبقى غير مثمنة كما يجب، خاصة في غياب الرؤية الاستراتيجية الاستباقية. فالقطاع الفلاحي يعاني من مجموعة من المشاكل الطبيعية المزمنة (الجفاف، ندرة المياه، التعرية، ...) والمشاكل التقنية (هيمنة الممارسات التقليدية، ضعف استعمال التقنيات الحديثة، ...) والمشاكل التنظيمية (تكوين الموارد البشرية، عقلنة تعبئة الموارد المالية، ...). وعلاوة على ذلك، لم تستطع الحكومة الوفاء بالتزاماتها المعلن عنها في التصريح الحكومي سواء على مستوى تطوير الإنتاج الفلاحي أو على مستوى الرفع من مؤشرات التنمية الفلاحية.

واعتبارا لذلك، يسعى حزب الاتحاد الاشتراكي إلى تجديد التخطيط الاستراتيجي في المجال الفلاحي أخذا بعين الاعتبار التحديات المطروحة اليوم والرهانات المستقبلية المتعلقة بالأمن الغذائي. وسيعتمد الحزب رؤية جديدة تروم تأهيل مختلف القطاعات الفلاحية من خلال اعتماد مقاربة مندمجة التقائية (تطوير الكفاءات، تعزيز البنيات التحتية، مسايرة المستجدات الراهنة، ...).

• إمكانات غير مثمنة:

– ضعف نسبة اندماج القطاع الفلاحي: الصناعات الفلاحية لا تمثل سوى 5 ٪ من الناتج الداخلي الخام مقابل 15 ٪ في البلدان المتقدمة.

– ندرة الماء: مع تراجع التساقطات المطرية، تراجع منسوب المياه بنسبة 35 ٪ خلال 30 سنة الأخيرة، بينما ترتفع مساحة الأحواض المسقية المهيأة من طرف الدولة بنسبة 2,3 ٪ سنويا.

– ما زالت عملية فقدان مناصب الشغل في القطاع الفلاحي مستمرة، حيث فقد ما بين 1999 و2014 أكثر من 13.600 منصب شغل، وارتفعت هذه النسبة ما بين 2008 و2014 بحيث وصلت إلى 23.900 منصب شغل.

• ثغرات .. في الوظيفة والاستراتيجية:

– ضعف النمو الفلاحي وعدم استقراره، إذ أن فوارق الإنتاج بالمقارنة مع المعدل أصبحت أقوى 8 مرات بالمقارنة مع عدم استقراره الملاحظ في المعدل بالنسبة لمنطقة المغرب العربي وشمال إفريقيا.

– ضعف الإنتاجية حيث إن معدلها في الهكتار، وحسب النشاط، من بين أضعف المعدلات في المنطقة المتوسطية، وزيادة الإنتاج كانت بسبب التوسع في أراض هامشية أكثر منه بفعل تكثيف الإنتاج.

– عدم كفاية الإنتاج بجودة عالية: المنتوجات بعلامات الجودة (منتوجات محلية، بيوليوجية، ذات علامة، مصنفة جغرافيا ...) لا تزال هامشية.

– العرض التصديري غير الملائم للعديد من الأسواق.

– انعكاس بيئي سلبي للنشاط الفلاحي بحيث أصبحت الفلاحة سببا رئيسيا لتدهور البيئة، وضحيتها الأساسية في نفس

الوقت.

– ضعف تنويع التشغيل في العالم القروي: المقارنة الدولية تكشف عن وجود حصة ضعيفة لمناصب الشغل القروية غير الفلاحية في المغرب.

– عدم القدرة على رفع التحديات الكبرى التي تواجه الفلاحة: قلق متزايد في ما يخص الأمن الغذائي، تحديات الانفتاح الدولي والمناخ العالمي غير المستقر، وهو ما يشكل تهديدات ولكنه في نفس الوقت يمثل فرصا.

– عدم القدرة على رفع التحدي المرتبط بالصحة العامة بحيث تواجه الفلاحة أكثر فأكثر متطلبات جديدة في مجال الصحة (استعمال المخصبات مقابل الفلاحة البيولوجية، التنوع البيئي في مواجهة المنتوجات المعدلة وراثيا ...).

• نحو ميثاق فلاحي جديد:

– بلورة سياسة فلاحية طموحة لكسب الرهانات المطروحة من أجل تقوية الإنتاجية وتحسين المردودية، مع وضع ميثاق فلاحي وقروي جديد يستجيب للمستجدات الفلاحية.

– اتخاذ التدابير اللازمة من أجل تنويع وتحسين المردودية وتوجيه الفلاحة المغربية نحو منتجات ذات قيمة مضافة عالية بهدف زيادة حصة الناتج الداخلي الخام الفلاحي من115 مليار درهم في نهاية 2015 إلى 180 مليار درهم في أفق نهاية 2021.

– اعتماد تصور تنموي مندمج للفلاحة بالرفع من مناصب الشغل في القطاع الفلاحي، والمحافظة على وتيرة منتظمة وملائمة في خلق مناصب الشغل، مع تحسين دخل القرويين والرفع من الحد الأدنى للأجر الفلاحي.

– تأهيل واندماج الإنتاج بهدف خلق صناعة غذائية مغربية حقيقية من خلال تأهيل القطاعات واندماج الفلاحة أفقيا مع الصناعة عموديا.

– تحسين جودة الإنتاج من أجل زيادة العرض التصديري من خلال إرساء معايير وطنية تتماشى مع أفضل المعايير الدولية:

- زيادة قيمة الصادرات من 14مليار حاليا إلى 30 مليار درهم بالنسبة للقطاعات التي يحظى فيها المغرب بتنافسية جيدة (الحوامض، الزيتون، الفواكه والخضر) في أفق نهاية 2021.

– تأهيل الموارد البشرية : تطوير استراتيجية للتكوين الفلاحي بالتشاور بين وزارة الفلاحة ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، قادرة على مصاحبة استراتيجية اندماج القطاعات وتحولها وتكثيفها وتنويعها.

– وضع عقد/برنامج بين وزارات الصناعة والفلاحة ومهنيي الصناعة الفلاحية.

– اللاتركيز والجهوية بمشاركة جميع الفاعلين والتنظيمات المهنية والمحلية من خلال عقود شراكة بين الجهات والغرف الفلاحية ووزارة الفلاحة والصيد البحري والمهنيين.

– تحسين تدبير المياه من خلال: تعبئة موارد جديدة، صيانة وتوسيع الأحواض السقوية الموجودة، التدبير المفوض لماء السقي، وضع تعريفة تحفيزية، التنسيق بين مختلف المتدخلين، تعميم تقنيات الري العصرية، استعمال الماء أساسا لسقي الفلاحات ذات القيمة المضافة العالية.

– زيادة المساحات الفلاحية الصالحة من خلال سياسة إرادوية لتوفير وتهيئة العقار لأغراض فلاحية.

– إعادة التوازن للأراضي لاسيما من خلال تقوية انسجامها.

– تعبئة الاستثمارات العمومية والخاصة لفائدة الفلاحة وإطلاق موجة جديدة من الاستثمارات العمومية والخاصة بتقديرات تصل إلى 10 ملايير درهم سنويا.

– زيادة السكان القرويين مع وقف أو تخفيف الهجرة القروية.

الصناعة

لا يزال المغرب يعاني من هشاشات أفقية ومؤسساتية تعرقل تحول اقتصادنا وتطوير نسيجه الإنتاجي الصناعي من جهة، وتعوق تنافسيته من جهة أخرى كما يشهد بذلك ضعف حصة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام. ولم يمتلك الاقتصاد المغربي، إلى اليوم، إرادة واضحة وقوية للتوجه نحو الاستثمار الصناعي من خلال تقوية الصناعات المتوفرة وخلق أنماط صناعية جديدة. كما لم يستطع توفير الجو الملائم لتطوير النسيج الصناعي وخلق الشروط المناسبة لتشجيع المقاولات الصناعية على مواجهة الإكراهات المتعددة. أضف إلى ذلك أن الحكومة لم تنجح في إبداع نموذج ناجع للتنمية الصناعية حيث ركزت على الاستثمارات الخارجية المحدودة التي لن يكون لها أي أثر قوي في تثبيت مجال صناعي وطني قوي.
وبناء عليه، يعتبر حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية أن المدخل لترسيخ قطاع صناعي متين رهين بوضع سياسة استراتيجية مندمجة تتجاوز الحدود القطاعية وتقوم بتعبئة كل الفاعلين والمتدخلين المعنيين ضمن نفس الرؤية وفي أفق نفس الأهداف. وبشكل أساسي، التركيز على اتباع سياسة صناعية ذات بعد اجتماعي تسهم في تقوية الاقتصاد الوطني، وفي نفس الوقت، تشكل محركا للتنمية البشرية ومحاربة الفقر والهشاشة ومحاربة البطالة.

• هشاشة صناعية بارزة:

– لا تتجاوز حصة الصناعة من الناتج الداخلي الخام 14 ٪ منذ أكثر من عقد من الزمن نظرا لتشظي النسيج الصناعي وبعض المشاكل الخاصة بالمقاولة المغربية والمرتبطة بالحكامة والتمويل وضعف القدرة على التسويق والابتكار.

– عدم نجاعة سياسة التشغيل في القطاع الصناعي لأنه يفقد سنويا 7.500 منصب شغل، حيث ارتفع هذا العدد ما بين 2008 و2014 ليصل إلى 16.500 منصب شغل.

– ضعف القيمة المضافة الصناعية إذ تراجعت، على سبيل المثال، القيمة المضافة لصناعة النسيج والألبسة من 4,7 ٪ سنة 2000 إلى 2,3 ٪ سنة 2013.

• مواطن ضعف هيكلية:

– ضعف في خلق مناصب الشغل، فالقطاع الصناعي لم يبلغ الهدف المنشود ولم يتم خلال 10 سنوات إحداث سوى 75 ألف منصب شغل.

– عدم وفاء الحكومة بالتزاماتها وخاصة تحقيق المؤشرات الواردة في مخطط «إقلاع» الذي كان يتوقع إحداث 220 ألف منصب شغل خلال 5 سنوات.

– ضعف التنويع: الصناعة المغربية تبقى في أغلبها متخصصة في قطاعات أو منتجات غير ديناميكية وذات قيمة مضافة ضعيفة.

– حيوية متناقضة للقطاعات المعتمدة كالحرف العالمية للمغرب بقيمة مضافة ضعيفة تحققها داخل أرض الوطن.

– تنافسية غير كافية للعرض التصديري للمغرب والمقاولات المتوسطة والصغرى، مثلا انخفاض نسبة استثمار فروع الصناعات الغذائية وصناعات النسيج والجلد.

– هيمنة القطاع غير المهيكل تحد من نسبة الاندماج الصناعي. مثلا نسبة مساهمة المقاولات الصغرى والمتوسطة في إحداث القيمة المضافة لا يتجاوز 20 ٪.

– ضعف كبير لاندماج المقاولات الصغرى والمتوسطة الصناعية في الأنظمة البيئية.

– ضعف الميزانية المخصصة للبحث والتطوير وضعف تأطير الموارد البشرية.

• خيار التصنيع: سياسة منسقة لأفق صناعي واعد:

– وضع سياسة صناعية جديدة قادرة على تحقيق تسريع حقيقي لمسلسل تصنيع المغرب ورفع القيمة المضافة المنتجة محليا ورفع من مستوى إحداث مناصب الشغل.

– اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتوفير عرض صناعي تحفيزي واضح وقابل للتحقيق مع الأخذ بعين الاعتبار البعد الجهوي،

– اعتماد التدابير القادرة على تحقيق إنتاج تنافسي وفي نفس الوقت يغطي جزئيا الواردات.

– إنتاج بقيمة مضافة مرتفعة وبمحتوى تكنولوجي عال، مع زيادة حصة المنتوجات المحولة في الصادرات.

– مضاعفة مجهودات البحث وتطوير القطاع، والاستفادة من رفع مجهود البحث والتطوير العمومي إلى 1,5 ٪ من الناتج الداخلي الخام (مقابل 0,8 ٪ سنة 2015).

– إعفاء ضريبي لفائدة البحث والتطوير بقيمة 100 ٪ بالنسبة للبحث والتطوير داخل المقاولة.

– تأطير عقود برنامج للبحث والتطوير بين المدارس/الجامعات والمقاولات.

– تأهيل الموارد البشرية في القطاع الصناعي، وإقرار عقد برنامج للتكوين في كل قطاع، يربط بين وزارة الصناعة والجهات

ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل ووزارة التربية الوطنية وأرباب المقاولات من أجل رفع عدد المستفيدين من التكوين.

– تعبئة الموارد المالية بغية زيادة التمويل الممنوح للمقاولات الصغرى والمتوسطة بنسبة 50 ٪.

– تطوير عرض بنكي للخدمات المالية ملائم للمقاولة الصغرى والمتوسطة بالتعاون مع بنك المغرب ووزارة المالية ومؤسسات القروض.

– توحيد صناديق التنمية والاستثمار الصناعي (صندوق التنمية الصناعية - صندوق الحسن الثاني،...) في صندوق واحد ومنحه ميزانية لدعم الصناعات الصاعدة (المهن العالمية للمغرب على الخصوص) ولإدماج المغرب في النظام العالمي وتقوية التوسع في إفريقيا.

– مضاعفة حجم الشراكات بين القطاعين الخاص والعام المسجل خلال الفترة 2016-2021، وانفتاحها على المقاولات الصغرى والمتوسطة عبر صندوق التنمية الصناعية.

– ملاءمة الضريبة مع إنعاش العرض الصناعي الموجه للتصدير من خلال نسب ملائمة للضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة.

– زيادة نسبة اندماج سلاسل القيمة وتعزيز العلاقات بين المقاولات الكبرى والمقاولات الصغرى والمتوسطة.

– الرفع من العرض العقاري الصناعي.

– خلق وكالة عقارية داخل وزارة التجارة والصناعة موجهة للصناعة وتدبير المناطق الصناعية.

– إعادة تنظيم ورفع فعالية التدخل العمومي لدعم القطاع الصناعي من خلال دمج الوكالة المغربية لتشجيع الاستثمارات (AMDIE) والمراكز الجهوية للاستثمار (CRI) في قطب واحد لتشجيع الاستثمار الصناعي .

– تنسيق السياسات القطاعية والسياسة الصناعية ومخططات التنمية الجهوية تحت إشراف هيئةحكومية (من قبيل مجلس يضم عدة وزارات يتوفر على ميثاق للحكامة واضح وصارم: اجتماعات منتظمة، تنفيذ القرارات..).

– بلورة سياسة جديدة للنهوض بأوضاع الصناعة التقليدية وتأهيل بنياتها ومواردها: ماديا وبشريا وتسويقيا، مع رد الاعتبار للعاملين فيها وتقوية الاستثمارات الموجهة إليها.

الصيد البحري

يشكل النشاط الاقتصادي للصيد البحري موقعا أساسيا في خريطة الاقتصاد الوطني إذ يؤدي دورا حيويا في استثمار الموارد الطبيعية البحرية والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فالمغرب يتوفر على واجهة بحرية متوسطية وأطلسية مهمة تفوق 3500 كلم، وتتواجد بها ثروات بحرية كثيرة ومتنوعة من الأسماك والمنتوجات البحرية. غير أن الاستثمار في مجال الصيد البحري لم يواكب، بشكل ملائم، المؤهلات الوطنية والإمكانات المهمة التي تتيحها الطبيعة البحرية ببلادنا. وعلى الرغم من التطورات التي شهدها القطاع منذ الاستقلال إلى اليوم، ما زال الصيد البحري لم يبلغ مرحلة الإسهام القوي في التنمية الاقتصادية الوطنية والرفع الملموس من القدرات الإنتاجية. فمخطط «هاليوتيس»، الذي اعتمدته الحكومة لتنمية وتطوير الصيد البحري في أفق 2020، يستدعي المراجعة الشمولية لمرتكزاته الاستراتيجية خاصة أمام حصيلته المتواضعة بعد اجتياز نصف المسار.

ولذلك، يقترح حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية التقييم الموضوعي للمخططات الوطنية المعتمدة من أجل بلورة استراتيجية وطنية تكاملية ومندمجة تستند أساسا إلى التعبئة الشاملة لمختلف الطاقات الوطنية. ويسعى الحزب إلى تكريس ثقافة تشاركية جديدة وموسعة في أوساط الفاعلين والعاملين في قطاع الصيد البحري من أجل الرفع من القدرة الإنتاجية وتأهيل الموارد البشرية والتقنية والمالية.

•دلالة الأرقام:

– يعتبر قطاع الصيد البحري قطاعا أساسيا في الاقتصاد الوطني لكونه يساهم بحوالي 2,3 ٪ من الناتج الداخلي الخام الوطني على مدى السنوات العشر الماضية.
– يقدر رقم معاملات القطاع عند التصدير بحوالي 13 مليار درهم، ويغطي القطاع حوالي 10 ٪ من مجموع الصادرات، وحوالي 50 ٪ من الصادرات الغذائية والفلاحية.
– أثمر قطاع الصيد البحري في مجال التشغيل 170.000 منصب شغل مباشر، وحوالي 350.000 منصب شغل غير مباشر، ويعيش منه حوالي 3 ملايين شخص.

• القارب أمام الأمواج العاتية:

– استنفاذ السياسة العمومية المتبعة في مجال الصيد البحري لإمكاناتها في معالجة الإكراهات التنظيمية والمالية المطروحة مما يدعو إلى تغيير طريقة التدخل والبحث عن الآليات الأكثر نجاعة.
– غياب أي مخطط استراتيجي مستقبلي لتنمية الثروة السمكية الوطنية وحمايتها من الاستغلال العشوائي الذي تقوم به العديد من الأساطيل الوطنية والأجنبية على حد سواء.
– غياب الرؤية العقلانية في استغلال الثروة السمكية حيث بدأت تتقلص في المياه الإقليمية مما ينعكس سلبا على الاقتصاد الوطني برمته ووضعية اليد العاملة البحرية.
– ضعف الآليات المعتمدة لتأهيل البنيات التحتية وخاصة الموانئ البحرية ومرافقها المختلفة حيث تعاني من مشاكل متعددة (ضيق المساحات وسوء تنظيمها، الاكتظاظ، تلوث الأرصفة والأحواض، ...).

– انعدام مخططات جهوية باعتمادات مالية كافية لتطوير المرافق البحرية وتوفير مختلف التجهيزات الضرورية (وسائل الشحن العصرية، مراكز التخزين والتبريد ، ...).
– افتقاد السياسة العمومية البحرية للإجراءات الناجعة الهادفة إلى تحديث وعصرنة تجديد الأسطول البحري الذي يتوفر على بنيات إنتاجية عتيقة ووحدات متقادمة.
– غياب رؤية واضحة لتعزيز حكامة تدبير المرفق البحري ودعم المقاولات الصناعية البحرية لتكون قادرة على خلق القيمة المضافة المساعدة على تحسين الإنتاج البحري.
– سوء التدبير في ما يتعلق بالموارد البشرية إذ ما زالت اليد العاملة في قطاع الصيد البحري تعاني من وضعية اجتماعية هشة على الرغم من الأرباح المهمة التي تجنيها المقاولات البحرية.
– انعدام المقاربة التشاركية سواء على مستوى معالجة الملف الاجتماعي لليد العاملة البحرية أو على مستوى التدابير المواكبة لتوفير الخدمات الاجتماعية والصحية الأساسية.
– غياب التفكير الجدي في تأهيل الموارد البشرية، وخاصة الاستثمار في التكوين المستمر الموجه لفائدة مختلف الفئات العاملة في مجال الصيد بمختلف فروعه (الصيد التقليدي، الصيد الساحلي، الصيد في أعالي البحار، الصناعة البحرية، ...).

• من أجل تنمية مستدامة للثروة البحرية :

– إعادة النظر في السياسة العمومية البحرية من أجل ضمان استدامة وتثمين الثروة البحرية وتأهيل القطاع البحري خاصة على صعيد البنيات التحتية والمرافق والتجهيزات.
– بلورة استراتيجية جديدة وفق مقاربة تشاركية موسعة تعبئ مختلف المتدخلين العموميين والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين ومكونات المجتمع المدني حول رؤية استباقية موحدة لاستغلال الثروات البحرية.

– اتخاذ الإجراءات العملية للنهوض بأوضاع اليد العاملة البحرية على الصعيدين المهني والاجتماعي.
– اعتماد مقاربة مندمجة لقطاع الصيد البحري من خلال تقوية الالتقائية بين مختلف فروعه الإنتاجية.
– إعادة هيكلة الصيد التقليدي بشراكة فعلية مع الصيادين التقليديين من أجل تحسين طرق استخراج وتثمين الثروة البحرية.
– الرفع من الإنتاج السمكي والمنتجات البحرية، مع تثمين منتجات البحر عبر تطوير آليات الابتكار ومضاعفة مجهودات البحث العلمي وطرق تنويع المنتوج البحري المغربي والرفع من جودته.
– اعتماد تدابير متنوعة لتأهيل وتطوير الصيد البحري (تهيئة أحواض الصيد، تطوير المزارع البحرية، تأهيل البنيات التحتية: موانئ الصيد، المرافق البحرية، التجهيزات، ...).
– رفع مساهمة قطاع الصيد من حوالي 2٪ من الناتج الداخلي الخام حاليا إلى 3٪ في أفق 2021 و5٪ في أفق سنة 2026، مع الرفع من عدد مناصب الشغل في القطاع.
– تقوية استدامة الثروة البحرية من حيث الاستغلال العقلاني للموارد وتقوية المصاحبة الاجتماعية وتطوير الابتكار والتجديد.
– تدارك التأخر المسجل على مستوى تطور البنيات التحتية لموانيء الصيد في أفق 2021.
– تسريع هيكلة القطاع من خلال تطوير التعاونيات بهدف تثمين منتجات البحر وتوفير مداخيل محترمة ومستقرة تحفظ كرامة المشتغلين في القطاع .
– تسريع إحداث أقطاب لوجستيكية تنافسية .
– تعميم الانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والتغطية الصحية لمجموع المشتغلين في القطاع .
– وضع مخطط جهوي لتأهيل الموارد البشرية وتقوية التكوين المهني عبر إحداث شبكة من مدارس التكوين بشراكة مع المكتب

الوطني للتكوين المهني وإنعاش الشغل ومجالس الجهات .

– تشجيع الابتكار والبحث والتطوير في القطاع من خلال إقرار خفض ضريبي على البحث والتطوير في قطاع الصيد بنسبة 20٪، ودعم آلية العقد / البرنامج بين مدارس التكوين والجامعات والمقاولات .

– تعبئة الموارد المالية الضرورية للرفع من مستوى الاستثمار في قطاع الصيد البحري عبر تقوية الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

– الرفع من مستوى المعايير البيئية بهدف المساهمة في عافية وصحة المحيطات من خلال الاعتراف ومكافأة ممارسات الصيد المستدامة والجواب على مشكل الصيد المفرط، وتسريع وضع معيارى «إم إس سي» «MSC (Marine Stewarding Council على مستوى شهادة الجودة بالنسبة للصيد الساحلي.

– التعميم تدريجيا لمعيار الجودة «إم إس سي» ليشمل الأصناف الأخرى من المنتجات البحرية لاسيما الأسماك البيضاء والقشريات.

– تحسين شروط وظروف عمل البحارة من خلال تعزيز معايير السلامة والوقاية.

الطاقة

يواجه المغرب في اللحظة الراهنة إكراهات وتحديات كثيرة في المجال الطاقي حيث يبدل جهودا كبيرة من أجل تأمين التزود بالموارد الطاقية الضرورية والمحافظة على البيئة والتقليص من حدة التبعية الخارجية. ونظرا للظرفية الاقتصادية العالمية المتغيرة باستمرار، والتقلب الدائم لأسعار المواد الأساسية والمنتجيات النفطية، حاول المغرب اعتماد سياسة استراتيجية وطنية في المجال الطاقي وتقوية الاستثمار في الطاقات المتجددة، وذلك عبر تعزيز الترسانة القانونية والتنظيمية والمؤسساتية وتعبئة الاعتمادات المالية اللازمة. وتظل المشاريع الطاقية الكبرى في بداياتها خاصة في ما يتعلق بالطاقة الشمسية والريحية والكهرومائية التي ينتظرها مستقبل واعد، خاصة إذا أسندتها سياسات عمومية ناجعة ومستدامة.

وعلى هذا الأساس، يعتبر حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية أن التنمية الطاقية رهينة بتطوير العمل الاستراتيجي المرتبط بالنجاعة الطاقية وبلورة مقاربة استباقية على المدى المتوسط والبعيد بناء على التوقعات العلمية الدقيقة. ويقترح الحزب مخططا وطنيا بأبعاد جهوية متكاملة تستهدف الرفع من الإنتاج الطاقي المتجدد وتقوية المؤهلات المحلية الملائمة: بشريا وتقنيا وماليا.

• كابوس التبعية:

– ارتفاع تبعية المغرب للخارج في ما يتعلق بالطاقة حيث يستورد أكثر من 95 ٪ من احتياجاته الطاقية، مع هيمنة قوية للمنتجات البترولية التي تشكل أكثر من 61 ٪ (وهو ما يفوق بكثير المعدل العالمي المحدد في 34 ٪).

– التزايد المضطرد للطلب الوطني في المجال الطاقي حيث تسجل سنويا زيادة تقدر بحوالي 7 ٪ نتيجة التطور الديموغرافي والاقتصادي على الصعيد الوطني.

– يتطلب الاستثمار في الطاقات المتجددة اعتمادات مالية كبيرة جدا إذ يكفي التذكير بالمشاريع الضخمة ذات الصيت العالمي، وخاصة المشروع المغربي للطاقة الشمسية الذي أطلق باستثمارات إجمالية قدرها 70 مليار درهم، والبرنامج المغربي المندمج للطاقة الريحية الذي أطلق باستثمارات تفوق 31 مليار درهم.

• طموح كبير.. نتائج غير مقنعة:

– انعدام المقاربة الشمولية للإصلاح في ما يتعلق بالدعم الطاقي وخاصة المواد البترولية حيث اعتمدت الحكومة معالجة تجزيئية ومتسرعة لإصلاح صندوق المقاصة.

– غياب التخطيط الاستراتيجي ذي البعد الجهوي على مستوى تعزيز القدرات الطاقية وتوزيعها بشكل متكافئ وفق مبادئ العدالة المجالية وتكافؤ الفرص في ما يرتبط بفرص الشغل.

– ضعف الإجراءات الحكومية المتخذة لمواجهة الارتفاع المهول للكلفة الطاقية وضبط الفاتورة الطاقية، وبالتالي القدرة على التحكم في المالية العمومية وعجز الميزانية.

– عدم القدرة على جعل السياسة الطاقية في قلب التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والتعامل مع الإنتاج الطاقي

بوصفه قطاعا مستقلا يفتقد للبعد التنموي البشري.

– استهلاك يؤثر على التوازنات الماكرواقتصادية: فالمغرب ليس بلدا منتجا للبترول ويستهلك ما يعادل 16 مليون طن من البترول منها 3 ملايين من الخشب. والمغرب رهين بنسبة 95٪ إلى 97٪ للخارج بالنسبة لتموينه، والفاتورة الطاقية تؤثر بشكل كبير على توازناته الاقتصادية والمالية.

– تبعية كبيرة للخارج (حوالي95٪ من الاستهلاك الوطني من الطاقة).

– تنويع غير مكتمل لمصادر الطاقة رغم تطور الطاقات المتجددة.

– تحرير متواصل ولا رجعة فيه لقطاع الطاقة بجدول زمني غير واضح.

– مساهمة نسبية لمصادر الطاقة المائية لكنها في تراجع مستمر.

• **استراتيجية طاقية شمولية ومبتكرة :**

– مراجعة الاستراتيجية الطاقية من أجل ملاءمتها مع حاجيات الاقتصاد الوطني على المدى المتوسط والبعيد وضمان الأمن الطاقي للمغرب، وكذا ملاءمتها مع المخاطر البيئية.

– الالتزام بإعداد استراتيجية شمولية من أجل الطاقة للمغرب العربي وأوربا المجاورة في إطار الاتحاد من أجل المتوسط.

– تقوية التنافسية الطاقية عبر تعبئة شاملة للموارد الوطنية والمحلية من خلال الرفع الملموس من استخدام الطاقة المتجددة وضمان التكامل الجهوي لتعزيز النجاعة الطاقية على الصعيد الوطني.

– تكثيف الاستثمارات في الطاقات المتجددة (الريحية، البيوطاقية، الشمسية) لاسيما عبر الشركات بين القطاع الخاص والعام وتعبئة 15 مليار درهم سنويا إلى 3٪ من الناتج الداخلي الخام حتى نهاية 2021.

– مضاعفة مجهود التحكم والنجاعة الطاقية (تدبير الطلب) وزيادة النجاعة الطاقية بنسبة 15٪ في أفق2021.

– زيادة مجهودات البحث والتطوير في مجال الطاقات المتجددة.

– تقوية قدرة إنتاج الطاقة من مصادر مائية وحرارية على الواجهة الأطلسية.

– الرفع من حصة إنتاج الطاقات المتجددة مع ضمان التوازن بين الطاقة الشمسية والطاقة الريحية والطاقة الكهرومائية.

– اتخاذ التدابير اللازمة لتسريع وتيرة تعويض الطاقات الأحفورية بالطاقات المتجددة التي تتصف بكونها طاقات نظيفة ومستدامة، وذلك من أجل المحافظة عل البيئة.

– إقرار تدابير تحفيزية لجذب الاستثمارات الأجنبية وجلب شركاء دوليين من العيار الثقيل سواء في المجال النفطي أو في مجال الطاقات المتجددة.

– وضع مخطط وطني وجهوي لتأهيل الموارد البشرية بغية الرفع من كفاءاتها وتطوير مؤهلاتها على المستوى العلمي والتقني والتنظيمي.

– دعم البحث العلمي من خلال بلورة شراكات موسعة مع المؤسسات الجامعية ومراكز البحث قصد تشجيعها على إحداث المختبرات المتخصصة في مختلف المجالات الطاقية وإنجاز الدراسات العلمية اللازمة.

التجارة

تؤدي التجارة دورا حاسما في التنمية المجتمعية نظرا لتأثيرها الكبير في النمو الاقتصادي سواء على الصعيد الداخلي أو على صعيد استهداف الأسواق الدولية والرفع من المبادلات الخارجية. وقد عرف القطاع التجاري في المغرب تطورا مضطردا خلال العقود الأخيرة سواء بإفراز أنماط تجارية جديدة في السوق الداخلية من قبيل شبكات حق استغلال العلامات التجارية وشبكات التوزيع الكبرى، أو باقتحام مجالات وفضاءات تجارية دولية أوسع. غير أن السياسات العمومية لم ترق إلى المستوى الطموح الذي يستحقه المغرب بحكم موقعه الاستراتيجي الهام وبالنظر إلى الإمكانات والمميزات الهائلة التي يتمتع بها والتي لم يتم بعد استغلالها. وتكفي الإشارة إلى أن تنفيذ مخطط «رواج 2020» لم يتم تنفيذه إلا جزئيا إذ لم تتحقق النتائج المسطرة بعد سبع سنوات على انطلاقه نتيجة ضعف تعبئة الموارد المالية اللازمة. أضف إلى ذلك أن قطاع التوزيع، بوصفه المرتكز التجاري الأهم، ما زال تقليديا حيث يتسم بالتجزيء وهيمنة الوسطاء المتعددين مما يساهم في غلاء السلع وتقليص القدرة الشرائية للأسر ويمنع تحقيق أية قيمة مضافة حقيقية.

وبناء عليه، ولكونه كان ولا يزال المدافع عن القدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين وعن مصالح التجار الصغار والمتوسطين، يقترح الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وضع استراتيجية وطنية جديدة ذات بعد جهوي حقيقي بغية تطوير المجالات التجارية وتأهيل قطاع التوزيع وطنيا ومحليا. وتتضمن هذه الاستراتيجية الجديدة جملة من التدابير والآليات التي بإمكانها

العمل على تحديث وعقلنة القطاع التجاري من أجل الرفع من مستوى المهنية، وبالتالي محاربة الاحتكار والمضاربة والغش، مع الحرص على زيادة الإنتاجية الوطنية بدعم العلامات التجارية المحلية وتحسين القدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين.

• معطيات الواقع العنيد:

– تساهم التجارة الداخلية في المغرب بنسبة 11 ٪ من الناتج الداخلي الخام وتشغل حوالي 1,2 مليون شخص، أي ما يمثل حوالي 12,8 ٪ من السكان النشيطين.
– أكد مكتب الصرف، خلال الأربعة أشهر الأولى من سنة 2016، بأن المبادلات الخارجية للمغرب سجلت تفاقما في العجز على مستوى الميزان التجاري بنسبة 6,1 ٪ حيث سيبلغ حجم العجز 52,51 مليار درهم، مقابل 49,48 مليار درهم في الفترة نفسها من السنة الماضية.
– حسب منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، جاء المغرب في المركز 78 عالميا في التجارة الإلكترونية خلال سنة 2016 باعتماد مؤشرات من قبيل: انتشار استخدام الأنترنيت، وانتشار بطاقات الائتمان، وسلامة الخدمات الإلكترونية.

• عمل حكومي محدود:

– انعدام الآليات الناجعة لتحقيق أهداف الاستراتيجية التجارية الوطنية إذ لم تستطع تحقيق النتائج المحددة نظرا لغياب الموارد المالية الضرورية وضعف تعبئة الموارد البشرية.
– ضعف البعد الجهوي في صياغة وتطبيق المخططات الهادفة إلى تطوير قطاع التجارة والتوزيع.
– ضعف المقاربة التشاركية المعتمدة في رسم السياسة التجارية على الصعيدين الوطني والجهوي وعدم إشراك الهيئات المهنية في مراحل التنفيذ والتتبع والتقييم.

- العجز عن المواجهة الكاملة لمجمل الاختلالات المؤسساتية المتمثلة في تعدد المتدخلين وتداخل الصلاحيات والاختصاصات.
- غياب التخطيط التجاري المتوسط والبعيد المدى والاكتفاء بمعالجة المشاكل الآنية وعدم التمكن من بلورة مقاربة توقعية استباقية للقضايا التجارية.
- انعدام العدالة المجالية في قطاع التجارة والتوزيع حيث يغيب الانسجام عن التوزيع الجغرافي للأنشطة التجارية وتتفاقم الفوارق بين المناطق والجهات.
- تدهور تنافسية المغرب على مستوى التصدير، خاصة مع الشركاء التجاريين التقليديين (الاتحاد الأوروبي بالخصوص) بسبب ضعف تنويع عرض المنتوج الموجه للتصدير وضعف تنويع الأسواق.
- عدم تحسن مناخ الأعمال بشكل ملموس حيث لم يتم خلق الشروط الكفيلة بتقوية روابط الثقة بين الفاعلين العموميين والقطاع الخاص.
- ضعف الإجراءات الإدارية والتمويلية المتعلقة بتشجيع التجارة الإلكترونية وحقوق استغلال العلامات التجارية.
- غياب الإرادة الحقيقية في تحديث قطاع التوزيع ومحاربة كل الأشكال السلبية التي لا تؤدي في نهاية المطاف إلا إلى الإضرار بالقدرة الشرائية للأسر.
- غياب التدابير المواكبة الفاعلة الموجهة للنهوض بأوضاع العاملين في المجالات التجارية حيث تتعثر الجهود الرامية إلى تعميم التغطية الصحية على مختلف فئات التجار.
- استمرار المشاكل ذات الطبيعة الاقتصادية بما يؤثر سلبا في المردودية العامة للتجارة الوطنية، وخاصة اختلالات التوزيع ومنافسة القطاع غير المهيكل وصعوبات التمويل.
- غياب استراتيجية واضحة المعالم لتأهيل الموارد البشرية المتدخلة والعاملة في قطاع التجارة والتوزيع، وخاصة على مستوى البرامج التكوينية في المهن المتخصصة ذات الصلة.

• رؤية استراتيجية لنجاعة تجارية أكبر:

– بلورة استراتيجية وطنية جديدة ببعد جهوي حقيقي من خلال إشراك فعلي للفاعلين الحكوميين وممثلي الجهات والفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين قصد توحيد الرؤية الاستراتيجية وتنسيق آليات التدخل في المجال التجاري وقطاع التوزيع.
– تخصيص يوم خلال شهر ماي من كل سنة ليكون موعدا لتخليد اليوم الوطني للتجارة والتوزيع.
– تأهيل التجارة التقليدية وعصرنتها من خلال الإصلاح الضريبي الشامل وطنيا ومحليا.
– تعزيز التغطية الصحية والاجتماعية للعاملين في القطاع والدعوة إلى إحداث صندوق لدعم انخراط التجار في التغطية الصحية الإجبارية وخلق آليات قانونية وتنظيمية لتمكينهم من ذلك.
– العمل على ديمومة صندوق دعم وعصرنة تجارة القرب مع تطويره والرفع من مبالغ الدعم المخصصة في إطاره.
– خلق برنامج لتكوين التجار بتنسيق وشراكة مع المنظمات المهنية الوطنية المؤهلة والغرف المهنية.
– اعتماد التعمير التجاري لتحديد وتوزيع الأنشطة التجارية.
– إصدار قانون يمنع استنبات المساحات التجارية الكبرى وسط المدن مع إخضاعها لدفتر تحملات يراعي خصوصيات قطاع تجارة القرب.
– تحديد صفة التاجر ومعايير اكتساب الصفة المهنية لكل حرفة.
– العمل على إدماج القطاع غير المنظم ضمن نسيج القطاع التجاري القانوني ومنع التجارة على الرصيف.
– توفير الحماية المهنية والأمنية للتجار، مع تمكين الغرف المهنية بالوسائل القانونية والمادية والتنظيمية التي تؤهلها للقيام بدورها وواجباتها إزاء منتسبيها.
– التعجيل بوضع دفتر الشروط والتحملات لكل الأنشطة التجارية غير المصنفة.
– تمكين المنظمات المهنية الوطنية للاستفادة من الدعم المادي الذي تخصصه الدولة للمركزيات النقابية.

النقل والتنقل

يشكل قطاع النقل أحد أهم القطاعات الرئيسية داخل المجتمع إذ يساهم بشكل كبير، عبر نقل الأشخاص والبضائع، في التنمية الاقتصادية والحركية الاجتماعية وتدعيم الأنشطة الحيوية: فلاحيا وتجاريا وصناعيا وخدماتيا وسياحيا. ويؤدي النقل، الذي يمثل حاليا حوالي 7٪ من الناتج الداخلي الخام، دورا محوريا في الربط الجغرافي بين الجهات وتقريب الخدمات الأساسية من المواطنين وتزويد المناطق النائية بالمواد الأساسية. غير أن المعطيات الراهنة المتعلقة بالنقل والتنقل تبرز أن التحديات المطروحة متنوعة ومتعددة تستلزم من الفاعل الحكومي تصورا نسقيا كليا وجهودا مضاعفة لتحقيق المتطلبات اللازمة في المجال وتوفير شروط الجودة. الأمر الذي يكشف عن انتظارات مهولة في الوسطين الحضري والقروي، وعن وجود اختلالات كبرى نتيجة المقاربة الجزئية التي تعتمدها السياسة العمومية المتبناة. فالرؤية الحكومية لا تعي – على المستوى الاستراتيجي – أهمية البعد التكاملي بين أنماط النقل (البحري، الجوي، البري طرقيا وسككيا)، وبالتالي تظل سجينة التناول الأحادي للإشكالات والتعامل الظرفي مع القضايا الملحة الذي لم يستطع حل المشاكل العالقة.

ومن هذا المنطلق، يطرح حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية تصورا استراتيجيا بديلا يقوم على مباشرة الإصلاحات الكبرى على مستوى جميع أنماط النقل في أفق إقامة «نظام آمن» يطبعه التكامل والانسجام وتميزه الفعالية والمردودية القصوى والحد من الخسارات البشرية والمادية. ويهدف هذا التصور إلى تقوية الاستثمار في البنيات التحتية والتجهيزات

الأساسية ووسائل النقل والتقنيات الحديثة من أجل إصلاحات قوية تنهي مع الممارسات الريعية وتساهم في تقوية التنافسية وتحسين جودة الخدمات المتصلة بالأفراد والسلع.

• وضعية مفلسة .. خسارات في الأجساد والأرواح:

– انعدام سلامة النقل والتنقل، خاصة بالنسبة للفئات العديمة الحماية (الراجلون ومستعملو الدراجات) الذين يمثلون أكثر من 50٪ من القتلى على الصعيد الوطني، وأكثر من 80٪ من قتلى حوادث السير بالمجال الحضري.
– ضعف الإجراءات الخاصة بإنقاذ الرصيد الوطني الطرقي، خاصة مع وقف الحكومة تنفيذ 15 مليار درهم من ميزانية الاستثمار لسنة 2013 التي أثرت سلبا في العديد من القطاعات، من بينها صيانة الطرق الوطنية والجهوية التي تدهورت حالتها وأصبحت تتطلب ميزانيات مضاعفة لصيانتها.
– انعدام الحكامة في تدبير المؤسسات الاستراتيجية حيث توجد الشركة الوطنية للطرق السيارة على حافة الإفلاس إذ فاق عجزها المالي مليارو11 مليون درهم بسبب ثقل فوائد القروض التي تعاقدت عليها الشركة لتطوير شبكة الطرق السيارة والتي تصل إلى 1.52 مليار درهم سنة 2014، بالإضافة إلى مصاريف مخاطر صرف العملات الأجنبية المرتبطة بهذه القروض والتي بلغت بدورها 568 مليون درهم.

• سياسة تجزيئية منهزمة أمام مقاومة الريع:

– غياب استراتيجية وطنية تكاملية في مجال النقل والتنقل والاكتفاء ببرامج مجزأة تفصل بين أنماط النقل المختلفة، مما أدى إلى تفاوتات صارخة في التطوير الشامل لمنظومات النقل على المستوى البري والبحري والجوي.
– انعدام العدالة المجالية على مستوى الاستثمارات المرتبط بالنقل والتنقل مما ينتج عنه تطور قطاعي غير متكافئ وتدهور

في الخدمات المجتمعية في المناطق الهشة واستمرار عوائق الإصلاح.

– غياب المنافسة ونقص المهنية في أنماط النقل البري، خاصة في مجال نقل المسافرين بسبب استمرار العمل بنظام المأذونيات الذي لا يلائم حاجيات وانتظارات المواطنين ويعرقل أي تطور أو تنمية حقيقية.

– عجز الإجراءات المحدودة المتخذة عن توفير شروط السلامة الطرقية إذ ما زالت اختلالات منظومة النقل، وأساسا حوادث السير، تفرز خسارات بشرية ومادية جسيمة بتكلفة اجتماعية باهظة ومضاعفات اجتماعية كبيرة.

– ضعف الفعالية والعجز عن بلوغ الجودة اللازمة في خدمات اللوجستيك والنقل، خاصة مع طموح المغرب ليكون قاعدة محورية للتجارة والنشاط اللوجستيكي من وإلى إفريقيا جنوب الصحراء أو على الأقل بالنسبة لشمال إفريقيا ولغربها والوسط.

– تمركز حركية النقل والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية الأساسية في المحاور الحضرية الكبرى مما يخل بالتوازنات المجالية الحيوية الضرورية، حيث تستحوذ جهة الدار البيضاء الكبرى (بأكثر من 1.180.000 وحدة) على 34,53 ٪ من الحظيرة الوطنية للمركبات (بأكثر من 3.430.000 وحدة) وجهة الرباط سلا زمور زعير على 15,91 ٪ من الحظيرة (بأكثر من 540.000 وحدة).

– انعدام أي تشجيع للنقل الجماعي بوصفه آلية ناجعة لإقامة أنظمة تكاملية للتنقل المحلي الآمن والعالي الجودة مما يفتح المجال أمام الاستعمال الفردي لوسائل النقل وما ينتج عن ذلك من تداعيات سلبية كثيرة (تهيمن المركبات السياحية على الحظيرة الوطنية بشكل صارخ : 2.423.609 وحدة).

– تجميد الحكومة للقرارات المتخذة اتجاه السائقين المهنيين في ما يتعلق بحقوقهم المهنية والاجتماعية المنصوص عليها في الاتفاقية التي وقعتها وزارة الداخلية ووزارة التجهيز والنقل ووزارة الإسكان والتعمير والتنمية المجالية ووزارة الصحة ووزارة التشغيل والتكوين المهني ومجموعة التهيئة العمران بتاريخ 20 فبراير 2009.

– انعدام التخطيط الاستثماري الاستراتيجي في مجال النقل البحري وضعف تنافسية المقاولات الوطنية أمام الشركات

الدولية سواء على مستوى نقل الأشخاص ونقل البضائع أو على مستوى الأنشطة اللوجستيكية.

– ضعف الإمكانات المتوفرة في مجال النقل الجوي ومحدودية مؤشراته إذ لا يصل عدد المسافرين الوافدين على مطارات المغرب إلى 17 مليون مسافر، ولا تتجاوز الطاقة الاستيعابية للمطارات المغربية، في أحسن الحالات، 25 مليون مسافر.

• نحو نظام آمن لإقرار التكامل بين أنماط النقل:

– بلورة استراتيجية وطنية تكاملية تدمج مختلف أنماط النقل ضمن مقاربة شمولية موحدة ترفع من مستوى القدرات الوطنية وتضمن التوازن المجالي وتوفر شروط السلامة في التنقل والجودة في الخدمات.

– وضع مخططات بحرية وجوية وبرية على المدى القريب والمتوسط منبثقة عن الاستراتيجية الوطنية لمباشرة الإصلاحات ذات الطبيعة الاستعجالية وتقوية الهيكلة القطاعية وفق الأهداف الاستراتيجية الوطنية الكبرى.

– إدماج إشكالية التنقل ضمن التطور التنموي مع اعتماد رؤية استشرافية للمستقبل تقوم على استهداف إحداث نظام يقوم على التكامل بين أنماط النقل، ومراعاة التغيرات الحضرية العميقة والاحتياجات الجديدة لشرائح واسعة من المواطنين.

– بلورة رؤية شمولية ومندمجة مستندة إلى التخطيط المستقبلي والمقاربة الاستباقية باعتماد مقاربة تشاركية تضمن مساهمة مختلف الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين في رسم مستقبل النقل وتوجيهه الوجهة الأنسب للرفع من الأداء التنموي الوطني.

– اعتماد سياسة منسجمة ومتناسقة للتنقل ووضع مخططات وطنية وجهوية لا تقف عند حدود الجهة الواحدة، بل تدمج الجهات في ما بينها من خلال إقامة شراكات مثمرة تعزز التعاون الجهوي وتضمن التنقل الآمن والفعال.

– تبني سياسة وطنية وجهوية تشجع النقل الجماعي، خاصة في المناطق الحضرية الكبرى، واتخاذ التدابير اللازمة للاستثمار في التجهيزات والوسائل والبنيات الضرورية وتعبئة الموارد البشرية والتقنية والمالية الملائمة.

– مراجعة الإطار المؤسساتي لتدبير منظومة النقل البري والسلامة الطرقية بإحداث وتقوية مؤسسة وطنية للقيادة وإدارة مختلف هياكل التنقل والمرور بشكل منسجم ومتناسق وبطريقة موحدة تجمع الاختصاصات المختلفة وتدمج المجالات المتعددة.

– إيلاء الأهمية اللازمة للبنيات الأساسية المتعلقة بالنقل الطرقي لمعالجة الإشكالات ذات الأولوية والاستجابة لحاجات الفئات الأكثر عرضة للخطر، وبالأخص تهيئة المسارات الموجهة لسائقي الدراجات والفضاءات المخصصة للراجلين.

– إعطاء الأولوية في توفير تهيئة مناسبة لتنقل الراجلين من خلال اعتماد معايير مضبوطة لممرات العبور وتقنين السرعة المنخفضة في الأماكن والساحات الكبرى وتهيئة وتحرير الأرصفة وغيرها.

– إشراك الفاعلين الاقتصاديين والهيئات المهنية في وضع السياسة العمومية للنقل والتنقل، خاصة ما يتعلق بوسائل النقل المخصصة للأشخاص والبضائع (سيارات الأجرة والحافلات والشاحنات الصغرى).

– إعادة النظر في تدبير وحكامة المؤسسات الوطنية في مختلف مجالات النقل الجوي والبحري والبري (الشركة الوطنية للنقل واللوجستيك، الشركة الوطنية للطرق السيارة، المكتب الوطني للسكك الحديدية، المكتب الوطني للمطارات، المكتب الوطني للموانئ، ...) من أجل عقلنة التسيير الإداري وتقوية الاستثمارات المالية وتأهيل الموارد البشرية.

– الزيادة، في أفق 2021، في الشبكة الطرقية وشبكة الطرق السيارة بنسبة 25 ٪ وشبكة السكك الحديدية بنسبة 30 ٪ وقدرة المطارات بنسبة 35 ٪ من خلال برنامج استثمارات يصل إلى 300 مليار درهم خلال الفترة من 2016 إلى 2021 بشراكات بين القطاعين الخاص والعام.

– اتخاذ مجموعة من التدابير الموجهة إلى تحسين سلامة البنيات التحتية الطرقية بالنسبة لأكثر من 50 ٪ من الشبكة الطرقية في أفق 2021، عبر برمجة عمليات للتشوير الطرقي وإقامة تجهيزات السلامة وإعادة تهيئة المقاطع الطرقية الخطيرة.

– إصلاح نظام المأذونيات المتعلق بالنقل العمومي من خلال تطوير المنافسة بين الفاعلين في القطاع وتشجيع إحداث واندماج

الشركات المهنية وخلق الشروط من أجل تحسين جودة الخدمات والرفع من مستوى سلامة المسافرين.

– إعادة النظر في وتيرة وطريقة إنجاز البرنامج الوطني للطرق القروية من أجل تسريع فك العزلة عن المناطق النائية والمعزولة من خلال الرفع من نسبة الولوج إليها إلى 95 ٪ في أفق 2021.

الاقتصاد الرقمي

أضحى التطور السريع للمجتمعات المعاصرة يقتضي بالضرورة الولوج إلى عالم الرقميات وامتلاك التقنيات الجديدة للمعلومات والمعرفة والتواصل من أجل تحديث وعصرنة طرق الاشتغال وضمان نجاعة أكبر في إنجاز والمشاريع. وفي هذا السياق، بدأ الاقتصاد الرقمي يفرض نفسه في تحريك التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإنماء عمليات الابتكار وتمكين المقاولات من تحسين أدائها وإنتاجيتها. وإذا كان المغرب قد انخرط فعليا في الأجواء الرقمية وإدماج إمكاناته التكنولوجية في المنظومة الاقتصادية، فإنه لم ينتقل بعد إلى السرعة القصوى التي تعزز موقعه الإقليمي والدولي في الاقتصاديات الصاعدة وتساعده على إحداث التحولات الكبرى، خاصة التحسين الملموس للنمو الاقتصادي الوطني.

في هذا الإطار، يطرح حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية تصورا متماسكا وطموحا يتمحور حول تدعيم الولوج إلى الأشكال الرقمية الحديثة ومجالات المعرفة والتواصل، وتحفيز المقاولات على تطوير استثمارها للتقنيات والأنظمة المعلوماتية والرفع من مستوى الابتكار. ويتعلق هذا التصور بمخطط استراتيجي مندمج يعبئ الطاقات القطاعية والمجتمعية لترسيخ مقاربة متقدمة للاقتصاد الرقمي تنطلق من مبادئ الحكامة والعدالة الرقمية والتعبئة الشاملة للموارد البشرية والمالية الملائمة.

مؤشرات للتحليل

– تبرز المعطيات الدولية أن الاقتصاد الرقمي يساهم في الناتج الخام العالمي بما يقارب نسبة 10 ٪ وبنسبة 25 ٪ في النمو العالمي وإحداث ما يقارب نسبة 65 ٪ من مناصب الشغل في القطاع الصناعي.

– تبرز المعطيات الصادرة عن الوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات أن المغرب يتوفر على أكثر من 16 مليون مستعمل للإنترنت وأكثر من 5 ملايين مستعمل للفايسبوك، كما أن 25 ٪ من الهواتف المستعملة فيه هواتف ذكية.

– سجل المغرب تقدما ملحوظا في مؤشر الأمم المتحدة للخدمات الإلكترونية حيث انتقل من المرتبة 104 في سنة 2010 إلى المرتبة 30 عالمياً سنة 2014 على مستوى الولوج إلى الإنترنت مما يعزز مناخ الاستثمار رغم ضعف التجارة الإلكترونية.

• مجال خصب بمبادرات محتشمة

– ضعف كفاية البنية التحتية الرقمية وضعف رقمنة المقاولات الصغرى والمتوسطة والمقاولات الصغرى جدا،
– النقص الكبير في نسبة مقاولات الاقتصاد الجديد في قطاع الصناعة والخدمات،
– ضعف البحث والتطوير،
– ضعف تطوير وتنمية رأس المال البشري المشغل في الاقتصاد الرقمي،
– لم يتم أخذ حاجيات المواطنات والمواطنين والمقاولات في الاعتبار عند بلورة برنامج تطوير الخدمات العمومية عبر الانترنيت،
– غياب استشارة الجهات في إعداد برنامج «المغرب الرقمي».
– تأخر كبير في تنفيذ برنامج المغرب الرقمي،
– ضعف خطير في حكامة البرنامج وغياب ترتيب أولويات التدخلات،
– تأخر في ملاءمة الإطار القانوني والتنظيمي مع نماذج الاقتصاد الرقمي،

– نقص المجهودات لتقوية الثقة الرقمية،

– غياب هيئة للقيادة والإشراف والمتابعة والتحكيم في الاقتصاد الرقمي.

• استراتيجية موسعة لاقتصاد رقمي طموح

– إعادة النظر في الاستراتيجية الرقمية من أجل تجاوز ثغراتها وتوجيهها بشكل معقلن، مع تعبئة الموارد البشرية والتقنية والمالية اللازمة.

– رفع نسبة الاقتصاد الرقمي، بالمعنى الواسع، إلى 3 ٪ من الناتج الداخلي العام الصناعي مع الزيادة في مناصب الشغل في أفق 2021 .

– تدارك التأخر المسجل في تنمية البنيات التحتية الرقمية في أفق 2020،

– تدارك التأخر الكبير في ورش الخدمات العمومية عبر الإنترنيت (E-gov)،

– تحسين ملموس لحكامة العمل العمومي لتنمية الاقتصاد الرقمي لاسيما عبر إحداث هيئة للقيادة والمصاحبة والتحكيم في الاقتصاد الرقمي ومدها بالصلاحيات والسلطات اللازمة،

– ملاءمة القانون التجاري والإطار القانوني والتنظيمي للقطاع المالي وقانون الشغل، من أجل تحرير الابتكار والإبداع والمبادرة الخاصة في الاقتصاد الرقمي،

– تعزيز الدعم لإنشاء المقاولات في الاقتصاد الرقمي: خلق حاضنات جهوية لمواكبة واحتضان المقاولات الصاعدة start-ups داخل المدارس العليا والجامعات والأحواض الصناعية،

– تعبئة 100 ألف متر مربع للصناعات الرقمية،

– من حيث الموارد البشرية : (1) إدماج مخططات التكوين الموجهة لتكنولوجيا الإعلام في العقد / البرنامج للتكوين في القطاع

الصناعي، (2) إحداث شعبة للصناعة الرقمية داخل مدارس المهندسين، مدارس التجارة والجامعات، (3) إدخال مفاهيم ونماذج للاقتصاد الرقمي في برامج التعليم الابتدائي والثانوي،

– بخصوص البحث والتطوير، (1)تخصيص إعفاء ضريبي للبحث والتطوير ، (2) دعم إنشاء عقود برامج بين المدارس والجامعات والمقاولات، شراكات بين القطاع العام والخاص للبحث والتطوير، مع إحداث صندوق بقيمة 1 مليار درهم لدعم الاستثمار في البحث والتطوير،

– إحداث صندوق لرأس المال الاستثماري (Capital Risque) بقيمة ٥ مليار درهم موجه للاستثمار في مجال الاقتصاد الرقمي،

– تقوية ورش الثقة الرقمية: التحسيس في مجال الأمن الرقمي، تطوير الثقة، احترام المعطيات الشخصية، البيانات المفتوحة.

الاقتصاد الاجتماعي

يشكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني نتيجة مهمة من النتائج التي أفضت إليها المبادرات الاقتصادية التي ناهضت التداعيات السلبية للرأسمالية المطلقة واتجاهات العولمة. وقد برز هذا النمط من الاقتصاد لضمان نوع من التوازن بين طموحات المقاولات الاقتصادية ومتطلبات المحيط المجتمعي حيث يمنح الأولوية للاستراتيجيات الرامية إلى الرفع من وتيرة التنمية البشرية. ومعنى ذلك أن الاقتصاد الاجتماعي جاء ليدعم النمو الاقتصادي من خلال تحقيق النماء الاجتماعي الموازي القائم على محاربة كل أشكال الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي. ولذلك، تكون الرهانات كثيرة والتحديات كبيرة في مجابهة الاختلالات الاجتماعية عبر معالجتها بمنظور اقتصادي تضامني يتطلب إشراك مختلف المتدخلين الحكوميين والفاعلين الخواص ومكونات المجتمع المدني. الأمر الذي يقتضي إقرار سياسة تشاركية موسعة وفعلية ما زالت الحكومة، للأسف، غير قادرة على تعبئة وتضامن كل الطاقات المجتمعية التي بإمكانها تحصيل الآثار الكاملة لأنشطة الاقتصاد الاجتماعي.

وارتكازا عليه، يسعى الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية إلى توجيه الاقتصاد الاجتماعي نحو الوجهة الصحيحة بإعادة النظر في السياسة العمومية المتبعة وتسريع وتيرة إنجاز المشاريع التضامنية من خلال وضع مخطط استعجالي يراعي الفوارق الاجتماعية والتفاوتات الجغرافية. وسيتم هذا التوجيه الجديد عبر اعتماد مجموعة من التدابير العملية لإنعاش الاقتصاد الاجتماعي من خلال مراجعة الإطار المؤسساتي والقانوني، وتعزيز القدرات والكفاءات، وتنويع الشراكات بما يحقق العدالة

الاجتماعية والإنصاف والمساواة والكرامة.

• تداعيات الفوارق الاجتماعية:

– تميزت الفترة ما بين 2011 و2016 باتساع الفوارق الاجتماعية بالمغرب وجمود معامل قياس الفوارق مقارنة بتراكم الثروات «GINI» في حدود 0,4، مع ارتفاع مستوى الفقر حيث يعيش أكثر من 5 ملايين شخص بأقل من 12 درهما لليوم حسب المندوبية السامية للتخطيط.

– تبعا للتقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي «PNUD»، احتل المغرب على سلم مؤشر التنمية البشرية في سنة 2015 الرتبة 126 عالميا من بين 176 بلدا شملهم التصنيف، مما يدعوه إلى بدل جهود جبارة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

– يشكل الفرق في مستويات التعليم، الذي يعد عاملا للمساواة والنهوض الاجتماعي، مصدرا أساسيا لعدم تكافؤ الفرص إذ أن زيادة عدد سنوات التمدرس بسنة واحدة تمكن من تحسين فرص الارتقاء الاجتماعي ب 13,7 ٪ في المتوسط.

• رؤية تنموية منتهية الصلاحية:

– ضعف النموذج التنموي المبني أساسا على الطلب الداخلي بسبب تراجع القدرة الشرائية للأسر المتضررة نتيجة عدم الزيادة في الأجور.

– عدم وجود إطار قانوني ينظم ويحدد مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

– تعدد المؤسسات العاملة في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في غياب آليات فعالة لتنسيق برامج العمل المختلفة.

– عدم كفاية وعدم ملاءمة برامج دعم الفاعلين بمختلف مجالات الاقتصاد الاجتماعي.

– ضعف الإجراءات المتخذة بشكل مستعجل ومرتجل في محاربة مظاهر الفقر والهشاشة.
– غياب البعد الاستراتيجي المهيكل والمنسجمة ذي الأهداف الواضحة المتمثلة في ضمان استمرارية المشاريع الاقتصادية ذات الصبغة الاجتماعية وتوفير الدخل للأسر ومحاربة التهميش والإقصاء.

• من أجل نموذج تنموي منصف ومتماسك:

– وضع سياسة عامة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني منسجمة وواضحة عبر تعزيز الحكامة التي من شأنها تنشيط ودعم تطوير القطاع.
– اعتماد إطار تشريعي ملائم لخصوصية المغرب ولثقافة التضامن وتبادل المنافع والمصالح المتجذرة فيه.
– مرافقة الفاعلين بالقطاع لضمان مواكبتهم للسياسات الاقتصادية والمشاريع الكبرى في البلاد.
– تطوير روح المبادرة عبر مراجعة وضع المقاول الذاتي من خلال توسيعه ليشمل المقاولات التي تضم أكثر من أجير واحد وتوسيعه أيضا إلى قطاعات أخرى ورفع سقف الاستفادة من حيث رقم المعاملات.
– التحفيز المالي على التشغيل الذاتي للعاطلين أو الشباب المنشئ للمقاولة الفردية من خلال تقديم منحة 10 آلاف درهم مع تحديد سقف معين عند إنشاء مقاولة فردية.
– تبسيط إجراءات خلق المقاولة الفردية وتخفيض مصاريف التأسيس.
– تبسيط قواعد التصريح لدى إدارة الضرائب.
– إعداد إطار تنظيمي لموارد التمويل البديلة «Busness Angels و Crowdfunding».
– وضع عرض تمويل خاص بالمقاولات الصغيرة جدا بتمويل مشترك بين الصندوق المركزي للضمان والأبناك الخاصة.
– إرساء برنامج إطلاق المقاولات الصغرى «start up» المغرب: أي صندوق انطلاق المقاولة المبتكرة لمصاحبة 500 وحدة من

المغرب ومن الخارج بغلاف مالي يصل إلى 500 مليون درهم سنويا (من إفريقيا والدول العربية ومن أوروبا..).

– برنامج للقروض (بضمان عمومي جزئي بالنسبة للأبناك من خلال الصندوق المركزي للضمان).

– خدمة مؤدى عنها جزئيا للمؤسسات التي تقوم بتأطير الشباب والعاطلين الباحثين عن خلق مقاولة التكوين الأولى (soft skills) والتسيير المالي والمتابعة والاستشارة في تدبير المقاولة على مدى 18 شهرا.

– إحداث نظام جديد للتأمين الصحي والتقاعد الخاص بالمقاول الذاتي.

– تطوير احترافية بنيات مصاحبة ومساعدة حاملي المشاريع.

– دعم ولوج المقاولات الصغيرة جدا للصفقات العمومية.

– إحداث إطار تنظيمي يسمح بتطوير الشراكات بين القطاع الخاص والجامعات ومؤسسات التكوين العالي من أجل تشجيع بروز برامج مقاولاتية خاصة.

– تعميم إحداث شعب خاصة مرتبطة بروح المقاولة واتخاذ المبادرة في المناهج والمحتويات الدراسية منذ المرحلة الابتدائية.

– بلورة وإعداد سياسة وطنية حول المقاولة النسوية بما فيها إعداد إطار لدعم الاحتضان والتكوينات المرتكزة على الشبكات والقدرات المتوفرة.

– معالجة القطاع غير المهيكل، بوصفه رافدا مهما من روافد الهشاشة بالمغرب، عبر إدماج 100 ألف وحدة غير مهيكلة في الدورة الاقتصادية العادية في غضون 5 سنوات، كخطوة أولى و غير مسبوقة.

– بلورة استراتيجية شاملة لمحاربة القطاع غير المهيكل بالتشاور وإشراك مجموع الفاعلين على أساس تشخيص وترتيب موضوعي وعقلاني للأنشطة غير المهيكلة التي لها أسوأ النتائج على الاقتصاد الوطني.

– اقتراح عفو ضريبي مع أجل سنتين من أجل الانتقال من النشاط غير المهيكل إلى النشاط المهيكل.

– وضع إجراءات اجتماعية خاصة بالنسبة للمقاولين الصغار والصغار جدا (عروض السكن الاقتصادي، أنظمة التقاعد،

التغطية الصحية، ...).

- إدماج إجراءات خاصة في ميثاق الاستثمار المرتقب.
- وضع استراتيجية لتطوير شعب للتكوين تلائم الأنشطة والحرف غير المهيكلة.
- وضع مخطط للتحسيس والتكوين عبر مختلف القنوات المتاحة بمشاركة الجهات والجماعات الترابية ووزارات الداخلية والتجارة والصناعة ووزارة الفلاحة وجمعيات القروض الصغرى .
- تشديد العقوبات ضد التهرب الضريبي مع تعزيز إجراءات المراقبة.

السياحة

أصبح للقطاع السياحي أثر كبير في نمو الاقتصاد الوطني إذ تمكن الاستثمارات في المجال السياحي من رفع المبادلات السياحية، وبالتالي تساهم بشكل فعال في تنمية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويمكن اعتبار النشاط السياحي أحد المرتكزات الضرورية للرفع من الأداء الاقتصادي من خلال تعزيز الواردات السياحية من العملة الصعبة وإتاحة فرص مهمة للتشغيل ودعم الخدمات التجارية والاجتماعية المختلفة. فالمغرب، كغيره من البلدان النامية، يجعل من التنمية السياحية رافدا من الروافد الأساسية للتنمية الاقتصادية بالاعتماد على المؤهلات الطبيعية والحضارية والبنيات التحتية المهمة. غير أن القطاع السياحي المغربي ما زالت أمامه تحديات كثيرة لتطوير منتوجه السياحي وتقوية الاستثمارات السياحية القادرة على تحسين العروض السياحية الوطنية. فالواقع يثبت أن العرض المغربي متمركز مجاليا وغير متنوع، وبالتالي يظل محدودا مقارنة بالإمكانات المتاحة، وبالخصوص في غياب سياسات عمومية ناجعة تؤمن بالتوجه المستقبلي وبأهمية خلق التراكمات الإيجابية.

في هذا الإطار، يسعى حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية إلى اعتماد مقاربة مندمجة تشاركية ذات امتدادات جهوية تمكن من توفير عرض سياحي متعدد ومتنوع يستجيب لانتظارات المواطنات والمواطنين من جهة، ويغري السياح الأجانب من مختلف بقاع العالم من جهة أخرى. إنها مقاربة تتوخى ترسيخ مبادئ الحكامة على المستوى المؤسساتي والتسويقي، وتأهيل

الموارد البشرية مهنيا وتواصليا، وتمكين الفاعل المحلي من آليات لليقظة لمواجهة الظرفية الدولية المتقلبة والمضطربة.

• أداء سياحي دون المستوى المطلوب:

– حسب المنتدى الاقتصادي العالمي، يمثل قطاع السياحة والأسفار حوالي عشر الناتج الوطني الخام العالمي بنمو نسبته 3,4 ٪ خلال السنوات الأربع الأخيرة، أي بما يفوق النمو الاقتصادي العالمي الذي يبلغ نسبة 2,3 ٪ في المتوسط سنويا.

– أبرزت المؤشرات السياحية العامة الصادرة عن المرصد الوطني للسياحة أن سنة 2015 شهدت تراجعا بنسبة 1 ٪ في عدد السياح الذين توجهوا إلى المغرب، كما سجلت أداء سلبيا على مستوى السياح الأجانب الذين عبروا النقاط الحدودية، وتراجعا في أعداد ليالي المبيت، وانخفاضا في عائدات السياحة.

– تمثل السياحة الشاطئية العرض المهيمن من إجمالي العرض السياحي المغربي بحصة 23 ٪، مما يضع المغرب في منافسة مباشرة مع دول أكثر تنافسية منه، خاصة في حوض البحر الأبيض المتوسط.

• إمكانات هائلة وتدبير ارتجالي:

– ضعف البعد الجهوي في سياسات تشجيع الاستثمارات السياحية بالمغرب.

– مجهود تسويقي موجه أساسا نحو أوروبا الغربية.

– ضعف التثمين السياحي للموروث الطبيعي والثقافي.

– غياب حماية البيئة.

– نقص في الموارد البشرية واستراتيجية التكوين الملائمة.

• استراتيجية سياحية لتنمية مندمجة:

– بلورة تصور استراتيجي جديد يعتمد على تنويع العرض السياحي وتكامليته وتقوية البعد الجهوي، مع الرفع من الاستثمارات السياحية.

– تطوير وتنفيذ استراتيجية مندمجة ومعدلة للعرض السياحي وجاذبية الجهات.

– وضع إجراءات مندمجة لتطوير سياحة مستدامة مع وضع آليات مخصصة لمتابعة وتقييم مؤشرات الاستدامة بالنسبة للقطاع.

– زيادة قدرة الإيواء ب 220 ألف سرير جديد في أفق 2021 منها 160 ألف سرير فندقي و60 ألف سرير مماثلة لعرض تجربة سياحية غنية ومكثفة على الزائرين.

– بلوغ 20 مليون سائح في أفق 2021 من خلال مضاعفة حصص المغرب من الأسواق الأوربية التقليدية للمغرب وجلب مليون سائح من أسواق البلدان الصاعدة.

– مضاعفة عدد الأسفار العائلية المسجلة سنة 2010 إلى 3 مرات في أفق 2021 بهدف دمقرطة السياحة في البلاد.

– الرفع من عدد مناصب الشغل المحدثة في القطاع السياحي في مجموع التراب الوطني في أفق 2021.

– زيادة حصة الناتج الخام للسياحة في الناتج الداخلي الخام الوطني بنقطتين في أفق 2021 ليصل إلى حوالي 150 مليار درهم مقابل 60 مليار اليوم.

– تثمين وحماية الموارد الطبيعية والقروية والأصالة الثقافية والاجتماعية للمجموعات المستقبلة بمنحهم امتيازات اقتصادية واجتماعية.

– تطوير عرض بحري تنافسي على المستوى الدولي.

– خلق عرض تنشيطي غني متنوع ومتكامل مع البنيات التحتية السياحية الأساسية بفرض تعزيز العرض السياحي المغربي

وجعله أكثر جاذبية وأكثر تنافسية،

– تعبئة تمويل عمومي مبتكر مع تكثيف الشراكات بين القطاعين العام والخاص في عمليات التهيئة والتنمية السياحية للأراضي، وتعبئة 40 مليار درهم سنويا بما فيها الصندوق المغربي للتنمية السياحية.

– تنفيذ استراتيجية تسويقية موجهة وأكثر طموحا لوجهة المغرب وجهاته.

– وضع خطة نقل جوي يتلاءم مع طموحات المناطق.

– تأهيل العرض السياحي للمقاولات الصغرى والمتوسطة من خلال تقوية تنافسية القطاع واحترافية الفاعلين في سلسلة المنتوج السياحي من خلال وضع آلية توجيه ودعم خاصة بالمقاولات السياحية الصغرى والمتوسطة.

– دعم إقلاع فاعلين مرجعيين لتنمية شبكات على طول سلسلة قيم السياحة، مع تحسين تأطير النشاط السياحي عبر إصلاح تنظيمي.

– تأهيل الموارد البشرية من خلال تجويد التكوين المهني في إطار عقد برنامج بين المدارس الفندقية ومكتب التكوين المهني والمجموعات الفندقية.

– مصاحبة مبادرات الإيواء البديل (تكوين/مراقبة).

– إحياء استراتيجية للتنمية المتبادلة بين أوربا والمغرب.

– تقوية عناصر الاستدامة في معايير التنظيم.

– متابعة تنفيذ الاستراتيجية من طرف هيئة للقيادة الاستراتيجية داخل هيئة عليا لمتابعة وتقويم انسجام الاستراتيجيات القطاعية.

– تفعيل مبادئ الحكامة الجيدة والتدبير الاستراتيجي داخل القطاع السياحي، مع الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات البيئية من أجل سياحة مستدامة.

المجال المجتمعي

نحو مجتمع ديمقراطي عادل متسع لجميع الطاقات

رؤيتنا السياسية المنبثقة من التصور الاشتراكي الديمقراطي تتوخى ترسيخ منظومة مجتمعية متماسكة أساسها المناصفة والمساواة والكرامة الإنسانية من أجل ضمان حق الجميع في تنمية المجتمع وأمنه واستقراره. إنها رؤية استراتيجية تهدف إلى توفير الشروط الملائمة للإشراك الفعلي لمختلف الفئات الاجتماعية (النساء، الشباب، الأشخاص في وضعية إعاقة، الأشخاص المسنون، ...) في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وعلى هذا الأساس، ننطلق من اقتناعنا الراسخ بضرورة تفعيل الآليات الديمقراطية في تكريس الحقوق السياسية والاجتماعية والبيئية الأساسية التي تؤسس لثقافة مجتمعية حداثية متعددة لا مجال فيها للإقصاء أو التهميش أو التعسف.

المرأة

استطاع المغرب، خلال العقدين الأخيرين، أن يجعل من قضايا النهوض بأوضاع النساء جزء لا يتجزأ من المشروع المجتمعي الشامل المتعلق بالإصلاح والمصالحة حيث تحققت مجموعة من المكتسبات الهامة التي بوأت المرأة مكانة متميزة في الفضاء العمومي. وقد تم تتويج هذا المسار النضالي باعتماد الوثيقة الدستورية ذات المقتضيات الأساسية، وخاصة الفصل 19، إذ تم التنصيص على ضرورة تحقيق المساواة بين الرجال والنساء في جميع المجالات. غير أن مرحلة تفعيل المقتضيات الدستورية، التي تمثلت في الخمس سنوات الأخيرة، سجلت جملة من التراجعات الخطيرة حيث لم تكن الحكومة في مستوى اللحظة التاريخية الحاسمة التي تجتازها بلادنا، وبالتالي، لم تباشر الإصلاحات الجوهرية الضرورية واكتفت بالدفاع عن تصور رجعي لا يرقى إلى طموحات وآمال معظم الفعاليات النسائية. وقد تجسدت هذه التراجعات في الآراء الملتبسة والمتحجرة التي طغت على النقاش العمومي وفي العديد من المشاريع المجحفة الخاصة بالنصوص القانونية التي أحدثت قلقا عميقا في المجتمعين: السياسي والمدني.

ومن هذا المنطلق، يؤكد حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية على ضرورة مواجهة أي تأويل تقليدي محافظ ورجعي للمقتضيات والقوانين المؤطرة لمجتمع المساواة والمناصفة وتكافؤ فرص بوصفه الإطار المجتمعي الحداثي المتسع للجميع والضامن لكرامة بناته وأبنائه. كما يدافع عن رؤيته الاشتراكية الديمقراطية القائمة على اعتبار المرأة فاعلا محوريا في

البناء الديمقراطي ومساهما أساسيا في التنمية ورقي المجتمع. ولذلك، يقترح الحزب مجموعة من التدابير والآليات الكفيلة بتحسين وضعية المرأة في كل المجالات من خلال ضمان حقوقها الحيوية في التعليم والصحة والشغل والمواطنة والمشاركة السياسية والثقافية.

• نصف المجتمع .. ما يشبه نصف الحقوق:

– حسب تقارير المندوبية السامية للتخطيط، ما زالت ظاهرة الأمية منتشرة بشكل كبير في أوساط النساء حيث تصل نسبتها إلى حوالي النصف (48 ٪) في حين لا تتجاوز الأمية نسبة 26 ٪ في أوساط الرجال.
– لا تتعدى نسبة النشاط الاقتصادي للنساء 25 ٪، مما يؤكد عدم استفادتهن العادلة من سوق الشغل وإرغامهن على الاشتغال في قطاعات غير مهيكلة خارج أية حماية قانونية واجتماعية وبأجور تقل عن أجور الرجال بحوالي 30 ٪.
– تمثل الأسر التي تعيلها النساء، حسب المندوبية السامية للتخطيط، 20 ٪ من مجموع الأسر القاطنة بالمدن، و12,3٪ من الأسر القروية، علما أن المعيلات لهذه الأسر يعشن وضعية صعبة (مطلقات أو أرامل بنسبة 71,7٪، يعانين من ارتفاع في نسبة الأمية، عاجزات عن تنويع مصادر دخلهن، فاقدات لأية تغطية اجتماعية، ...).

• سياسة محافظة لتحجيم دور المرأة:

– معاناة النساء من نقص حاد في المجالات الحيوية، خاصة في العالم القروي، حيث توجد عوائق كثيرة تحول دون ولوجهن لأغلب الخدمات الاجتماعية وعلى رأسها التعليم والصحة والسكن اللائق وغيرها.
– ضعف الإجراءات المتعلقة بالرفع من كفاءة النساء في العديد من القطاعات مما يحول دون تمكينهن من المساهمة الفاعلة والكاملة في مسار التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

- هيمنة واقع اقتصادي واجتماعي هش يجعل من الفتيات، البالغات سن التمدرس، ضحايا لظاهرتي الهدر المدرسي أو الانقطاع المبكر عن الدراسة بسبب غياب الإمكانيات وضعف التجهيزات وفشل التدابير المتخذة.
- عدم استفادة نصف نساء البوادي من الخدمات الصحية أثناء الحمل وإبان الوضع نظرا لضعف البنيات وقلة الموارد البشرية المؤهلة وانعدام ثقافة الصحة الإنجابية.
- استقطاب «خدمة المنازل» للعديد من الطفلات والقاصرات اللواتي يشتغلن في ظروف تنعدم فيها كل الضمانات المتعلقة بالحماية والمراقبة مما يجعلهن عرضة للاستغلال بكل أشكاله.
- ضعف نسبة النساء الموظفات في الوظيفة العمومية مقارنة مع الرجال الموظفين، وبالأخص في العالم القروي حيث ما زالت النظرة تقلدية لدور المرأة في الحياة المهنية.
- ضعف الإجراءات المحفزة للمرأة في توسيع مشاركتها داخل الفضاءات الوظيفية والمهنية نظرا لاستمرار معاناتهن من تقليص احتلالهن لمواقع المسؤولية وعدم استفادتهن بالقدر الكافي من البرامج الداعمة لقدراتهن ومؤهلاتهن.
- استمرار تفاقم الفوارق النوعية، مما يمثل تحديا حقيقيا لأصحاب القرار السياسي والفاعلين الحزبيين ومكونات المجتمع المدني رغم التقدم النسبي الحاصل في ملف النهوض بأوضاع النساء.
- عدم تجانس المنظومات التشريعية المتعلقة بوضعية المرأة في العديد من المجالات حيث لم تستطع القوانين في مجملها تشجيع المرأة لإبراز ذاتها بشكل لافت وتكريس مقاربة النوع في التشريع بشكل متماسك.
- انعدام العدالة المجالية في معالجة الإشكالات الاجتماعية والتنموية والثقافية المرتبطة بقضايا المرأة نظرا لتفاوت وضعية النساء من جهة إلى أخرى، ومن جماعة محلية إلى أخرى.

• إقرارا لآليات تشاركية منصفة للنساء:

– إعادة النظر في القانون المنظم لهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، بما يجعل منها هيئة من هيئات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها وبشكل يجعلها مختصة في قضايا النساء.

– مواصلة رد الاعتبار للنساء المغربيات وإنصافهن لتمكينهن من ممارسة حقوقهن وواجباتهن باعتبارهن مواطنات كاملات المواطنة، وفاعلات وشريكات أساسيات في صناعة مغرب العدالة والمساواة والكرامة.

– تطوير الوعي العام بضرورة مساعدة المرأة المغربية على اجتياز كافة الصعوبات الاجتماعية والثقافية التي تعرقل مشاركتها النشيطة في المسيرة التنموية وفي المسلسل الديمقراطي.

– بلورة آليات لبناء عدالة سياسية واقتصادية واجتماعية لصالح النساء من خلال التفعيل الإيجابي للمقتضيات الدستورية وحظر كافة أشكال التمييز ودعم المشاركة النسائية في مختلف المجالات المجتمعية.

– توسيع تمثيلية النساء في مراكز القرار السياسي والاقتصادي وفقا لمقتضيات «التمييز الإيجابي» الذي ينبغي اعتماده كآلية لتصحيح أوضاع التمييز الذي تعاني منه النساء لأسباب اجتماعية وثقافية.

– اعتماد «مقاربة النوع الاجتماعي» في كافة السياسات القطاعية وفي وضع الميزانية العامة للدولة، وجعلها وسيلة منهجية لتحقيق المساواة الفعلية بين الرجال والنساء وتقليص الفوارق بينهما.

– ملاءمة الإطار المرجعي القانوني الوطني مع مضامين ومقتضيات الاتفاقيات والمواثيق الدولية، وخاصة تعديل أحكام مدونة الأسرة.

– إقرار عدالة جنائية لإنصاف النساء وإخراج قانون متطور مناهض لعنف النوع يؤسس لثقافة جديدة.

– اعتراف الدولة المغربية بالعمل غير المأجور للنساء في أفق التعويض المالي عنه وإقرار سياسات تقوي الاقتصاد الاجتماعي لصالح التمكين الاقتصادي للنساء.

– تسهيل ولوج وضمان استمرارية التعلم بالنسبة للفتيات، وخصوصا في القرى والمدارات الهامشية.
– تطوير الإطار القانوني المرتبط بالصحة الإنجابية بضمان المجانية وتيسير الولوج إلى الخدمات الصحية.
– إقرار حق ذوي الحقوق في معاشات النساء المنخرطات في صناديق التقاعد عند الوفاة.
– تجريم التمييز في الأجور بين العاملات والعمال في القطاع الخاص، واعتماد آليات متخصصة في تفتيش الشغل، مع العمل على محاربة تشغيل الفتيات القاصرات.
– إصلاح القانون التنظيمي للمالية عبر مأسسة مقاربة النوع في الميزانية واعتماد الميزانية المستجيبة للنوع في الإنفاق العمومي من أجل ضمان إقرار المساواة في الاستفادة من المال العمومي وإصلاح مدونة الجبايات لصالح عدالة ضريبية لصالح النساء، بالإضافة إلى إجبارية اعتماد ميزانية النوع في الميزانيات المحلية.
– دعم المشاركة السياسية والنقابية للنساء وتوسيع تمثيليتهن في مراكز القرار السياسي والاقتصادي إعمالا لمبدأ المساواة والمناصفة عبر مراجعة القوانين الانتخابية.
– اعتبار مجالات التعليم والصحة والسكن والقضاء على الأمية من المسؤوليات الأساسية للدولة، وضمان استفادة النساء منها بإدماج آلية مقاربة النوع عند وضع خطط العمل والميزانيات المخصصة لها وعند تقييمها .
– تعميم التعليم وضمان مجانيته وإجباريته وضمان تعليم الفتيات، لا سيما في الوسط القروي مع وضع استراتيجية وطنية حقيقية للقضاء على الأمية والهدر المدرسي في أوساط النساء وإعادة هيكلة التربية غير النظامية من أجل ذلك.
– إدخال التربية على المساواة بين المرأة والرجل في الحياة العامة والخاصة في المناهج المدرسية، والقضاء على مفهوم الأدوار النمطية التقليدية لكلا الجنسين، وتنقيح الكتب والبرامج التعليمية بما ينسجم مع روح المواثيق الدولية تفعيلا للمادة 5 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة .
– إلغاء البرامج والإعلانات التجارية التي تكرس النظرة الدونية للنساء والصور النمطية السلبية والمهينة للمرأة في وسائط

التواصل والإعلام بمختلف أنواعها الإلكترونية والمطبوعة والسمعية والبصرية، مع الانفتاح على المنظمات النسائية والهيئات المدافعة عن حقوق الإنسان في الوسائل الإعلامية العمومية والخاصة.

– مكافحة الاتجار المنظم بالنساء والأطفال، بما في ذلك الاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي، وإنتاج المواد الإباحية والبغاء والسياحة الجنسية وغيرها، والقضاء عليها، ومحاكمة ومعاقبة المسؤولين عنها، والمصادقة على بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وتقديم الخدمات القانونية والاجتماعية لضحايا الاستغلال المنظم للنساء والأطفال.

– الاهتمام بأوضاع الأمهات المتخلى عنهن ومن ضمنهن الأمهات العازبات، ووضع تدابير وقائية للحد من الظاهرة وحماية أطفالهن.

– الاهتمام بأوضاع النساء والفتيات ضحايا العنف الجنسي والاغتصاب من طرف ذوي الأصول أو الفروع واتخاذ تدابير وقائية للحد من الظاهرة.

– دمقرطة حقل الإعلام والتواصل وإعادة هيكلته على أسس المساواة والحرية والتعدد والتنوع والحكامة الجيدة لضمان منظومة إعلامية ديمقراطية تنويرية وتثقيفية داعمة للمساواة وللقيم الحقوقية الإنسانية.

الطفولة

تشكل وضعية الطفولة، في عالمنا المعاصر، محورا أساسيا يتطلب مجهودا خاصا في تكريس حقوق الأطفال وتحسين ظروف عيشهم وتهيئة بيئة سليمة لتنشئتهم وحمايتهم من المخاطر المحدقة بهم. وتعتبر السياسات العمومية الموجهة للنهوض بأوضاع الطفولة أساس التخطيط المستقبلي الصلب الذي يهدف إلى بناء مجتمعات قوية ومتماسكة وإعداد جيل صاعد مستعد لتحمل المسؤوليات وقادر على رفع مختلف التحديات التنموية. وعلى الرغم من بعض المنجزات المحققة على الصعيد الوطني، لم يمكن تنفيذ البرنامج الحكومي من تحسين وضعية الطفولة المغربية إذ مازالت تحتاج إلى تدخلات متناسقة بإجراءات مباشرة فعالة وتدابير تطبيقية مواكبة. فإلى اليوم، لم يحسم بشكل تام في مسألة تعزيز حقوق الأطفال وفقا للمقتضيات المنصوص عليها في الوثيقة الدستورية والمرتكزات المحددة في الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل. كما لم يتم وضع الآليات الناجعة لبلوغ الحماية الشاملة للأطفال من سلبيات الظواهر الخطيرة المتمثلة في الإهمال والحرمان والعنف والاتجار والاستغلال وغيرها.

وارتكازا على ذلك، يقترح حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية رؤية شمولية بإجراءات استراتيجية وأخرى استعجالية تستهدف النهوض بأوضاع الطفولة في الجوانب المتعددة الأبعاد: التشريع والمراقبة والتجهيزات وغيرها. وتسعى هذه الرؤية إلى تحسين وضعية الأطفال في مختلف الفضاءات المحتضنة لهم (الأسر، المؤسسات التعليمية، الفضاءات العمومية،

المجتمعات المحلية، ...) ومحاربة مظاهر الهشاشة عبر سياسة متوازنة قائمة على العدالة الترابية والاجتماعية.

• طفولة مستلبة:

– حسب المندوبية السامية للتخطيط، تهم ظاهرة تشغيل الأطفال، الذين تتراوح أعمارهم ما بين 7 وأقل من 15 سنة، 69 ألف طفل وتنتشر بالخصوص بالعالم القروي. ويمثل الذكور 60,1 ٪ من الأطفال المشتغلين على الصعيد الوطني، وتتراوح هذه النسبة ما بين 56,7 ٪ بالوسط القروي و90,1 ٪ بالوسط الحضري.

– حدة معضلة الهدر المدرسي في أوساط الطفولة حيث يوجد أزيد من مليون طفل، تتراوح أعمارهم ما بين 9 و14 سنة، خارج أسوار المدرسة، كما أن حوالي 400 ألف طفل يتركون مقاعد الدراسة سنويا.

– تفاقم تدهور أوضاع الطفولة حيث يوجد ما يفوق 30.000 طفل وطفلة يعيشون في الشوارع ولا يتوفرون على مأوى يلجأون إليه، ويتواجد حوالي 1.000 طفل منهم بمدينة الدار البيضاء وحدها.

• معالجة قطاعية لمجال حيوي:

– غياب رؤية أفقية لإشكالات الطفولة وتوزع الإجراءات المقترحة بين قطاعات متعددة حيث تسود الرؤية القطاعية على حساب التوجه الاستراتيجي ويضعف تماسك المعالجة وانسجام السياسة العمومية.

– انعدام البعد الجهوي الواضح في بلورة المخططات الوطنية لتحسين وضعية الطفولة نتيجة تمركز العمل العمومي، سواء على مستوى إعداد البرامج والمشاريع أو على مستوى عمليات التنفيذ والتتبع والتقييم.

– غياب العدالة المجالية في التعامل مع قضايا الطفولة وتمويل مخططات حمايتها، مما يفرز تباينات صارخة بين أطفال المناطق الحضرية المؤهلة وبين أطفال المناطق المهمشة والقروية.

– ضعف التدابير المتعلقة بتيسير ولوج الأطفال للخدمات الأساسية، وخاصة الخدمات التربوية والصحية والترفيهية مما يزيد من تعميق وضعية الهشاشة وتوسيع حالات الإقصاء.

– عدم التمكن من مسايرة المعايير الدولية المرتبطة بمعالجة إشكالات الطفولة، وخاصة عدم تلاؤم مراكز حماية الطفولة مع مقتضيات الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل والمبادئ التوجيهية لعدالة الأحداث (المرافق، التجهيزات، التأطير، ...).

– العجز عن خلق منظومة متجانسة ومتكاملة لرعاية الأطفال وحمايتهم بدء من مؤسسات الدولة وفضاءات الأسرة والمجتمعات المحلية، وخاصة الأطفال المهملين وأطفال الشوارع.

– عدم نجاعة التدابير المتخذة لفائدة مختلف الأطفال في وضعية إعاقة وعدم الأخذ بعين الاعتبار اختلاف فئاتهم وحالاتهم ومتطلباتهم، وبالتالي مراعاة الخصوصية الصحية على مستوى التشريع والتربية والتكوين والرعاية الصحية (الخدمات الصحية المختلفة والمتخصصة، التأمين الصحي، ...).

– قصور السياسة المرتبطة بمحاربة استغلال وسوء معاملة الأطفال نظرا لغياب الإجراءات المواكبة لما بعد وقوع الأفعال المخالفة والتكفل بضحايا التشغيل المتعسف والعنف والاستغلال الجنسي وتتبعهم النفسي والمعنوي.

– هيمنة المقاربة الجزئية حيث تركز الرؤية الحكومية على الفئات المستهدفة (في الحدود الضيقة لمنظومة الأطفال وليس لمنظومة الطفولة) نتيجة انعدام إجراءات مصاحبة حقيقية تنهض بوضعية الطفل من خلال معالجة مشاكل المنظومات الموازية (الأسرة، فضاءات المجتمع، ...).

– معاناة مكونات المجتمع المدني من اختلالات هيكلية وتنظيمية وتمويلية تعرقل مبادراتها وتدخلاتها في غياب إشراك فعلي للفاعل المدني، خاصة على الصعيد الجهوي والمحلي في صياغة وتنفيذ البرامج المحلية.

• من أجل سياسة عمومية منسقة ذات بعد جهوي قوي:

– تقييم السياسات العمومية الموجهة للنهوض بأوضاع الطفولة وبلورة استراتيجية وطنية جديدة تستلهم توجهاتها من المقتضيات الدستورية والمستجدات الدولية لحقوق الطفل وتجعل من الجهات والمجتمع المدني الفاعلين المحوريين في البرنامج الاستراتيجي.

– تقوية دور المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة في اقتراح الضمانات الكافية لحقوق الطفل.

– إرساء وتفعيل آليات ومساطر موحدة لتصور وتنفيذ خطط عمل محلية منبثقة من البرنامج الاستراتيجي الوطني لتمكين الفاعلين المحليين من المشاركة في كل مراحل الاشتغال (الإعداد والتنفيذ والتقييم) وتقوية عمليات القرب ذات الأثر الإيجابي.

– إعادة النظر في الإطار المؤسساتي المتعلق بحماية الأطفال على الصعيدين الوطني والجهوي من أجل تسريع عمليات التدخل وتحسين جودة التدخلات الهادفة إلى حماية حقوق الطفل من كل أشكال العنف وسوء المعاملة والاستغلال.

– بلورة مخطط وطني لتأهيل الموارد البشرية المعنية بوضعية الطفولة من خلال برمجة لقاءات تواصلية محورية ودورات للتكوين والتكوين المستمر لفائدة مختلف الفاعلين لتقوية الكفاءات وتطوير منهجيات العمل ومسايرة المستجدات الدولية.

– وضع برنامج متكامل موجه للفاعلين المكلفين بالتتبع والمصاحبة قصد تحسين مؤهلاتهم وتعزيز قدراتهم والرفع من مستوى أدائهم أثناء التعامل مع الأطفال في وضعية صعبة (الأمن الوطني، الدرك الملكي، الصحة، العدل، الشغل، ...).

– إعداد وتنفيذ خطة تواصلية وطنية تتمحور حول حقوق الطفل من أجل تعميم المعلومات والمقتضيات الخاصة بمنع الأفعال المخالفة للقانون (الاستغلال، العنف، ...) وتقوية برامج التوعية والتحسيس لفائدة مختلف الفئات المستهدفة لإشاعة ثقافة حماية الطفولة.

– اتخاذ تدابير وقائية وتحفيزية لمنع تشغيل الأطفال دون سن الثامنة عشر واستغلالهم في الفضاء الوظيفي والمهني، مع تقوية وتنسيق العمليات الميدانية الرامية إلى زجر المخالفين.

- اتخاذ إجراءات ملموسة في مجال صحة الولادات من أجل تحسين الخدمات الصحية المخصصة للأم والمولود بغية التقليص من نسبة الوفيات في شريحة الأطفال الأقل من 5 سنوات.
- وضع التدابير الكفيلة بضمان تعميم وتوسيع التلقيح المجاني ضد الأمراض الفتاكة بالنسبة لكل الأطفال تحقيقا لمبدأ الحق في الصحة وحرصا على العدالة المجالية والمساواة بين الجميع.
- وضع خطة وطنية بإجراءات ذات نفس جديد لتعزيز الجهود الوطنية الرامية إلى محاربة الهدر المدرسي، وذلك قصد التعميم الكلي والنهائي لإجبارية التعليم في أوساط الطفولة في أفق سنة 2021.
- اتخاذ التدابير الملائمة لإعادة إدماج كل الأطفال، المتراوحة أعمارهم ما بين 8 و18 سنة، غير المتمدرسين أو المنقطعين عن الدراسة، في أسلاك التكوين لحمايتهم من مخاطر الانحراف والتطرف والعنف.
- دعم وتقوية العمل التربوي والترفيهي الموجه للأطفال بشراكة مع الجماعات المحلية ومكونات المجتمع المدني من خلال صياغة وتطبيق برامج تنشيطية سنوية في المركبات الثقافية والمؤسسات المدرسية ودور الشباب والأندية الرياضية.
- استعادة المبادرات الطموحة المتعلقة بتحسين مؤهلات الأطفال من خلال تسطير خطة شاملة لتنظيم وتعميم أنشطة التخييم (الربيعي والصيفي) وتأطير وتنشيط تظاهرات القرءاة (الورقية والرقمية)، خاصة بالوسط القروي.
- اعتماد سياسة القرب عبر تنظيم عمليات مندمجة مباشرة على الصعيدين الجهوي والمحلي بشراكة مع المجتمع المدني من أجل محاربة ظاهرة الأطفال المهملين وأطفال الشوارع وإعادة إدماجهم في الوسط الأسري.
- تعزيز آليات حماية الأطفال الأيتام والأطفال المتخلى عنهم، مع تشجيع وتسريع إجراءات التكفل، ووضع بدائل للمقاربة المؤسساتية لخفض عدد الأطفال داخل مؤسسات الرعاية.
- وضع برنامج نموذجي للشراكة مع الجماعات المحلية، بتنسيق مع مكونات المجتمع المدني، من أجل إحداث وتمويل فضاءات عمومية مندمجة للتنشيط التربوي لفائدة الأطفال.

– تطوير أشكال الشراكة بين الدولة ومكونات المجتمع المدني العاملة في مجال حماية الطفولة عبر صياغة إطار مرجعي يحدد البرامج التعاقدية وفق أهداف واضحة وآليات مضبوطة.

– تعزيز الآليات الموجهة لضمان المشاركة الفعلية للطفل في الحياة المحلية وتنشئتهم اجتماعيا وثقافيا من خلال تحفيز المجالس المنتخبة على تشكيل ودعم «المجالس الجماعية للطفل».

الشباب

يشكل الشباب وديناميته عاملا فاعلا في بناء المجتمعات وقاعدة مهمة في تحقيق التنمية المجتمعية نظرا لطاقته الحيوية المؤثرة في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والفكري. وقد حددت مجموعة من المقتضيات الدستورية الأدوار والوظائف والآليات التي تمكن الشباب من الحقوق الأساسية، وبالتالي دفعه إلى المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية والمدنية. وتبرز المعطيات الواقعية، المتوفرة في اللحظة الحالية، أن تفعيل الدستور في محوره الشبابي تعثركثيرا جراء غياب إرادة قوية وسياسة واضحة لمعالجة إشكالات الشباب المغربي وتوفيرمناخ ملائم يسمح بالإشراك الحقيقي للفئات الشابة في مختلف السياسات العمومية. ولذلك، مازالت هناك انتظارات متعددة لدى الشباب سواء في ما يتعلق بالتعليم والتشغيل والسكن أوفي ما يتعلق بتمويل المشاريع والاستثمار الاقتصادي.

واستنادا إلى ذلك، ينطلق حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية من قناعته الجوهرية في إقامة مجتمع متوازن يحتل فيه الشباب موقعا خاصا من حيث المشاركة السياسية والتأثيرفي السياسات العمومية أومن حيث المساهمة في النقاش العمومي حول القضايا الراهنة. ويحدد الحزب تصوره وإجراءاته المقترحة انطلاقا من مقاربة تشاركية تجعل من الشباب شريكا متميزا في المشروع المجتمعي الديمقراطي الحداثي وفي إنجازمسارات التنمية الاقتصادية والبشرية.

• عوائق الإدماج والتحفيز:

– انخفاض نصيب الشباب من الشغل من نسبة 25 ٪ سنة 2000 إلى 15 ٪ سنة 2013، واعتبار فئة الشباب الأكثر عرضة للبطالة (في سنة 2013: 19 ٪ في الفئة المتراوحة أعمارها بين 15 و24 سنة و13 ٪ في الفئة المتراوحة أعمارها بين 25 و34 سنة).
– استهداف البطالة بشكل كبير للشباب الحاصل على الشهادات (18,8 ٪ من الحاصلين على الشهادات العليا عاطلون بحكم التقلص القوي للمناصب المحدثة في القطاع العام وعدم ملاءمة شهادات التعليم العام مع الحاجات الخاصة للمقاولات).
– هيمنة البطالة ذات الأمد الطويل على بطالة الشباب (1/3 الشباب العاطل يعاني من البطالة لمدة سنة أو أكثر)، واشتغال أغلب الشباب بدون أجور أو بدون عقود (يمارس حوالي 68 ٪ من الشباب النشيط أقل من 25 سنة أنشطة بدون أجر وغير خاضعة لقانون الشغل بالوسط القروي، ويعاني الشباب، خاصة غير الحاصل على شهادات، من عدم استقرار الشغل).

• عجز حكومي في الاستجابة لتطلعات الشباب:

– عجز الحكومة عن تفعيل المقتضيات الدستورية الجديدة المرتبطة بحقوق الشباب وآليات إشراكهم في الحياة السياسية والمجتمعية وتحفيزهم على العمل والفكر والإبداع.
– ضعف الأداء الحكومي في تفعيل السياسة العمومية الموجهة للشباب على الرغم من حديثها عن وجود استراتيجية وطنية في المجال،وذلك نتيجة غياب إرادة حقيقية لتغيير وضعية الشباب ورصد الاعتمادات اللازمة لذلك.
– عدم التزام الحكومة بوعودها المتجلية في اتخاذ الإجراءات والتدابير المتعلقة بالإطار المؤسساتي، وخاصة بإرساء المجلس الأعلى للشباب والعمل الجمعوي وإنشاء مجالس جهوية للشباب.
– اعتماد تدخلات ارتجالية من خلال التركيز على حل المشاكل الآنية للشباب في غياب المقاربة الاستباقية المبنية على التوقعات

العلمية والتخطيط الجيد للمسقبل على المدى المتوسط والبعيد.

– انعدام المقاربة التشاركية وهيمنة الرؤية الحكومية الأحادية الجانب وما تنتجه من نظرة تقليدية تجعل الشباب مقترنا بمشاريع نمطية (الترفيه، الرياضة، العمل الجمعوي، ...)، وبالتالي عدم معالجة قضايا الشباب في شموليتها وامتداداتها.

– هيمنة المعالجة القطاعية الخالصة لإشكالية الشباب وضعف الاعتمادات المالية المخصصة للاستثمار في المجال من أجل النهوض بالأوضاع الهشة للفئات الشابة.

– تردي أوضاع الشباب، خاصة في المناطق الحضرية الهامشية والأوساط القروية، بفعل انعدام سياسة جهوية ملائمة لحاجياته النوعية، سواء في ما يرتبط بالخدمات الصحية والاجتماعية والثقافية، أو في ما يتصل بالتشغيل وإطلاق مشاريع اقتصادية متوسطة وصغرى.

– عجز برامج العمل العمومية في المجالات السياسية والثقافية والإعلامية عن مواكبة التحولات العميقة في بنيات الشباب والاستجابة لتطلعاتهم من حيث إحداث التجهيزات الملائمة وإنجاز المشاريع الهادفة.

– غياب برامج ثقافية وتواصلية حقيقية تستجيب لانتظارات الشباب وتعالج قضاياهم وتسهم في تأطيرهم من أجل الرفع من مؤهلاتهم وقدراتهم الفكرية والثقافية لتحصينهم من الانحرافات المتمثلة في العنف والتعصب والتطرف.

– انعدام الرؤية التكاملية في تشييد وتدبير الفضاءات المحتضنة للأنشطة الموجهة للشباب مع التركيز على مرافق القرب المخصصة لبعض الأنواع الرياضية، الشيء الذي لا يستجيب لتنوع وتعدد رغبات الفئات المستهدفة.

• استرتيجية طموحة ومبدعة بقدر طموح وإبداع الشباب:

– إعادة النظر في السياسات العمومية المختلفة الموجهة للشباب عبر بلورة استراتيجية وطنية مبدعة ومندمجة تقوم على تعبئة مختلف الموارد والكفاءات بمختلف القطاعات والمجالات المعنية بمنهجية موحدة ومتناسقة.

– تفعيل المقتضيات الدستورية المتعلقة بالشباب بطريقة تشاركية تمنحهم فرصة إبداء آرائهم أثناء مرحلة إعداد المخططات والبرامج الشبابية ومرحلة إنجازها وتتبع تنفيذها ومرحلة تقييمها وقياس آثارها في المجتمع وفي الشباب أنفسهم.

– بلورة و تفعيل سياسات عمومية إرادية لإنعاش تشغيل الشباب لاسترجاع ثقتهم في المجتمع من خلال مبادرات منسقة وإجراءات هادفة إلى إعطاء دينامية جديدة لسوق الشغل بشكل عام وتوفير مناصب الشغل على المدى القصير والمتوسط وفق مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص.

– وضع إطار مرجعي موحد للتعاقدات والشراكات مع جمعيات وأندية الشباب لإنجاز برامج مشتركة تعطي الأسبقية للتنشئة الاجتماعية والتأطير السياسي والثقافي وتنشيط الدورات التدريبية في مجالات معرفية متعددة.

– دراسة إمكانية تسهيل استفادة الشباب من بعض الخدمات، عبر إصدار بطاقة الشباب تمكن من الاستفادة من تخفيضات في وسائل النقل العمومية، ومن ولوج دور المسرح والسينما ومراكز الاصطياف وغيرها.

– تطوير الإطار التعاقدي بين الدولة والقطاع الخاص لإتاحة الفرصة للشباب حاملي الشهادات ولوج أول شغل في إطار عقدة محددة للشغل والتزامات واضحة للمشغلين وللسلطات العمومية.

– صياغة مخطط تدريبي يتضمن برامج للتكوين والاندماج في المقاولة لفائدة الشباب خلال مدة العقد الخاص بالتشغيل يحدد شكل تمويله من المداخيل المتأتية من تحصيل رسم التكوين المهني.

– إعداد برنامج وطني لتحفيز الشباب ودعم إنجازاتهم ومبادراتهم في مختلف المجالات التقنية والفنية والفكرية (المعلوميات، الموسيقى، الكتابة، الفنون التشكيلية،المسرح، التصوير، ...)، إما بشكل جماعي أو فردي.

– إحداث مرصد وطني لقضايا الشباب يتكلف برصد المعطيات وإعداد الدراسات واقتراح الحلول المناسبة لحل الإشكالات المطروحة، وذلك بالتنسيق والتعاون مع المؤسسات الجامعية ومراكز البحث العلمي وطنيا ودوليا.

– دراسة إمكانية إحداث خدمة مواطنة تطوعية تهم الشباب خريجي الجامعات للمشاركة في تنشيط اللقاءات التواصلية

وحملات محو الأمية ودروس الدعم مقابل استمرارهم في الاستفادة من منح الطلبة لمدة سنتين.

– اتخاذ الإجراءات المناسبة لإلزام المنعشين العقاريين بإحداث مرافق خاصة بالشباب من خلال إدراجها في وثائق التعمير المتعلقة بالمشاريع التي يعتزمون إنجازها.

– اتخاذ التدابير الكفيلة بمواكبة الفئات الحاصلة على شهادات جامعية في التكوينات العامة بضمان استفادتها من تكوينات متخصصة وتقنية قصد تأهيلهم وتيسير اندماجهم في الحياة المهنية.

– وضع الآليات الضرورية لتشجيع الشباب على المبادرة الجماعية وصياغة المشاريع المشتركة سواء في ما يتعلق بإحداث المقاولات الصغرى والمتوسطة أو في إطلاق منتوجات اقتصادية وتجارية معينة.

– ملاءمة اهتمامات الشباب وتنويعها حسب طبيعة الفئة المستهدفة المنتمين إليها (تلاميذ، طلبة، موظفون، أجراء، عاطلون، شباب في وضعية إعاقة، ...).

المجتمع المدني

إن المجتمع المدني يمثل شريكا أساسيا في بلورة وتنفيذ السياسات العمومية والمخططات الاقتصادية والاجتماعية ومواكبتها عبر التعبئة الجماعية، كما يعتبر عنصرا فاعلا في اتخاذ المبادرات المؤثرة في تأطير المواطنين والمجتمع من أجل ترسيخ قيم المواطنة والتضامن. وتساهم مكونات المجتمع المدني في تطوير الحياة السياسية والمجتمعية والفكرية من خلال إثراء النقاش العمومي حول القضايا الراهنة والمساعدة على اتخاذ القرارات ذات المصداقية عبر آليات التشاور والحوار المؤسس على مبادئ الديمقراطية التشاركية. وعلاوة على ذلك، يؤدي المجتمع المدني أدوارا طلائعية من حيث الالتزام بالمشاركة الناجعة في التنشئة الاجتماعية والتربوية والانخراط في الفعل الجماعي الرامي إلى تحقيق شروط التنمية الجماعية وتحسين مختلف مجالات الحياة. ولذلك، ينهض الفاعل المدني وظيفيا بمهام حيوية سواء على مستوى الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أو على مستوى دعم القضايا المجتمعية الأكثر حضورا في الساحة الحقوقية والنسائية والبيئية وغيرها.

من هذا المنطلق، يعتبر حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية أن المجتمع المدني فاعل مستقل وشريك استراتيجي في تدبير الشأن العام وفي خلق جبهة متراصة لمواجهة المعضلات الاجتماعية الكبرى بغية التأسيس لثقافة مجتمعية جديدة قوامها المواطنة والتضامن والفعل الجماعي. ولتوفير شروط الشراكة الحقيقية، يتعين تفعيل المقتضيات الدستورية المتعلقة

بالمجتمع المدني وتحيين الإطار التشريعي ومواكبة مكونات المجتمع المدني عبر عمليات دقيقة لتأهيل الموارد البشرية وتنشيط الدورات التكوينية الخاصة بتدبير المشاريع وتقييمها.

• واقع متناقض دون مستوى التحديات المطروحة:

– يتجاوز عدد الجمعيات بالمغرب في الوقت الراهن 130 ألف جمعية، تستحوذ جهة الدار البيضاء سطات لوحدها على الحصة الأكبر إذ توجد بها حوالي 20 ألف جمعية.

– لا يكاد يتجاوز عدد جمعيات أشخاص المعاقين وأسرهم 1.100 جمعية من أصل العدد الإجمالي للجمعيات بالمغرب، في حين يبلغ عدد الأشخاص المعاقين 2,3 مليون، أي بنسبة 6,8 ٪ من عدد المواطنين، وكل أسرة من بين أربعة أسر معنية بالإعاقة، أي بنسبة 24,5 ٪ من مجموع عدد الأسر.

– كشفت الأمانة العامة للحكومة عن معطيات مالية تؤكد التصريح الفعلي للجمعيات بتلقي اعتمادات مالية خارجية تفوق 26 مليار سنتيم فقط خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2015.

• منظور مجحف لتكريس وصاية الدولة:

– انعدام أي تصور حكومي استراتيجي في التعاطي مع المجتمع المدني وقضاياه المختلفة وغياب التشخيص الموضوعي القائم على المعطيات الدقيقة وذات المصداقية من أجل التأطير الجيد للقرارات المتخذة.

– تسجيل بطء شديد في تفعيل المقتضيات الدستورية ذات الصلة بالمجتمع المدني والديمقراطية التشاركية واللجوء إلى تأويلات مجحفة تفرغ النص الدستوري من قوته الديمقراطية.

– الفشل في خلق توافق وطني حول الحوار الوطني الذي أدارته الحكومة حول المجتمع المدني، على الرغم من الميزانية الهامة

المرصودة له والمحددة في 17 مليون درهم.

– عدم قدرة الحكومة على أجرأة فهمها القاصر للمقتضيات الدستورية الجديدة ومنظورها المحدود للفعل المدني بوصفه رافدا من روافد تدبير الشأن العام وتأطير المواطنين، حيث ظلت نتائج حوارها الوطني الشكلي معلقة.

– غياب إرادة حقيقية في الإنصات للمجتمع المدني باعتباره قوة اقتراحية ورقابية إذ لم تتمكن الحكومة من القيام بأية متابعة جوهرية لبلورة وتنفيذ وجهات نظر مكونات المجتمع المدني بخصوص العديد من القضايا الملحة (التنمية الاجتماعية، الديمقراطية التشاركية، حقوق النساء، ...).

– التوقيع على ممارسات مشينة أدت إلى تكريس نوع من الريع المدني سواء في التعامل الانتقائي مع الهيئات والمنظمات والجمعيات أو في الدعم المادي المشبوه لبعض المبادرات المدنية دون غيرها.

– اعتماد أسلوب مبهم من خلال إضمار أهداف سياسية وذاتية في التعامل مع المجتمع المدني بعيدا كل البعد عن الشراكة الحقيقية التي لا يمكن أن تتحقق إلا مع الهيئات الجمعوية الفاعلة والمستحقة للدعم والتشجيع.

– الفشل في تخليد الدورتين الأولى والثانية من اليوم الوطني للمجتمع المدني الذي أقره جلالة الملك والذي كان من الممكن جعله محطة لكل الفاعلين للتأمل ودعم المقاربة التشاركية الحقيقية.

– غياب منهجية واضحة في ترسيخ المقاربة التشاركية مما أدى إلى بروز اختلالات جوهرية في طريقة تدبير ملف المجتمع المدني على الرغم من مساهمة الفاعلين المدنيين في تطوير الحياة السياسية وتنمية المجالات الاجتماعية وتفعيل المبادرات الثقافية.

– عدم تمكن الحكومة من الوفاء بالتزامها الوارد في التصريح الحكومي والمتعلق بوضع الإجراءات الخاصة بإقرار آليات لمنع الجمع بين التمويلات بالنسبة للمجتمع المدني.

– عدم التزام الحكومة بالسياسة التشاركية اتجاه مختلف المكونات المجتمعية، وخاصة الإمساك عن تعزيز دور المجتمع المدني في وضع السياسات العمومية وتتبعها وتقييمها.

• سياسة منفتحة لترسيخ الديمقراطية التشاركة:

– تبني منهجية شاملة ومنفتحة على جميع مكونات المجتمع المدني (التنموي، التربوي، الثقافي، الرياضي، الحقوقي، النسائي، ...) من أجل فتح حوار حقيقي لترسيخ الديمقراطية التشاركية وتحديد الآليات والتدابير الكفيلة بتعزيز الدور الحيوي والمؤثر للمجتمع المدني في التعبئة الوطنية للموارد والمواطنين والمشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحقوقية والثقافية.
– تفعيل المبادئ والمقتضيات الدستورية المنصوص عليها في الوثيقة الدستورية لسنة 2011، وفق التوجه المنسجم مع تطوير البناء الديمقراطي ودعم الحريات والحقوق وبلوغ التنمية المجتمعية الشاملة.
– المراجعة الشاملة لظهير 15 نونبر 1958 المؤطر للجمعيات، وذلك من أجل الأخذ بعين الاعتبار التحولات المجتمعية العميقة ومواكبة المستجدات المتعلقة بالعمل المدني ومتطلبات الممارسة الجمعوية.
– وضع آليات مواكبة للسياسة العمومية المعتمدة في تطوير الحياة المدنية، وذلك بمصاحبة مكونات المجتمع المدني سواء عبر مساعدته في تأطير وإنجاز مشاريعه وبرامجه التنموية والمجتمعية أو عبر تمكينه من الوسائل والتقنيات اللازمة للاشتغال الاحترافي.
– مواكبة الأدوار الحيوية المنوطة بمكونات المجتمع المدني على مختلف الواجهات سواء على صعيد المساهمة في توفير البنيات التحتية ومختلف التجهيزات والوسائل أو على صعيد دعم العمل الجمعوي.
– رصد الموارد الضرورية لتخصيص تكوين شامل موجه للفاعلين في المجتمع المدني والشركاء المعنيين من أجل الرفع من مستوى القدرات والكفاءات وتحديث وعقلنة أساليب التدخل والتأطير والاشتغال.
– صياغة سياسة للتكوين والتكوين المستمر، بالشراكة مع فعاليات المجتمع المدني والقطاعات العمومية والقطاع الخاص، لوضع برامج متنوعة تستجيب لتنوع طبيعة ومجال تدخل الهيئات المدنية وحاجياتها المرتبطة بتصور المشاريع والتدبير الإداري والمالي وتقنيات التنشيط والتواصل.

- عقلنة تمويل المجتمع المدني وضبط مساطر رصد الاعتمادات المالية وصرفها، وبلورة الآليات المناسبة للرقابة المالية الموجهة للجمعيات، مع الحرص على توفير الضمانات الكافية لاستقلالية هيئات المجتمع المدني وتحصينه ضد أية وصاية للدولة أو للفاعلين السياسيين أو للخواص.

- العمل على توحيد مساطر وآليات التمويل العمومي أو الخاص لضمان تكافؤ الفرص والمساواة في الاستفادة من التمويلات أمام جميع مكونات المجتمع المدني، مع توضيح أشكال التتبع والتقييم لترشيد النفقات.

- التفكير في خلق صندوق وطني أو صناديق جهوية لدعم مشاريع المجتمع المدني تمكن من تعبئة الموارد المالية وتدبيرها تدبيرا عقلانيا وشفافا يحول دون الجمع بين تمويلات متعددة ولمرات عديدة في السنة المالية الواحدة.

- إنشاء مرصد وطني للبحث والدراسة حول المجتمع المدني لدعم السياسات العمومية عبر توفير المعطيات الضرورية وتحليل المؤشرات وتقييم المكتسبات ورصد أفضل الممارسات في المجال لتشجيعها وتعميم نموذجها.

- دعم الجوانب المتعلقة بالدراسات المرتبطة بتجارب المجتمع المدني في مختلف الميادين من خلال إقامة التعاقدات والشراكات مع مراكز البحث والمؤسسات الجامعية، ورصد الإمكانات التمويلية والتحفيزية لتوجيه اهتمامها نحو قضايا الديمقراطية التشاركية والعمل الجمعوي.

- دعم انخراط مكونات المجتمع المدني في جهود الدبلوماسية الموازية، وتقديم كل أشكال الدعم اللازمة لها حتى تقوم بدورها في تكامل مع الدبلوماسية الرسمية دفاعا عن المصالح الوطنية.

الأشخاص في وضعية إعاقة

عرفت قضية الإعاقة، في السياق الحاضر، تطورا لافتا سواء على مستوى المقاربات الهادفة إلى تحسين شروط الأشخاص في وضعية إعاقة، أوعلى مستوى السياسات العمومية التي تسعى إلى الاستجابة إلى معايير المجتمع الدولي وتوجهاته المنصفة. وهكذا، بدأ التوجه ينصب على اعتماد منهجية تمكن من الانتقال من المنظور التكافلي المحض إلى المعالجة التشاركية ذات البعد الحقوقي التي تسمح للشخص في وضعية إعاقة الاندماج بشكل كلي في المجتمع. غير أن الوضعية التي يشهدها المغرب، في الفترة الحالية، تبين بوضوح عدم قدرة الحكومة على التعامل مع قضايا الأشخاص في وضعية إعاقة بمنطق حقوقي يوفر الآليات الضرورية للاستجابة لمتطلباتهم المشروعة. فالاختلالات الكثيرة التي تعتري البرامج العمومية لا تتيح تحقيق أي تقدم ملموس في النهوض بأوضاع الفئات المعنية ورفع كل أشكال التهميش والإقصاء عنها.

وبناء على ذلك، يطرح الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية رؤية مندمجة تستحضر مختلف الأبعاد التشريعية والاستثمارية والاجتماعية والحقوقية من أجل إقرار إجراءات ناجعة تتناغم مع التوجهات الدولية من جهة، والمقتضيات الدستورية من جهة ثانية. ومن ثمة، يبسط البرنامج الانتخابي للحزب أهم التدابير الكفيلة بتحسين وضعية الأشخاص في وضعية إعاقة من خلال تعبئة الموارد البشرية المالية اللازمة ومراجعة الإطار المؤسساتي والتنظيمي ووضع آليات ملائمة للإعاقات المختلفة.

• معطيات حول الإعاقة :

– حسب نتائج البحث الوطني الثاني حول الإعاقة بالمغرب، وصلت نسبة انتشار الإعاقة على المستوى الوطني 6,8 ٪ سنة 2014، حيث هناك أكثر من مليونين و260 ألف شخص يصرحون بأن لديهم إعاقات تختلف أنواعها ودرجاتها.
– يقر نفس البحث الذي أنجزته وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية سنة 2014 أن كل أسرة من بين أربعة أسر لديها على الأقل شخص في وضعية إعاقة، مما يمثل 24,5 ٪ من مجموع الأسر المغربية.
– بينت نتائج البحث الوطني الثاني حول الإعاقة بالمغرب أن نسبة انتشار الإعاقة على الصعيد الوطني حسب مكان الإقامة لا تختلف كثيرا بين الوسطين الحضري والقروي إذ تبلغ هذه النسبة 6,66 ٪ في المجال الحضري و6,99 ٪ في المجال القروي.

• سوء فهم كبير.. حلول ترقيعية:

– انعدام المعالجة الحكومية النسقية التي تنظر إلى إشكالية الإعاقة على صعيدين: صعيد شمولي يطرح البدائل في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية، وصعيد نوعي يركز على ملاءمة البرامج والحلول مع طبيعة الإعاقة.
– انعدام المقاربة التشاركية الحقيقية التي تجعل السياسة العمومية منبثقة من الهواجس والأولويات الفعلية التي يعبر عنها المجتمع المدني المعني بقضايا الأشخاص في وضعية إعاقة.
– غياب مخططات جهوية حقيقية تمكن من تحقيق العدالة المجالية في معالجة مشاكل الأشخاص في وضعية إعاقة وتوفير الخدمات التربوية والاجتماعية والثقافية لهم، خاصة بالوسط القروي.
– ضعف الإجراءات المتخذة في القضاء الفعلي على مظاهر التمييز والتهميش والإقصاء التي يعاني منها الأشخاص في وضعية إعاقة، وبالتالي تمكينهم من حقهم في الاندماج الصحيح داخل المجتمع.

- عدم التمكن من تعزيز حماية الفئات المستهدفة بشكل يضمن لها حقوقها الكاملة في المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقا لمبادئ المساواة والعدالة والكرامة الإنسانية.
- قصور التدابير الرامية إلى إنصاف الأشخاص في وضعية إعاقة سواء على مستوى تيسير ولوجهم للخدمات الملائمة، أو على مستوى تلبية حاجياتهم الخاصة تحقيقا لمبدأ تكافؤ الفرص.
- غياب البرامج الناجعة الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة لدعم التنمية الاجتماعية، مع استحضار مختلف الأبعاد الصحية والنفسية والمهنية والحقوقية.
- انعدام مخطط تربوي متكامل يضمن الحق الأساسي للفئات المعنية في التمدرس والتكوين من خلال إحداث أقسام مندمجة حسب المستويات وخلق مؤسسات أو مراكز متخصصة مؤهلة بشريا وتقنيا.
- ضعف الآليات المؤسساتية والعلمية المعتمدة في تتبع وتقييم البرامج المخصصة للأشخاص في وضعية إعاقة قصد رصد الاختلالات وإعادة صياغة مخططات العمل بشكل جيد.
- غياب تام للاهتمام بالأشخاص في وضعية إعاقة في مجال التواصل والإعلام بكافة أنماطه: المكتوب والسمعي البصري والرقمي، مع عدم الاستثمار في التقنيات المخصصة لهم لتمكينهم من الحق في المعلومات والمعرفة.

• استراتيجية مندمجة بمخطط استعجالي:

- بلورة سياسة استراتيجية مندمجة تمتد لمدة عشر سنوات، مع وضع مخطط استعجالي منبثق عنها ترصد له الإمكانات البشرية والمالية الضرورية من أجل معالجة الإشكالات ذات الأولوية.
- تحيين الإطار التشريعي الوطني الخاص بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، يتماشى مع ما نصت عليه المقتضيات الدستورية والتوجهات العامة للاتفاقيات الدولية.

– وضع برنامج وطني خاص بالولوجيات تعبأ حوله كل القطاعات والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية والقطاع الخاص ومقاولات البناء والتجهيز ومؤسسات الإعلام والتواصل.

– تخصيص نسبة من مناصب الشغل في المقاولات الخاصة التي يزيد أو يساوي عدد أجرائها 50 أجيرا لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، مع منح المقاولات تحفيزات ضريبية خاصة لتأهيل مقاولاتها وفق ظروف عمل الشخص في وضعية إعاقة، وإحداث جائزة وطنية تمنح سنويا للمقاولة التي تميزت في الإدماج الاجتماعي للأشخاص في وضعية إعاقة.

– وضع برنامج وطني متكامل للتحفيز والتشجيع على إحداث الورشات الإنتاجية المحمية والتعاونيات الإنتاجية، بشراكة مع الجمعيات العاملة في المجال والمؤسسات العمومية المعنية والجماعات المحلية، ومدها بإمكانيات الانطلاق من دعم مادي وتقني مع مساعدتها على تسويق منتجاتها.

– إعطاء نفس جديد للرفع من وتيرة فتح الأقسام المدمجة بالتعليم العمومي لضمان حق كل الأطفال المعاقين في التربية والتعليم، ومن جودة البرامج التربوية والتأهيلية والخدمات الشبه الطبية التي تتولى تقديمها، مع فتح مسالك بالتعليم الإعدادي وبمؤسسات التكوين المهني.

– وضع مخطط وطني لإحداث المراكز الاجتماعية والتربوية المتخصصة في مجال الإعاقة الذهنية، في إطار من الشراكة بين الدولة والجماعات المحلية والجمعيات، يعطي الأولوية للمناطق التي تفتقر لهذا النوع من المراكز، مع تكفل الدولة بنفقات تربية والترويض الطبي للأطفال المعاقين شديدي الإعاقة المنحدرين من أسر معوزة.

– تفعيل الرعاية الاجتماعية للمكفوفين وضعاف البصر، مع دعم شبكة الخزانات الناطقة، وإعادة تأهيل وتحديث برامج تعليم و تكوين الأشخاص المكفوفين وضعاف البصر.

– إقرار إعفاءات ضريبية متعلقة بالتجهيزات الخاصة، ومنها إعفاء السيارات المستوردة المعدة للأشخاص في وضعية إعاقة من الرسوم الجمركية، وتشجيع الصناعة الوطنية لإنتاج سيارات ووسائل للنقل تأخذ بعين الاعتبار حاجيات الشخص في

وضعية إعاقة.

– إعفاء الجمعيات والمؤسسات التي تتولى تربية وتأهيل الأطفال في وضعية إعاقة، من واجبات أداء رسوم الضريبة السنوية على الحافلات المستخدمة في النقل المدرسي.

– دعم برنامج التأهيل المجتمعي وتوسيعه، مع دعم تخفيض تسعيرة الأدوية المستعملة في علاجات بعض الأمراض المزمنة المرتبطة بالإعاقة الذهنية، ودعم تخفيض أثمنة الأجهزة التعويضية والبديلة.

– تحديد إطار تعاقدي مرجعي لتطوير ودعم آليات الشراكة مع الجمعيات والمنظمات العاملة في مجال الإعاقة ومأسستها، مع تشجيع الإبداعات الفنية والأنشطة الرياضية للأشخاص في وضعية إعاقة.

– وضع خطة وطنية لتأهيل الإعلام الوطني، خاصة السمعي والبصري، مع الاستثمار في التقنيات الحديثة للتواصل من أجل تمكين الأشخاص في وضعية إعاقة من حقهم في المعلومات والمعرفة.

الأشخاص المسنون

عرفت المجتمعات الحديثة، وإن بدرجات متفاوتة، تحولات مهمة في البنية السكانية أدت إلى إفراز إشكالات حقيقية للفئات الاجتماعية المسنة التي ساهمت في بناء الاقتصادات المحلية والتنمية المجتمعية. فنتيجة التغيرات الجوهرية التي عرفها نظام الأسرة، بدأت تحتل مسألة رعاية الأشخاص المسنين مكانا رئيسيا في سياسات الدول وفي بلورة المخططات الضرورية لتحسين وضعية كبار السن من خلال اعتماد مقاربات عادلة ومنصفة. وإذا كانت البلدان المتقدمة قد أنجزت تطورا جليا في ضمان حقوق الأشخاص المسنين وحققت تراكما إيجابيا على مستوى التشريعات والممارسات الناجعة، فإن المغرب لم يستطع، إلى حدود اليوم، تشكيل وعي حقيقي بما يعيشه الأشخاص المسنون وما يعانونه من إقصاء في الحياة السياسية والمجتمعية وتهميش لما راكموه من تجربة وخبرة مهنية. وللأسف، لا تمتلك الحكومة أي تصور واضح في التعامل مع هذه الفئة الاجتماعية ومشاكلها المتعددة، ولم تتوفق في وضع سياسة متكاملة ناجعة مراعية للمسنين ومستجيبة لانتظاراتهم وضامنة لكرامتهم.

ولذلك، يقترح حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية سياسة حقيقية لمعالجة قضايا الأشخاص المسنين عبر اتخاذ جملة من الإجراءات القوية في المجال التشريعي والمؤسساتي والاجتماعي بغية محاربة كل أشكال الإهمال والتهميش. ويقترح الحزب أيضا تدابير غير مسبوقة تتمثل في توفير وتأهيل الفضاءات والمرافق الضرورية وتعزيز رعايتهم بواسطة مشاريع طموحة

ومبادرات جديدة تمكن المجتمع من استشارتهم الدائمة والاستفادة من تجاربهم وخبراتهم.

• واقع عنوانه التنكر للمسنين:

– حسب تقرير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، يمثل الأشخاص المسنون في المغرب حوالي 1/ 10 من مجموع الساكنة، ولا يستفيدون من حقوقهم استفادة كاملة.

– يعاني أغلب الأشخاص المسنين من الهشاشة (تدني المستوى التعليمي إذ أن أكثر من 7 أشخاص من ضمن 10 يعانون من الأمية، معظمهم لهم دخل جد محدود، أكثر من نصفهم يعاني على الأقل من مرض مزمن واحد ويتعذر عليهم الولوج إلى العلاج، ...).

– لا يستفيد من التغطية الاجتماعية والصحية إلا شخص واحد من بين 5 أشخاص مسنين.

• انعدام التدابير الناجعة وقلة الاعتمادات:

– انعدام سياسة وطنية موجهة لرعاية الأشخاص المسنين تستجيب لانتظاراتهم المختلفة وتحفزهم على مواصلة العطاء وإطلاق مبادرات ومشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية.

– غياب مخططات وبرامج عمل جهوية ملائمة وناجعة لمصاحبة الأشخاص المسنين في مختلف المناطق والجهات، وبالتالي تحقيق العدالة المجالية ووضع وتنفيذ عمليات للقرب.

– ضعف الإطار التشريعي والمؤسساتي القادر على النهوض بأوضاع الأشخاص المسنين وضمان حقوقهم وكرامتهم، وخاصة تيسير ولوجهم إلى الخدمات الصحية والاجتماعية والإدارية المناسبة.

– ضعف الاعتمادات المالية المرصودة للنهوض بأوضاع الأشخاص المسنين، وانعدام مخطط لعقلنة الموارد المالية المدرجة

ضمن الميزانيات القطاعية المتعلقة بذلك.

– ضعف الاستثمارات في مجال المؤسسات والمرافق والتجهيزات الخاصة بكبار السن مما ينعكس سلبا على رعايتهم الاجتماعية وجودة الخدمات المقدمة إليهم.

– غياب البرامج والأنشطة التأطيرية الوطنية والدولية (الترفيهية، السياحية، الرياضية، ...) الموجهة للأشخاص المسنين، والمحددة وفق شروط تفضيلية تحفزهذه الفئة على الاستفادة منها.

– غياب برامج للتكفل الصحي بموارد بشرية مؤهلة واعتمادات مالية كافية، خاصة بالنسبة للأمراض الصحية والنفسية المتفشية في أوساط الأشخاص المسنين (أمراض القلب والشرايين، الضغط الدموي، السكري، هشاشة العظام، أمراض الجهازالعصبي والدماغ، العزلة، الإرهاق، ...).

– انعدام برامج لمواكبة الأشخاص المسنين اجتماعيا وصحيا عبر تنظيم عمليات مباشرة للمساعدة وتقديم الخدمات الطبية والمراقبة المستمرة يؤطرها أطباء ومتخصصون اجتماعيون.

– غياب الاهتمام بالتدابير الخاصة بخلق المناخ الملائم لعيش الأشخاص المسنين عبرإعطاء الأولوية لمحاربة الهشاشة والفقر في أوساطهم والتحسين التدريجي لمعاشاتهم.

– انعدام المخطط الوطني أوالجهوي المخصص لدعم وتشجيع إنجازمشاريع البحث العلمي في المؤسسات الجامعية والمراكز العلمية، وذلك من أجل الفهم الصحيح لقضايا ووضعية الأشخاص المسنين واقتراح الحلول البديلة.

• اعترافا بما قدموه: مقاربة تشاركية جهوية ومنصفة:

– وضع استراتيجية وطنية ذات بعد جهوي باعتماد مقاربة تشاركية موسعة تضمن مساهمة الفاعلين والخبراء المعنيين ومكونات المجتمع المدني في إرساء ثقافة جديدة تعزز حقوق الأشخاص المسنين وآليات رعايتهم وحمايتهم.

- تقوية البعد الجهوي في رعاية الأشخاص المسنين عبر وضع إطار تعاقدي محدد الأهداف تشترك فيه الدولة والجهات لبلورة وإنجاز برامج عمل محلية تراعي خصوصيات الفئات المستهدفة.
- مراجعة الإطار التشريعي والمؤسساتي المتمحور حول النهوض بأوضاع الأشخاص المسنين من أجل تأهيل السياسة العمومية المتعلقة بهم وتحسين الشروط الاجتماعية لعيشهم.
- وضع مخطط وطني لإحداث وتنشيط فضاءات متعددة الاختصاصات بشراكة بين الدولة والقطاع الخاص والجماعات المحلية والمنظمات المهنية والجمعيات المهتمة، وذلك لتقديم خدمات متنوعة للأشخاص المسنين.
- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتوسيع دائرة الاستفادة من الضمان الاجتماعي والتغطية الصحية لتشمل الأشخاص المسنين والعمل على تعميم التقاعد تدريجيا.
- إحداث آليات لتمويل صندوق وطني مخصص لفائدة الأشخاص المسنين الذين لا يتوفرون على معاش للتقاعد ولا يتوفرون على دخل قار وغير معتمدين على المساعدة العائلية.
- تأهيل المؤسسات المخصصة للأشخاص المسنين المعوزين عبر وضع مخطط وطني لإصلاح فضاءات الإيواء (تجديد المرافق، توفير التجهيزات اللازمة، الرفع من كفاءات ومؤهلات الموارد البشرية، ...).
- اتخاذ التدابير اللازمة لدعم البرامج التكوينية الكفيلة بتطوير الرعاية الصحية للأشخاص المسنين (إدماج طب الشيخوخة في برامج التكوين بكليات الطب، إحداث أقسام لطب الشيخوخة بالمستشفيات، ...).
- وضع برامج للتكوين والتكوين المستمر لفائدة الأطر المتخصصة في رعاية وحماية الأشخاص المسنين لتطوير مهاراتهم وتحيين معارفهم ومواكبة المستجدات العلمية والتواصلية في مجال تدخلهم.
- وضع صيغ تعاقدية مع الجمعيات المهتمة بوضعية الأشخاص المسنين لدعم وتشجيع المشاريع والمبادرات الهادفة إلى التواصل مع هذه الفئة الاجتماعية وتأطيرها.

- وضع برنامج وطني بشراكة مع جمعيات الأشخاص المسنين، للاستفادة من تجربة وخبرة الأشخاص المسنين الراغبين في التطوع لفترات زمنية محددة في برامج وطنية في مجالات الخدمة الاجتماعية والإنسانية (محو الأمية، العمل في المراكز الاجتماعية...) بمقابل تحفيز معنوي، يمكنهم من الاستمرار في المشاركة.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لإنتاج وبث برامج إعلامية (خاصة في المجال التلفزي والإذاعي)، وذلك من أجل نشر وتعميم ثقافة الرعاية الاجتماعية والصحية الموجهة للأشخاص المسنين.

الرياضة

تشكل الرياضة مجالا حيويا لتكريس الصحة العمومية ودعم الاستثمار الاقتصادي والتجاري وتحقيق الاستقراروالتماسك الاجتماعي ونشر ثقافة منفتحة أساسها القيم الإنسانية للعمل الجماعي والتسامح والتعايش. وقد أصبحت محور السياسات العمومية التي تستهدف ترسيخ التنمية الاقتصادية والبشرية والتعبئة الشاملة للطاقات المجتمعية، وخاصة تعبئة الشباب لمواجهة ظواهر الإرهاب والعنف والتطرف. وإذا كان المجال الرياضي يقتضي، في الوقت الحاضر، اعتماد مناهج معاصرة للتدبير العقلاني ونماذج للحكامة الرياضية، فإن الرياضات في المغرب تعاني من خلل عميق في منظوماتها وسوء تسيير مؤسساتها ومرافقها وتعثر العديد من برامجها ومشاريعها. ويعاني المشهد الرياضي من انعدام سياسة عمومية متكاملة حيث يسود التدبير الارتجالي وتهيمن المعالجة المتسرعة للمشاكل اليومية واللجوء إلى الحلول الظرفية ذات الآثار المحدودة.

واعتبارا لذلك، يعتمد الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية منظورا منسجما ومتكاملا يجعل من مخطط الرياضة الاستراتيجي امتدادا حقيقيا للسياسات العمومية المتمحورة حول تعزيز الاستثمارات الاقتصادية وتقوية التنمية البشرية والتعبئة الجماعية لمختلف الطاقات المجتمعية. ومن ثمة، يقترح الحزب سياسة رياضية وطنية ذات بعد جهوي قوي تمكن من تفعيل مقتضيات الدستور وترسيخ منظومة رياضية موحدة وعادلة وتكريس مبادئ الحكامة والتدبير العصري المتقدم.

• مؤشرات دون الطموح:

– ما زالت نسبة الممارسين للرياضات في المغرب داخل الأندية الرياضية المعترف بها من طرف الجامعات، والحاصلين على رخص الممارسة الرياضية في مختلف الأصناف، ضعيفة جدا مقارنة مع الدول المتقدمة إذ لا يتجاوز عددهم 300 ألف ممارس.

– ضعف الميزانيات المرصودة في إطار الميزانية العامة للقطاع الرياضي مما ينعكس سلبا على وتيرة تشييد المراكز الرياضية للقرب (تمت برمجة 100 مركز برسم سنة 2015) وإعادة تأهيل القاعات ومراكز التكوين.

– لم يصل بعد عدد القاعات الرياضية في المغرب إلى عتبة 200 قاعة على الصعيد الوطني، ولم يصل عدد حلبات ألعاب القوى عتبة 50 حلبة على الصعيد الوطني، أضف إلى ذلك الخصاص المهول في أعداد ملاعب القرب والمسابح الرياضية والمرافق المختلفة.

• الأفق الاستراتيجي الغائب:

– غياب الأفق الاستراتيجي في التخطيط الرياضي وهيمنة السياسة الارتجالية التي تستنزف موارد مالية مهمة دون تحقيق نتائج في مستوى انتظارات المواطنات والمواطنين.

– انعدام سياسة عمومية ناجعة في المجال الرياضي تتمكن من الاستجابة للمقتضيات الدستورية وتكريس الشروط الاحترافية الكفيلة برفع التحديات المطروحة سواء على الصعيد الوطني أو الدولي.

– ضعف الأداء الحكومي في تفعيل المقتضيات الدستورية المرتبطة بالشأن الرياضي، خاصة البطء والتعثر في إحداث المجلس الأعلى للشباب والعمل الجمعوي الذي أوكلت إليه اختصاصات متعددة من بينها الاختصاص الرياضي.

– انعدام العدالة المجالية نظرا للتفاوتات المسجلة بين الجهات والمناطق في ما يتعلق بالمرافق والتجهيزات الرياضية أو في ما يرتبط بالمشاريع والاستثمارات الرياضية.

– سوء التدبير في العديد من القطاعات الرياضية، وغياب شروط الديمقراطية والشفافية على مستوى الهياكل المكلفة بالتسيير الإداري والمالي.

– فشل الحكومة في وضع وتفعيل التدابير الناجعة لمحاربة تفشي ظاهرة العنف في الملاعب والتحسيس بخطورة الشغب الرياضي الذي يتسبب في خسارات بشرية ومادية هامة.

– تزايد حالات التعاطي مع المنشطات في أوساط بعض الرياضيين مما يضر بسمعة الرياضة الوطنية ويؤثر على مردودية الأبطال المغاربة في التظاهرات الرياضية الوطنية والدولية.

– انعدام المخططات الاستراتيجية في مجال التكوين الرياضي لتعبئة الموارد البشرية اللازمة وتحسين الكفاءات الوطنية في مختلف الأنواع الرياضية وبمختلف الجهات.

– غياب البعد الحقوقي في التعامل مع الشأن الرياضي إذ تنعدم المبادرات الحقيقية لترسيخ الحق في التربية البدنية للجميع وتحقيق العدالة الرياضية وتكافؤ الفرص أمام جميع المواطنات والمواطنين.

– انعدام الآليات الضرورية لتحقيق تنمية رياضية فعلية تشكل جزء لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتكون رافدا من روافد التنمية البشرية المستدامة.

• من أجل سياسة مندمجة متعددة الأبعاد:

– بلورة استراتيجية وطنية مندمجة تأخذ بعين الاعتبار مختلف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمنظومة الرياضية، مع اعتماد مقاربة تشاركية موسعة تضمن مساهمة مختلف الفاعلين الحكوميين والشركاء الاقتصاديين

والاجتماعيين ومكونات المجتمع المدني والخبراء الرياضيين.

– إقرار مبادئ الحكامة في التدبير الرياضي، وخاصة على مستوى عقلنة التسيير المالي من خلال اعتماد آليات مضبوطة تحدد التوزيع العادل للموارد المالية على مختلف الأنواع الرياضية حسب الأهداف المقررة.

– مراجعة الإطار التشريعي والتنظيمي للمنظومة الرياضية من أجل تحيين وتوحيد الأنظمة القانونية وتقوية وظائف المؤسسات الرياضية (الإدارات الحكومية، الجامعات، الأندية، معاهد التكوين، ...).

– المراجعة الشاملة لمكونات المنظومة الرياضية من خلال إنجاز تقييم موضوعي للواقع الرياضي: مؤسساتيا وتنظيميا وتقنيا، وذلك من أجل العمل على ملاءمة التأطير الرياضي والرفع من مستوى الكفاءات وتأهيل الموارد البشرية والمالية.

– اتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع خريطة رياضية متوازنة وترسيخ العدالة المجالية في إنشاء المرافق والتجهيزات الرياضية وإنجاز المشاريع والبرامج الرياضية عملا بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص.

– تقوية البعد الجهوي من خلال بلورة مخططات جهوية خاصة منبثقة من التصور الاستراتيجي الوطني واستنادا إلى وضع تعاقدات مع الجهات تستهدف تحقيق تنمية رياضية محلية قوية.

– بلورة تصور جديد وشامل من أجل تحديث التدبير الرياضي وتكريس الحكامة والممارسة الديمقراطية، وإعادة النظر في أدوار ومسؤوليات الهيئات المعنية بالرياضة الوطنية .

– وضع مخطط وطني لتعبئة جميع الفاعلين الرياضيين من أجل ضمان انخراطهم الجماعي والتلقائي في دعم النهوض بالأوضاع الرياضية الوطنية في مختلف المناطق والجهات.

– اتخاذ إجراءات تحفيزية من أجل مضاعفة أعداد المهتمين بالشأن الرياضي والممارسة الرياضية (الممارسين الرياضيين، الرياضيين المرخصين لدى الجامعات، وحدات التجهيزات الرياضية، عدد المؤطرين المؤهلين، ...).

– إحداث مرصد وطني لتتبع وتقييم المخططات الرياضية في مختلف الأصناف (وطنيا ودوليا) وعلى صعيد متخلف المناطق

والجهات لتمكين الفاعلين الرياضيين من دراسات علمية وتقنية تساعد على اتخاذ الحلول الملائمة.

– الاستثمار في التقنيات الجديدة للمعلومات والتواصل من أجل عصرنة طرق التسيير الإداري وتعزيز التواصل الرقمي بين الأجهزة الحكومية والجامعات والعصب والأندية ومكونات المجتمع المدني.

– وضع مخطط وطني وجهوي حول التكوينات الرياضية يعيد النظر في برامج ومناهج التكوين الرياضي ويستند إلى المعايير الدولية والطرق البيداغوجية العصرية والتقنيات الحديثة.

– اعتماد آليات ناجعة لتعبئة الموارد المالية وعقلنة استثمارها، وذلك من أجل تنويع مصادر التمويل العمومي واستقطاب تمويلات خاصة وتقوية دعم الرياضات الاحترافية وإنجاز المشاريع الجهوية والمحلية.

– إقرار آليات تنسيقية من أجل ضمان الالتقائية بين مشاريع التنمية الرياضية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع إعطاء الأولوية لتيسير الولوج للخدمات الرياضية ودعم الرياضات المدرسية ومشاريع القرب ومبادرات الشباب.

– اتخاذ التدابير اللازمة لتخليق الحياة الرياضية وتأهيل التدبير الرياضي عبر بلورة ميثاق رياضي وطني لمحاربة الفساد وترسيخ مبادئ الديمقراطية والشفافية والمسؤولية.

– صياغة وتفعيل تعاقدات جديدة مع فعاليات المجتمع المدني وفق دفاتر تحملات واضحة جمعيات ومؤسسات المجتمع المدني بالتحرر والاستقلالية.

– الاستثمار في التجهيزات والآليات التقنية المخصصة للمراقبة في احترام تام للقواعد والمعايير الرياضية الدولية، وذلك من أجل تعزيز الأمن في الفضاءات الرياضية.

– وضع خطة وطنية شاملة للتنقيب عن المواهب الرياضية في مختلف الأصناف وبالنسبة لمختلف الفئات العمرية، وذلك عبر تقوية عمليات تتبع الكفاءات وتعبئة الموارد البشرية والمالية اللازمة.

الأمن المجتمعي

يشكل الأمن المجتمعي، في السياق الحاضر، هاجسا أساسيا لدى حكومات مختلف الدول وانشغالا حقيقيا للمواطنات والمواطنين نتيجة تزايد ظواهر العنف والإرهاب وارتفاع أشكال الانحراف والجريمة. ولذلك، يعتبر الأمن شرطا جوهريا لضمان استقرار المجتمع وتوفير شروط سلامته وسلامة مواطنيه ضمن أجواء من الطمأنينة والارتياح وبعيدا عن أي تهديد أو خطر. وعلى غرار بلدان المعمور، يبدل المغرب جهودا مهمة في المجال الأمني وفي تقوية المؤسسات والأجهزة الأمنية، بل إنه أصبح نموذجا يحتذى به، خاصة في المنطقة المتوسطية، في ما يتعلق بمحاربة الخطر الإرهابي وإحباط عمليات التطرف الديني، أو في ما يرتبط بمحاربة الهجرة غير النظامية أو تهريب المخدرات. وعلى الرغم من الاستراتيجية الوطنية التي يتبناها في مواجهة كافة الظواهر الإجرامية والحد من انتشارها، ما زال المغرب في حاجة ماسة إلى تطوير منظومته الأمنية لتساير التقنيات الحديثة للتخطيط الأمني والآليات المعاصرة للتدخل الناجع، وذلك عبر الاطلاع على التجارب الدولية الناجحة والاستفادة من المستجدات العالمية.

وبناء عليه، يعتبر حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية أن المنظومة الأمنية يجب أن تظل محط تجديد وتطوير من أجل التمكن من تطويق الأشكال المتغيرة للجريمة والأفعال المنحرفة. ويقترح سن سياسة شمولية مندمجة في محاربة الانحراف والجريمة لا تركز على التدخل الأمني المباشر فقط، لكنها تأخذ بعدا استباقيا يتمثل في الاستثمار في المجالات التربوية

والاقتصادية والمجتمعية المختلفة. وتهدف هذه السياسة إلى تعزيز الحكامة الأمنية وتقوية الموارد البشرية والمالية والاستثمار في التكنولوجيات الحديثة بغية الردع الصارم والزجري للأفعال الإجرامية طبقا للقانون وفي احترام تام للحقوق والحريات.

• أرقام وتحديات:

– تراجع المغرب في مؤشر السلام العالمي لسنة 2015، الذي تصدره مؤسسة الاقتصاد والسلام، إذ حل في الرتبة 86 من بين 162 دولة شملها التقرير، ليفقد بذلك 24 مركزا، مقارنة بتصنيف سنة 2014 الذي حل فيه في المركز 62 عالميا، علما أنه حل في سنة 2013 في المرتبة 57.
– يقدر مؤشر السلام العالمي التكلفة الاقتصادية والاجتماعية لاحتواء العنف والحد من انعدام الأمن في المغرب بما يفوق 12 مليار دولار، أي حوالي 100 مليار درهم سنويا، وهو ما يعادل تقريبا 5 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة.
– سجلت سنة 2014، حسب التقرير الصادر عن البنك الإفريقي للتنمية، أن نسبة الفقراء بالعالم القروي بالمغرب تفوق 14٪ في حين تبلغ 4,8 ٪ في الوسط الحضري، وأن نسبة الشباب الفقراء الذين تقل أعمارهم عن 24 سنة تفوق 20 ٪.

• إكراهات متعددة وتدابير غير منسقة:

– غياب سياسة حكومية متكاملة مما أدى إلى تحقيق عمل أمني لا تواكبه الإجراءات الناجعة والحقيقية على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية.
– معاناة الوسطين القروي والحضري من مظاهر الفقر والهشاشة والإقصاء خاصة بين أوساط الشباب مما يدفعهم إلى الانحراف وارتكاب الأعمال الإجرامية.
– انتشار ظواهر التهريب والمخدرات المؤدية إلى إفراز سلوكات منحرفة وعنيفة، مع ما تشكله من تأثير سلبي في التماسك

الاجتماعي والاقتصاد الوطني وتهديد حقيقي لاستقرار المجتمع.

– ضعف الاستثمار في التقنيات الحديثة والوسائل التكنولوجية الجديدة التي تساهم في الرصد الدقيق للأفعال الانحرافية وتغطية مختلف البؤر والنقط السوداء.

– تنامي خطر الإرهاب، على الصعيدين العالمي والإقليمي، نتيجة التطرف الديني وتشكيل جماعات متعصبة وخلايا إجرامية تحت تنظيمات تتجاوز الحدود الجغرافية للبلد الواحد.

– انتشار ظواهر الاتجار في الأسلحة وتبييض الأموال، خاصة في الجوار الإفريقي، مع ما يمثله ذلك من دعم لشبكات التهريب وترويج المخدرات ودعم العصابات بالمال والعتاد.

– ضعف الإجراءات الحكومية المتخذة للحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين وتأمين الحدود البرية والبحرية نظرا لما تخلقه من مشاكل اجتماعية بتداعيات خطيرة.

– غياب التدابير الحازمة للحد من ارتفاع وتيرة الجرائم العابرة للدول والقارات إذ أصبحت الأنشطة غير القانونية للجماعات الإرهابية وعصابات الجريمة العابرة للحدود تهدد بشكل كبير الاقتصاديات الوطنية والأمن المحلي.

– ضعف الإجراءات المتخذة من أجل التعبئة القوية للموارد المالية من أجل توفير الإمكانات المادية والوسائل اللوجستيكية والتجهيزات الضرورية الكفيلة بمحاربة الجريمة.

• **نحو استراتيجة أمنية شاملة ومندمجة :**

– اعتماد استراتيجية أمنية مندمجة تأخذ بعين الاعتبار مختلف الأبعاد التربوية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في توفير شروط السلامة ومحاربة كل أشكال العنف والانحراف.

– اعتماد مخططات جهوية بالتنسيق بين الأجهزة الأمنية والجهات والسلطات المحلية ومكونات المجتمع المدني من أجل

محاربة العنف والجريمة وتأطير المواطنات والمواطنين.

– التعبئة القوية للموارد المادية والرفع من الاعتمادات المالية المخصصة للمنظومة والأجهزة الأمنية من أجل تمكينها من الإمكانات والوسائل اللازمة لمحاربة العنف والجرائم.

– اتخاذ التدابير اللازمة لإحداث الشرطة المحلية لمساعدة الأجهزة الأمنية في رصد وتوقيف المنحرفين.

– تقوية الخدمات الأمنية بالأماكن الحضرية الحيوية (الأماكن العمومية، الساحات، الشوارع، الحدائق) باعتماد التهيئات والتجهيزات الملائمة وخاصة توفير أو تحسين الإنارة العمومية.

– المعالجة المنتظمة «للنقط السوداء» في مجال الأمن من أجل حماية المواطنين وخاصة الأكثر عرضة للخطر، أي الأطفال والشيوخ والنساء، وذلك بالتنسيق مع مصالح الأمن والتجار وممثلي الجمعيات المحلية.

– تنظيم حملات تحسيسية وعمليات وقائية لمحاربة المخدرات والعنف والنزوع نحو الإجرام، خاصة في صفوف الشباب والمراهقين عبر التأطير وتوزيع المنشورات التوعوية بمحيط المؤسسات التعليمية وداخل دور الشباب ومراكز التنشيط والتكوين.

– دعم مشاريع الوقاية وتنمية حس المواطنة المتعلق بحماية المواطنين من أجل توفير الأمن وتقوية التماسك الاجتماعي، وذلك عبر مواكبة مكونات المجتمع المدني في إنجاز المشاريع التوعوية الموجهة لذلك.

– مضاعفة الاستثمار في التكنولوجيات الحديثة من خلال تغطية المدن الكبرى بكاميرات وأجهزة المراقبة، مع تعميم استعمالها على المؤسسات العامة والخاصة.

– تعزيز قدرات الفاعلين في المجال الأمني مع الرفع من الإمكانات البشرية والتقنية الضرورية لتوفير السلامة بالوسطين الحضري والقروي.

– تكثيف علاقات التعاون والشراكة بين القطاع العمومي والخواص، وتحفيز المؤسسات والمقاولات على اعتماد

وتطويرمنظومات أمنية متجانسة ومتلائمة مع النظم الأمنية المعمول بها رسميا.

– تقوية الاستثمارفي المجال المعلومياتي والحرص على اليقظة التكنولوجية من أجل تعزيز الأمن ورفع كافة التحديات الأمنية من أجل وقف الجريمة المنظمة ومختلف أشكال العنف.

– اعتماد مخططات منسقة ومتكاملة لتوفير شروط الأمن على مستوى نقط العبور المختلفة: الموانئ، المطارات، المعابر الحدودية، مع عصرنة الآليات لمعتمدة لتنفيذها.

البيئة

أصبحت حماية البيئة مطلبا مجتمعيا ملحا إذ يواجه النظام الطبيعي مجموعة من التهديدات الخطيرة نتيجة التغيرات المناخية وتنامي الاختلال في التوازنات الطبيعية وارتفاع مظاهر التلوث والأضرار البيئية. وقد تعززت مجهودات الدول من أجل حماية الموارد الطبيعية ورعاية الأنظمة البيئية في إطار توجهات التنمية المستدامة التي تهدف إلى إقامة نوع من التوازن بين تداعيات التطورات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة من جهة، ومستلزمات المنظومات البيئية والعيش السليم للمواطنات والمواطنين من جهة أخرى. ولم يستطع المغرب، رغم إعلان مسايرته لمقررات المنتظم الدولي، الانخراط الفعلي في هذه المجهودات الدولية عبر القيام بالإصلاحات الحقيقية الهادفة إلى التأهيل البيئي وتقوية آليات الحماية البيئية والرفع من مستوى التدبير المستدام للموارد الطبيعية.

من هذا المنطلق، يقترح الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، بوصفه فاعلا تاريخيا صديقا للبيئة ومصالحها، سياسة جديدة بإصلاحات جوهرية تتأسس على المراجعة الشاملة للأطر التشريعية والمؤسساتية والتنظيمية وفق مقاربة موحدة وتشاركية تمكن المغرب من ربح الرهانات الاقتصادية والاجتماعية، وفي نفس الوقت، رفع التحديات البيئية والتنموية. إنها سياسة بيئية مندمجة بإجراءات متعددة الأبعاد تهم تفعيل مجموعة من التدابير الكفيلة بتحسين إدارة الموارد وتقوية النظام البيئي والمحافظة على المكون الطبيعي في إطار من التنوع والتوازن.

• تداعيات بيئية سلبية:

– خلال سنة 2016، احتل المغرب المركز 64 عالمياً في مؤشر الأداء البيئي الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي على مستوى 180 دولة حول العالم (الرتبة 42 في مؤشر التنوع البيولوجي، الرتبة 46 في مؤشر نظافة الهواء، الرتبة 119 في مؤشر جودة المياه، الرتبة 104 في مؤشر الآثار الصحية).

– التراجع المستمر في مؤشر حصة كل فرد من الماء حيث انتقلت هذه الحصة من 1.500 متر مكعب سنويا للفرد في بداية الستينيات إلى أقل من 730 مترا مكعبا سنويا للفرد خلال سنة 2012، مع تضرر نصف الإمكانيات المائية الجوفية والموارد المائية الصحية بسبب التلوث حسب التحليلات التي أجريت خلال 2011 – 2012.

– الارتفاع السريع للانبعاثات الملوثة للهواء على مدى الخمسة عشر سنة الأخيرة، مما انعكس سلبا على صحة السكان وجودة عيشهم في المناطق الحضرية الكثيفة والمناطق الصناعية، وتقدر كلفة تدهور الهواء بحوالي 3,6 مليار درهم سنويا، أي حوالي 1,03 ٪ من الناتج الداخلي الخام.

• مجرد وعود .. !

– انعدام سياسة وطنية واضحة المعالم ذات إجراءات عملية ناجعة لتحسين إدارة الموارد والمحافظة على المجال البيئي وتعزيز التوازن بين مكونات المنظومة الطبيعية.

– غياب مخطط ناجع لوضع التدابير والآليات الضرورية لمواجهة الإكراهات المتعددة المتعلقة بتدبير الموارد الطبيعية ومتطلبات ترشيد استغلالها والحفاظ على التنوع الطبيعي.

– عدم القدرة على مواجهة الأضرار البيئية والمشاكل المرتبطة بها (الإجهاد المائي، التبعية الطاقية، التلوث البيئي، الهشاشة

الطبيعية، التغيرات المناخية، التدهور البيئي، ...).

– التوجيه السيئ للنموذج الاقتصادي المعتمد الذي لم يفلح في ترسيخ اقتصاد أخضر مندمج قادر على تعبئة الفاعلين العموميين والخواص ومحفز للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

– ضعف التدابير الحكومية الموضوعة لفائدة الاستثمارات الخضراء ودعم المبادرات المقاولاتية المستجيبة للمتطلبات البيئية والهادفة إلى إنجاز المشاريع التنموية المستدامة.

– الفشل في إقرار إجراءات ناجعة لمعالجة التلوث الصناعي، خاصة المرتبط بالموارد المائية لما يشكله من آثار وخيمة على صحة المواطنات والمواطنين وتهديد جدي لحياة الكائنات الحية في الأوساط الطبيعية المجاورة.

– عدم القدرة على وقف التدهور الطبيعي، وخاصة تدهور التربة حيث تمس التعرية المائية أكثر من 10 ملايين هكتار مع تركز خاص في جبال الريف وسفوحه.

– العجز عن مواجهة تدهور التنوع البيولوجي لاسيما في الأحواض الهشة (الأنظمة البيئية الغابوية والمناطق الرطبة) بفعل النمو الديمغرافي والاقتصادي وتطور التعمير وتدهور البيئة الساحلية والتغير المناخي.

– غياب الآليات التحفيزية المتعلقة بتشجيع إدماج البعد البيئي وتطويره في السياسات والاستراتيجيات القطاعية، وخاصة في مجالات الموارد المائية ومعالجة النفايات الصلبة والسائلة والطاقات المتجددة وغيرها.

– عدم وفاء الحكومة بالتزامها القاضي باتخاذ الإجراءات الفعلية لوضع آلية لليقظة والوقاية ومعالجة آثار الكوارث الطبيعية والتقلبات المناخية، وخاصة الوقاية من الفيضانات بتنسيق مع جميع المتدخلين المعنيين.

• استراتيجية بيئية متكاملة لتنمية مستدامة:

– بلورة استراتيجية وطنية جديدة ومندمجة للبيئة والتنمية المستدامة تستحضر كافة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية

والثقافية، مع تبني منهجية تشاركية حقيقية وموسعة تعبئ جميع المتدخلين والفاعلين (الأطراف الحكومية، الفاعلون الاقتصاديون والاجتماعيون، مكونات المجتمع المدني، ...).

– وضع مخطط استعجالي منبثق من الاستراتيجية الوطنية المندمجة يقضي باتخاذ الإجراءات والتدابير ذات الأولوية لحماية النظام البيئي والمحافظة على الأنظمة الطبيعية.

– مراجعة وتحيين الإطار القانوني والمؤسساتي المتعلق بحماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة.

– وضع مخطط استباقي يستهدف حماية المناطق الرطبة والحساسة والأنواع المهددة والمناطق الهشة المهددة بالفيضانات والكوارث الطبيعية ومخططات المناطق الخضراء.

– وضع إطار مرجعي لتحديد التوجيهات الأساسية لحث المتدخلين المعنيين بضرورة الأخذ بعين الاعتبار إجراءات الملاءمة مع التغير المناخي في كل سياسات إعداد التراب.

– إقامة شراكات مع المؤسسات الجامعية والمراكز العلمية في مختلف التخصصات ذات الصلة قصد تشجيع مشاريع البحث العلمي قصد المساهمة في حماية الموارد الطبيعية والمحافظة على الأنظمة البيئية.

– تشجيع الاستثمارات المساهمة في حماية البيئة عبر إحداث شراكات متقدمة بين القطاعين العمومي والخاص على الصعيدين الوطني والدولي من أجل دعم المشاريع الاقتصادية والتنموية المساهمة في تحقيق اقتصاد أخضر ومندمج.

– تعميم شبكات التطهير ومحطات معالجة المياه العادمة من خلال تعزيز البرنامج الوطني للصرف الصحي، مع وضع مخطط وطني لإحداث وتأهيل المجالات الخضراء وتحسين محيط الحياة في ضواحي المدن.

– إنشاء مؤسسة وطنية لتدبير المطارح توكل إليها مهمة دعم الجهات والجماعات المحلية في ميدان معالجة النفايات الصلبة، مع تقوية مشاريع التطهير الصلب وتدبير النفايات للقضاء على المطارح العشوائية .

– معالجة إشكالية تلوث الهواء في المدن عبر الرفع من جودة المحروقات، خاصة من طرف النقل الحضري وإطلاق برنامج

لمحاربة تلوث الهواء للتقليص من نسبة التلوث إلى النصف في المناطق الحضرية.

– تكريس الدور الأساسي للجمعيات في ميدان المحافظة على البيئة عبر تعزيز القدرات والرفع من الاعتمادات المالية المخصصة حاليا من طرف الحكومة لدعم العمل الجمعوي.

– تعزيز الآليات التحفيزية المالية عبر تقوية اعتمادات صندوق معالجة التلوث الصناعي وتوسيع تدخلاته لتشمل أنشطة المحافظة على البيئة في انسجام مع اختصاصات الصندوق الوطني للبيئة وباقي الموارد المالية الناتجة عن المعاهدات الدولية.

– اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتأهيل الموارد البشرية بغية تقوية كفاءات الموارد البشرية في الجماعات المحلية والمصالح العمومية وفتح إمكانيات التكوين لمواكبة وإنجاح برامج المحافظة على البيئة.

– تفعيل وتحسين الإطار القانوني لأشكال توجهات الميثاق الوطني للبيئة ومراعاة لضرورات التنمية المستدامة في اتجاه تفادي المشاكل المترتبة عن التطهير السائل والصلب، والتلوث المترتب عن كثافة الأنشطة البشرية وحاجيات النجاعة الطاقية.

– سن سياسة تحفيزية لتشجيع الاستثمار في المشاريع المحافظة على البيئة من خلال إقرار إعفاءات ضريبية، مع إرساء جبايات ورسوم ضريبية على الأنشطة المتسمة بارتفاع مستوى التلوث واستهلاك الموارد الطبيعية.

– اتخاذ الإجراءات المتعلقة بالتخفيف من الضغط على الموارد الطبيعية والتحفيز على اعتماد صناعة إيكولوجية بواسطة نقل التكنولوجيات النظيفة والاقتصاد في الموارد (الماء، الكهرباء، البترول ...).

– وضع خطة وطنية لإرساء إجراءات مواكبة في مجال التربية والتكوين من أجل الارتقاء بالوعي بأهمية البيئة ونشر وتعزيز الثقافة المتعلقة بالتنمية المستدامة.

– اعتماد آليات تشجيع تطوير القطاعات الاستراتيجية مثل الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية وتوفير المياه والتدبير المستدام للنفايات الصلبة والسائلة وتربية الأحياء المائية والسياحة الإيكولوجية.

المجال المؤسساتي والقانوني والحقوقي

نحو مؤسسات دستورية قوية وقوانين عادلة وحقوق كاملة

مواقفنا ثابتة لتقوية البناء الديمقراطي وتدعيم المؤسسات الدستورية وفق المقاربة التشاركية الموسعة ترسيخا لدولة الحق والقانون وضمانا لحقوق وحريات الأفراد والجماعات. نؤمن بالمدخل الدستوري والقانوني لتطوير الممارسة الديمقراطية وإسناد التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يعزز استقرار المجتمع ومؤسسات الدولة ويوقف أشكال الفساد المختلفة ويرجع الثقة للمواطنات والمواطنين. منطلقنا في ذلك الاستجابة للتطلعات المجتمعية الراهنة المتعلقة بإصلاح منظومة العدالة وإعمال قوانين عادلة ومنصفة وإقرار قضاء مستقل ونزيه. والمنطلق أيضا اعتبار حقوق الإنسان كلا لا يتجزأ في خدمة المواطنات والمواطنين وتعزيز حرياتهم وحقهم في العيش الكريم والمنصف.

القضايا المؤسساتية

تستلزم المكتسبات الهامة والمتقدمة لدستور 2011 من الفاعلين السياسيين العمل على تطبيق مقتضياته بشكل سليم قصد تحصين المؤسسات الدستورية وجعلها دعامة أساسية لدولة الحق والقانون. وإذا كان الدستور قد وضع الخطوط العامة المنظمة للمؤسسات الدستورية، فإنه أحال بشأن تفاصيلها إلى قوانين تنظيمية نص على إلزامية صدورها كلها خلال الولاية التشريعية التي تلي صدور الأمر بتنفيذه. غير أن الحكومة استحوذت على الورش الدستوري من أجل فرض قوانين تنظيمية لا تأخذ بعين الاعتبار مقترحات فرق المعارضة، ومن ضمنها مقترحات التعديلات الجادة التي تقدم بها الفريق الاشتراكي بمجلسي البرلمان. كما أن مناقشة مجموعة من القوانين التنظيمية والمصادقة عليها بمجلسي البرلمان، تمت في أوقات متفرقة لم تسعف في اعتماد تصور منسجم يربط بين هذه المؤسسات. وبالإضافة إلى ذلك، وعوض التقدم بمدونة للجماعات الترابية، اختارت الحكومة الإصدار المتفرق لثلاثة قوانين تنظيمية حول التنظيم الترابي (الجهات، العمالات والأقاليم، الجماعات والمقاطعات).

واعتبارا لذلك، يعتبر الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية أن المؤسسات والهيئات الدستورية مواكبة للعمل الحكومي والبرلماني ومؤسساته المنبثقة عن الإرادة الشعبية، وليست طرفا مباشرا في السياسات العمومية مما قد يؤدي إلى نوع من الغموض في المشهد السياسي وعرقلة تطبيق مبادئ الحكامة، وخاصة ربط المسؤولية بالمحاسبة. وسيحرص الحزب على اعتماد تصور

متماسك ومنسجم يعيد النظر في النصوص التنظيمية عبر تبني مقاربة تشاركية تحترم مجمل المقترحات والآراء المعبر عنها (عرائض، ملتمسات تشريع، مذكرات المجتمع المدني، ...).

• تعامل متسرع مع مؤسسات استراتيجية :

– ما زالت تحتاج القوانين التنظيمية المؤطرة لمختلف المؤسسات الدستورية الوطنية إلى المزيد من النقاش والتعديل والتدقيق.

– لم تمنح القوانين التنظيمية المؤطرة للجماعات الترابية للجهة مكانتها المتميزة في إطار الجهوية المتقدمة.

– لم تعرض القوانين التنظيمية الأخرى إلا في أواخر الولاية التشريعية، رغم أهميتها الحيوية بالنسبة للمجتمع المغربي.

• اختلالات بالجملة وتغييب لروح الدستور:

– تهميش البرلمان من خلال التحكم في حقه في مراقبة العمل الحكومي، وإهمال مقترحات القوانين خاصة تلك التي تقدمها المعارضة.

– عدم المحافظة على التوازن في علاقة السلطة التنفيذية مع السلطة التشريعية.

– احتكار مجال القوانين التنظيمية وجعله حكرا على الحكومة دون قبول أي مبادرة برلمانية.

– عدم التعامل مع المعارضة البرلمانية وفق ما يفيده منطوق الفصل العاشر من الدستور.

– إهمال التقارير المقدمة من قبل المؤسسات الدستورية وعدم متابعة توصياتها.

– عدم منح الجهوية طابعها المتقدم ضمن الجماعات الترابية .

– طرح القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية والقانون التنظيمي للإضراب في وقت متأخر جدا من نهاية

الولاية التشريعية.

– عدم ملاءمة القانون المنظم لهيئات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها مع الدستور، وتمرير بعضها بشكل يجعله دون مستوى المعايير الدولية.

– تمرير القوانين الأخرى المنظمة لمؤسسات وهيئات الحكامة في أواخر الولاية التشريعية.

– إهمال قانون المجلس الوطني للغات والثقافة الوطنية إلى أواخر الولاية التشريعية.

• نحو تفعيل ديمقراطي وتشاركي لمقتضيات الدستور:

– إعادة النظر في المقتضيات المتضمنة في القانون التنظيمي لمجلس النواب ومجلس المستشارين، خاصة من ذلك الجوانب المرتبطة بالعمليات الانتخابية بغية تقوية ضمانات شفافيتها ونزاهتها.

– إعادة تنظيم العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية من خلال إعادة النظر بصفة خاصة في الأنظمة الداخلية لمجلسي البرلمان قصد إحداث التوازن اللازم بينهما، خاصة في مجال مراقبة العمل الحكومي.

– تمكين مجلسي البرلمان من الموارد البشرية اللازمة، خاصة منها المتخصصة في التعامل مع النصوص القانونية.

– تعديل الأسس التي يقوم عليها القانون التنظيمي للأحزاب السياسية بما يحقق بشكل وفي مضمون المادة السابعة من الدستور، ويسهم في عقلنة المشهد الحزبي.

– منح القضاة المزيد من الضمانات لاستقلاليتهم بشكل أفضل عبر مراجعة القانون التنظيمي الجديد للمجلس الأعلى للسلطة التنظيمية والقانون التنظيمي للنظام الأساسي للقضاة.

– إحداث مرصد وطني لمتابعة تطبيق الدستور ولرصد العمل البرلماني بشراكة مع الجامعات ومراكز الدراسات والأبحاث وجمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وذوي الاختصاص.

– التفاعل الإيجابي مع ملتمسات التشريع التي سيتم تسلمها من المواطنات والمواطنين طبقا للفصل 14 من الدستور.

– توضيح مكانة المعارضة البرلمانية بشكل يضمن لها حقوقها الكاملة وفق الفصل 10 من الدستور.

– منح المعارضة البرلمانية حق طرح نصف الأسئلة الشفوية في كل جلسات المساءلة.

– جعل لجان تقصي الحقائق آلية عادية لمتابعة سير الإدارات العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية، ومنح رئاستها لنائب من المعارضة.

– تمكين ممثلي الأمة من الوسائل والآليات التي تنقصهم لممارسة مهامهم على الوجه الأكمل، بما في ذلك تمكينهم من كل التقارير والدراسات الوطنية، والحق في المعلومة مباشرة لدى الجهات المعنية، وأجهزة عمل تابعة لهم سواء بالمجلس الذي ينتمون إليه أو بدوائرهم الانتخابية.

– تعميق النقاش حول «الهوية الجهوية»، والتي لا يمكن أن تتحقق من خلال التقسيم الترابي الحالي أو المقترح من قبل اللجنة الاستشارية للجهوية، والذي ليس إلا إعادة تفكيك وتجميع للعمالات والأقاليم بشكل جامد.

– اعتماد التدبير الجهوي للتنمية من خلال جعل الخيارات التنموية للجهة هي الأصل، دون تدخل الدولة لفرض توجه محدد بشكل مسبق ومركزي.

– تسريع مسلسل اللاتمركز بشكل يفتح علاقة مباشرة بين المصالح الخارجية لمختلف الوزارات والمجلس الجهوي، وجعل هذه المصالح في خدمة التنمية الجهوية.

– إحداث تغيير جوهري في تصور دور الإدارة الترابية من خلال تغيير طبيعة اختصاصات الوالي/العامل، (وبالتالي كل ممثلي الإدارة الترابية بشكلها الحالي) بتحويل المصالح الاقتصادية والاجتماعية التابعة لهم للمجلس الجهوي.

– اعتماد مبدأ متقدم للميزانية الجهوية من خلال تجميع الميزانية العامة للدولة (بعد المصادقة عليها في البرلمان) في شكل ميزانية جهوية مع تمكين المسؤولين الجهويين من تمويل مخططاتهم التنموية بما تقتضيه الضرورة من إمكانية تحويل

الاعتمادات (دون تدخل من قبل الوزارات المعنية).

– تحديد وظيفة الجهة استنادا إلى سياسة واضحة لإعداد التراب، تعتمد على التصاميم الجهوية لإعداد التراب، والمخططات الجهوية لإعداد التراب، والمخططات الجهوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ بل وإحداث المؤسسات المواكبة لهذه الوثائق من قبيل المجالس الجهوية لإعداد التراب وتفعيلها.

– اعتماد رؤية وطنية شاملة للجهات قائمة على التضامن في ما بينها وعلى الاستغلال الأمثل لكل ثروات البلاد لما فيه مصلحة الجميع.

– جعل اختصاصات الجهات هي القاعدة العامة، وتدخل الدولة هو الاستثناء، لأن الدولة ينبغي أن تنحصر مهمتها في تحديد الوظيفة الوطنية للجهة وفق ما تسمح بذلك المؤهلات الطبيعية والاقتصادية والبيئية والبشرية، وترك المؤسسات الجهوية وضع البرامج اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة بما يُحقق التكامل ويخدم التضامن.

– إعادة النظر في علاقة الدولة وممثليها بالمجالس الجهوية بشكل لا يجعل من الطرف الأول وصيا ومراقبا ومسؤولا عن تطبيق القانون، بل شريكا ومواكبا ومساعدا للثاني في إنجاز مهامه.

– وضع برنامج زمني لتدخلات صندوق التضامن بين الجهات حتى تتمكن الجهات الناقصة التجهيز والبنيات التحتية، من وضع برامجها استنادا على هذا البرنامج الوطني.

– جعل عضوية المؤسسات والهيئات الدستورية وتشكلتها مركزة على الخبراء المتخصصين في المجالات التي تشتغل عليها، باعتبارهم القادرين على مد الأجهزة السياسية المسؤولة بوجهة نظرهم العميقة و«المحايدة».

– تقوية هيئات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها (المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مؤسسة الوسيط، مجلس الجالية المغربية بالخارج، هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز) لتكون بمثابة صمام أمان ضد أي انزلاق حكومي، ولتكون لها صلاحيات شبه قضائية تشكل سندا للحكومة في ترسيخ دولة الحق والقانون وفضح الانتهاكات الحقوقية.

– ضمان استقلالية هيئات الحكامة الجيدة والتقنين (الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، مجلس المنافسة، الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها)، وهيئات النهوض بالتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية (المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي)، والمجلس الوطني للغات والثقافة الوطنية، وعدم جعلها سببا في عرقلة تنفيذ أية سياسة عمومية قد ينتج عنها مسؤولية سياسية ؛

– إصدار القانون المنظم للمجلس الوطني للغات والثقافة الوطنية، وفق مقاربة تشاركية مع المؤسسات القائمة ذات الصلة بقضايا اللغة أو الثقافة، وجمعيات المجتمع المدني المهتمة بهذا الشأن.

دولة الحق والقانون

لقد كان لتضحيات ونضال عموم الاتحاديات والاتحاديين، إلى جانب كل القوى التقدمية والحداثية والحقوقية، النصيب الوافر في التطور المطرد لترسيخ دولة الحق والقانون، وسيادة القانون. إلا أن هذا التقدم اصطدم مع سياسة حكومية لم تعمل إلا على تعميم قمع ممارسة الحقوق والحريات، الفردية والجماعية، مع عدم القيام بما يلزم لمكافحة الفساد وحل إشكالية تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة في مواجهة الدولة.

وانطلاقا من هذا، يسعى الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية إلى تحقيق دولة الحق والقانون التي تضمن للأفراد ممارسة حقوقهم وحرياتهم الأساسية من خلال إعادة النظر بكيفية جذرية في الوسائل الردعية الضرورية الواجب إقرارها للحد من جميع أشكال العنف التي تهدد استقرار البلاد، ومحاربة الفساد، وإرجاع الثقة للمواطنات والمواطنين بتطبيق القانون في مواجهة الدولة نفسها.

• انزلاقات وتراجعات:

– ممارسة حكومية بعيدة عن المبادئ الدستورية حول سيادة القانون، عدم رجعية القوانين، ربط المسؤولية بالمحاسبة، محاربة الشطط في استغلال مواقع النفوذ، محاربة الفساد...

– سياسة حكومية متميزة بالتساهل مع مظاهر التكفير والتحريض على القتل، وتبرير المواقف والمقترحات الأصولية، في نوع من التحريض على الترهيب الاجتماعي.

– مظاهر العنف في الشارع العمومي، وانتهاكات حقوق الإنسان، وفسح المجال لتهييج الناس وحشدهم وجعلهم باسم «الأخلاق» و»الهوية» يعقدون محاكمات في الشارع العام ويصدرون أحكاما ينفذونها في حق مواطنين ومواطنات، وبالتالي وجود توجه نحو خوصصة تطبيق القانون بناء على قناعات فردية، أو بسبب ميولات إيديولوجية.

• ممارسات منافية للقانون:

– التساهل الحكومي مع ظاهرة خوصصة تطبيق القانون، وتأثير ذلك على المسألة الأمنية.

– وجود الدولة في حالة عجز أو امتناع عن تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة في حقها.

– عدم استنباط الخلاصات اللازمة من تقارير الوكالة القضائية للمملكة.

– عدم متابعة توصيات المجلس الأعلى للحسابات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

– ممارسات غير قانونية في مجال تفويت الصحة العمومية في إطار تحرير الرأسمال الطبي من خلال الترخيص باقتناء مصحات طبية قبل طرح الحكومة لمشروع القانون.

– ممارسة حكومية تنافي الفصل 36 من الدستور عند إبرام اتفاقية التأمين الفلاحي التي دبرت في ظروف وملابسات لم يتم فتح أي تحقيق أو متابعة بشأن مسألة تضارب المصالح.

– الالتفاف المصالحي على القانون المتعلق بالشراكة بين القطاعين العام والخاص في ضرب لمبادئ المساواة وتكافؤ الفرص وتجريم تنازع المصالح.

• من أجل منظومة قانونية قائمة على الحكامة وتعزيز الحقوق :

- اعتبار الحكامة الأمنية أحد أهم مظاهر تدبير الدولة الحديثة، وذلك بالتوزيع الصائب للأدوار والمسؤوليات بين مختلف الفاعلين في المجال الأمني، والعمل على انفتاح المصالح الأمنية على الأطراف الأخرى الشريكة وأساسا المجتمع المدني والإعلام.
- جعل الحق في الأمن في مرتبة محورية باعتباره الخيط الناظم للتحديات المتعلقة باحترام الحريات والحقوق وبرج المراقبة من أجل تصريف أو إدارة الأزمات خصوصا مع تنامي وتيرة العنف والجريمة بكافة أشكالها.
- التركيز على المكسب الدستوري القاضي بإحداث المجلس الأعلى للأمن باعتباره الإطار المؤسساتي الذي تتوفر فيه شروط التشاور وإيجاد استراتيجيات الأمن على المستوى الداخلي الوطني والخارجي الدولي.
- العمل على إصدار النص القانوني المؤطر للمجلس الأعلى للأمن، كهيئة للتشاور بشأن استراتيجيات الأمن الداخلي والخارجي، وتدبير حالة الأزمات، والسهر على مؤسسة ضوابط الحكامة الأمنية.
- العمل بكل حزم على محاربة الفساد بكل مظاهره ومستوياته وآلياته وخاصة فصل سلطة المال والاعمال والنفوذ عن السياسة وفضاءاتها.
- رفع إيقاع تفعيل السياسة الجنائية وتقوية الآليات القانونية في محاربة الفساد المالي.
- إخراج هيئة قضايا الدولة إلى حيز الوجود من خلال إصدار قانون منظم لها، لوقاية مختلف مرافق الدولة من المخاطر القانونية والتوفر على آليات مركزية في مجال محاربة الفساد وهدر المال العام. ويتعلق الأمر بمقترح القانون المتكامل، والذي قدمه الفريق الاشتراكي بمجلس النواب، ولايزال يراوح مكانه منذ 18 شتنبر 2011 نظرا لإحجام الحكومة عن طرحه للمناقشة والمصادقة، رغم ما يمنحه إياها من آليات هامة للحكامة والمحاربة الفعالة الفساد.
- وضع استراتيجية حقيقية لمحاربة الفساد بعيدة عن «الاستراتيجية» التي وضعتها الحكومة في سنتها الأخيرة، والتي لا تعدو أن تكون مجرد ورقة للتعبير على النوايا دون إجراءات وتدابير ملموسة.

إصلاح العدالة

إن إصلاح العدالة في منظورها الشمولي، ينبغي أن يتم من خلال إصلاح جميع مكونات هذه المنظومة المتشعبة والتي تتجسد في ثلاثة مرتكزات أساسية هي القوانين، الجهاز المطبق لهذه القوانين الذي هو القضاء، ثم المهن المرتبطة بالقضاء. ورغم أهمية الحوار الوطني لإصلاح منظومة العدالة الذي أشرفت عليه الحكومة، فإنه قد تم إفراغه من مضامينه الإيجابية.
لذا، يعتبر الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية أن ورش إصلاح منظومة العدالة لايزال مفتوحا، ويُقدم بدائل تتجاوب وانتظارات المواطنات والمواطنين بخصوص عدالة مستقلة ونزيهة، وقوانين عادلة ومُنصفة.

• حوار غير مكتمل:

– الورش الأساسي المتعلق بإصلاح العدالة تم إفراغه من محتواه من طرف الحكومة الحالية.
– انسحاب فعاليات أساسية من الحوار الوطني لإصلاح منظومة العدالة، نظرا لعدم استجابته لتطلعات الفئات المعنية بهذا الإصلاح ولكون الأمر لم يكن حوارا بالمعنى الحقيقي للكلمة بقدر ما كان مجرد عروض تمت صياغتها من طرف وزارة العدل لتجوب بها جهات المملكة عن طريق تنظيم ندوات لعرض تصورها حول الإصلاح.
– مفهوم العدالة مرتبط بالقضاء، لكن هذا لا يُمكن أن يحجب عنا أن كلمة «عدالة» تتضمن عناصر متداخلة أدت إلى بروز

ما يطلق عليه الآن «منظومة العدالة» على اعتبار القضاء مكون أساسي لها، لكنه جزء من مكونات أخرى لا تقل أهمية وإن كانت السلطة القضائية وفقا لدستور 2011 أحد أعمدتها.

• غياب الإرادة الفعلية في إصلاح العدالة:

- التراجع الحاصل على مستوى التخلي عن نظام القضاء الإداري المستقل، وإدماجه ضمن القضاء العادي، وبالتالي إرجاع البلاد إلى مرحلة وحدة القضاء.
- التعديلات المحدودة من حيث الجوهر في المشروع الحكومي لمراجعة مدونة القانون الجنائي.
- عدم تدعيم ضمانات المحاكمة العادلة في قانون المسطرة الجنائية.
- إفراغ مدونة الأسرة من أهدافها باعتماد استثناءات تسمح بالتحايل عليها.
- عدم تقديم مراجعة شاملة للمسطرة المدنية.
- تمرير نص لا يرقى لتطلعات النساء بخصوص حمايتهن من كل أشكال العنف.
- عدم إيلاء أهمية للقوانين المرتبطة بالاستثمار.
- ضرب مكتسبات العديد من الفئات الاجتماعية عبر نصوص تشريعية وتنظيمية تهدر مبدأ الحقوق المكتسبة (نموذج الأساتذة المتدربين، المحاسبين المعتمدين، مهني البلاستيك...).
- عدم ملاءمة العديد من التشريعات المؤطرة لمؤسسات الحكامة أو إخراجها إلى حيز الوجود.
- عدم الوصول إلى المعايير الدولية بخصوص حماية النساء من العنف.

• إجراءات ناجعة لإقرار قوانين عادلة ومنصفة:

– ضمان الحق في محاكمة عادلة بواسطة قوانين عادية، مرتكزة على نصوص تتماشى وتنسجم مع التطورات التي عرفها المجتمع ومع المواثيق الدولية المصادق عليها ومع دستور 2011، تتم صياغتها بمراجعة شمولية لقوانين موضوعية ومسطرية أصبحت مُتجاوزة.

– مراجعة قانون المسطرة الجنائية الذي ينظم شروط وضمانات المحاكمة العادلة، مع إعادة النظر في القانون الجنائي الذي يحدد المؤثرات العامة للسياسة الجنائية التي ينبغي أن تنطلق من ثقافة حقوق الإنسان والاقتناع بنجاعة العقوبات البديلة وكذا التدابير الوقائية من الجريمة.

– إعادة النظر في قانون الشغل، ومدونة الأسرة ونظام الكفالة، باعتبارها قوانين ذات صلة وثيقة بالحياة الفردية والمجتمعية، وكذا القوانين المرتبطة بالاستثمار كقانون التجارة وقانون المنافسة وقانون الملكية الفكرية والصناعية.

– مراجعة قانون المسطرة المدنية والتنظيم القضائي.

– المزيد من تدعيم دور القضاء في حماية الحقوق والحريات عن طريق تطبيق القانون بشكل عادل ومتساو على جميع المتقاضين تجسيدا لمبدأ سيادة القانون ومبدأ المساواة أمام القانون.

– جعل القضاء عادلا وقويا لضمان السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي وكسب الثقة داخل أفراد المجتمع وبعث الثقة خارج حدود الوطن، لجذب الاستثمارات الأجنبية التي يعتبر القضاء وجهاز العدالة برمته حافزا محوريا للتشجيع على إقامة أي مشروع اقتصادي ينعكس إيجابا على التنمية الاقتصادية.

– عدم اختزال ضمان استقلال القضاء في رفع الأجور وتحسين الوضعية المادية والتفتيش وترقية القضاة وعزلهم فقط، وإنما أيضا بالتكوين والكفاءة والمستوى العلمي والتشبع بثقافة حقوق الإنسان وتطبيق المواثيق الدولية كمصدر من مصادر التشريع.

– ربط إصلاح منظومة العدالة في ارتباط مع إصلاح شامل لكل المهن قضائية وغير القضائية المرتبطة بجهاز القضاء، وخاصة من ذلك منح مكانة أفضل لدور هيئة الدفاع في كل المراحل والمساطر لمؤازرة المواطنات والمواطنين، وكتاب الضبط من خلال إحداث المدرسة الوطنية لكتاب الضبط، والمفوضين القضائين والخبراء بكافة تخصصاتهم.

الحقوق والحريات

إن احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان، واحترام دور الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية، وجمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، أركان ضرورية، ليس من أجل البناء الديمقراطي والتنموي فحسب، ولكن أيضا للرقي بالمغرب إلى مرتبة تسمح له بالتفوق، خاصة أمام خصوم وحدتنا الترابية، والدفاع عن صحرائنا المغربية، في ظرفية دقيقة تقع فيها بلادنا تحت مجهر الفحص باستمرار.

والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، إيمانا منه بكون حقوق الإنسان مجال شمولي لا يقبل أي تجزئة، يحرص دائما على الدفاع عن حق المواطنات والمواطنين في العيش في مجتمع كريم لا تُمس فيه أية حقوق أو حريات للأفراد والجماعات والفئات الاجتماعية.

• تراجعات واضحة:

– تنامي ظاهرة قمع ومنع المواطنات والمواطنين من الاحتجاج في الساحات العمومية.
– معالم واضحة لسياسة يمينية، تُعادي العمل النقابي، ومبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية.
– قوانين للحريات العامة تحتاج للملاءمة مع دستور 2011 والمعايير الدولية، وخاصة من زاوية تبسيط مساطر ممارستها.

• مفارقات لا حد لها:

– دستور حقوقي متطور، وقوانين جامدة.
– تضييق على العمل النقابي.
– إفراغ الحوار الاجتماعي من محتواه.
– اقتطاعات لأيام الإضرابات بدون سند قانوني.
– قمع المحتجين في الفضاءات العمومية.
– تحويل العقوبات السالبة للحرية بالنسبة للإعلاميين من قانون الصحافة للقانون الجنائي.
– استمرار ظاهرة عدم تسليم ملفات تأسيس الجمعيات أو الامتناع عن تسليم وصل الإيداع.
– عدم التفاعل الإيجابي مع توصيات ومذكرات المجلس الوطني لحقوق الإنسان.
– عدم القيام بأي تدبير لتطبيق مبدأي المساواة والمناصفة.
– عدم تمتيع المغاربة القاطنين بالخارج من حقوقهم السياسية في مجال التصويت والترشيح انطلاقا منن بلدان الإقامة.

• تدابير ناجعة منسجمة مع روح الدستور:

– احترام حقوق وحريات المواطنات والمواطنين كما هي متعارف عليها عالميا من جهة، ووفق ما يكرسه دستور يوليوز 2011 من جهة أخرى، كتوجه رئيسي للحزب في عمله النضالي والسياسي في بعده التقدمي والحداثي لإقرار الديمقراطية الحقة لبناء دولة القانون.
– الالتزام بالعمل إلى جانب الحركة الحقوقية والمؤسسات الوطنية الوسيطة، وفي مقدمتها المجلس الوطني لحقوق الإنسان

كمؤسسة وطنية تعنى بحماية والنهوض بحقوق الإنسان، ومؤسسة وسيط المملكة، وهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، ومجلس الجالية المغربية بالخارج، من أجل المساهمة الفعلية في تقويم الاختلالات الكبرى التي يشهدها العمل الحقوقي من جراء السياسة الحكومية المتبعة، مع مراعاة الطابع الكوني للحقوق الحريات الأساسية وعدم قابليتها للتجزيء.

– تتبع تنفيذ ما تبقى من توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة والقطع النهائي مع ممارسات الماضي بخصوص الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وخاصة في كل ما يتعلق بترشيد الحكامة الأمنية وكذا متابعة البحث والتقصي لكشف الحقيقة الكاملة لحالات الاختفاء القسري التي لم تصل فيها هيئة الإنصاف والمصالحة إلى نتيجة وخاصة ملف الشهيد المهدي بنبركة.

– تفعيل دستور يوليوز 2011، باعتباره دستورا للحقوق والحريات، في جميع المقتضيات المرتبطة بمجال حقوق وحريات الإنسان، سواء تعلق الأمر بالحقوق السياسية والمدنية، أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، أو الحقوق الفئوية.

– تعديل قوانين الحريات العامة بما يتلاءم مع دستور 2011 والمعايير الدولية، سواء على صعيد تأسيس الجمعيات، أو على صعيد التجمعات والتظاهر العمومي.

– إعمال اللغة الأمازيغية كلغة رسمية.

– إلغاء الحكم بالإعدام من التشريع الجنائي المغربي.

– معاقبة جريمة الإبادة وغيرها من الجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، وكافة الانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان.

– إيلاء أهمية كبرى للنهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانفتاح على الجيل الثالث من حقوق الانسان وعلى رأسها الحقوق البيئية.

– تعديل قانون ممارسة العمل النقابي بشكل يمنح النقابات مركزا أفضل في مجال التفاوض الجماعي، ويكرس حق ممارسة العمل النقابي دون اية ضغوط أو تهديلات.

– تمتيع مغاربة العالم بالحقوق التي جاء بها دستور 2011 داخل مؤسسات الدولة عبر إقرار حق مغاربة العالم في المشاركة السياسية، والانفتاح على جميع الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج والإستفادة من مواقعها، وإشراكها في كل هيئات الحكامة التي نص عليها الدستور، مع ضمان ثمثيلية وازنة لمغاربة العالم في جميع الهيئات ومؤسسات الدولة، وتبني فكرة إحداث مجلس أعلى للهجرة.

– اعتماد مقاربة واضحة الأهداف موجهة لكل الفئات المغربية القاطنة بالخارج وخصوصا الأجيال الصاعدة.

– تقوية وتطوير المواكبة الاجتماعية لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج عبر توسيع خارطة المستفيدين الدعم الاجتماعي من الفئات الهشة، خلق نظام وآلية لإدماج مغاربة العالم العائدين إلى أرض الوطن اضطراريا، ومواكبة القاصرين الغير المرفقين وكذا المسنين الموجودين في وضعية صعبة، وخلق آلية دائمة لتدبير الأزمات.

– تأهيل العمل الثقافي الموجه لمغاربة العالم عبر تنفيذ برامج ثقافية ذات بعد هوياتي هادفة موجهة لهذه الفئة، وتبني سياسة المراكز الثقافية وإعادة تأهيلها، وتشجيع الاندماج الإيجابي لشباب الجالية داخل بلدان الإقامة.

– تطوير المواكبة الإدارية والقانونية لفائدة مغاربة العالم عبر تأهيل الشأن القنصلي داخل بلدان الإقامة وجعله مواكبا لتحديث الإدارة العمومية، وتبسيط المساطر الإدارية، وخلق آلية موحدة لتدارس بعض القضايا الشائكة لهذه الفئة، وتوفير الحماية القانونية لكل ما تتعرض له هذه الفئة من النصب والابتزاز.

المجال الديني والثقافي والتواصلي

منظومة ثقافية جديدة لدعم الديمقراطية والتنمية

هدفنا إرساء قطب ثقافي جديد قادرعلى ترجمة مبادئ الديمقراطية والحداثة والحرية عبرتفعيل المقتضيات الدستورية واحترام التعددية والتنوع وترسيخ حس المواطنة والانتماء الكوني. والأساسي وضع إطار ثقافي شامل كفيل بتحصين الهوية والذات الوطنية وتقوية التفاعل الإيجابي مع الحضارات الإنسانية المختلفة عبر خلق دينامية مجتمعية رافضة للتفكير المنغلق والعدمي ومنتصرة للفكر المبدع والنقدي. المدخل لهذه الثقافة الجديدة اعتماد تدابير لترسيخ التنشئة الاجتماعية المنفتحة ومواصلة إصلاح الشأن الديني وإشاعة المبادئ الحقوقية ذات البعد الكوني وتعميم قيم الحوار العقلاني. إن الثقافة ليست شأنا ثقافيا، إنها تدابير سياسية واقتصادية واجتماعية، بل إنها إجراء تربوي عميق وشامل.

الشأن الديني

يعيش عالم اليوم أزمات كثيرة واضطرابات متنوعة نتيجة الأفكار المتعصبة والمغالطة التي تسود مجموعة من الأوساط المجتمعية، وخاصة على مستوى المعتقدات المتطرفة أوسوء الفهم الكبيرللنصوص الدينية. ويعاني العالم العربي والإسلامي من وجود تيارات متعصبة مستندة إلى التمثل الديني المتحجرورافضة للرؤى المجددة والمنفتحة على الآخرمما أدى إلى القيام بممارسات إجرامية وارتكاب أفعال إرهابية أودت بحياة الأبرياء وأربكت الحياة المجتمعية برمتها. وقد تأثر المغرب بدوره من هذه المعضلة العالمية إذ سبق له أن اكتوى، على غرار دول أخرى، بضربات إرهابية طائشة مازالت آثارها عالقة بالأذهان خاصة أحداث 16 ماي 2003 بالدار البيضاء وحدث أركانة يوم 28 أبريل 2011 بمراكش. الأمر الذي جعل الدولة والمجتمع المغربي ينخرط كليا في التعبئة الجماعية والتلقائية ضد الإرهاب مما أفرز إجماعا وطنيا لكل الفاعلين السياسيين والأمنيين والإعلاميين ومكونات المجتمع المدني لشجب التطرف الديني ومقاومة كل تجليات الفكر المتعصب ومختلف أشكال العنف والإرهاب.

وفي هذا الإطار، يقدم حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية تصوره المتماسك لمحاربة الفكر الإرهابي ومواجهة الأفكار الدينية المتطرفة عبر جملة من الإجراءات الاستراتيجية الناجعة الرامية إلى ترسيخ التنشئة الاجتماعية المنفتحة ومواصلة إصلاح الشأن الديني. فالحزب، بمبادئه الحقوقية ذات البعد الإنساني ومواقفه الوطنية التاريخية، يقترح مقاربة استراتيجية

مندمجة تلتقي على أساسها التدابير السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية وتتفاعل وفقها للتمكن من تحصين الهوية والثقافة الوطنية وترسيخ قيم الحواروالتعايش والتسامح والتواصل مع الآخر.

• تطرف أعمى وتزايد في المتابعات القضائية:

– خلفت العمليات الإرهابية التي هزت، يوم 16 ماي 2003، مدينة الدار البيضاء 45 قتيلا وأكثر من 100 جريح، فيما خلفت العملية الإرهابية التي استهدفت، يوم 28 أبريل 2011، مقهى أركانة بمدينة مراكش 16 قتيلا وأكثر من 20 جريحا.

– تمكن المكتب المركزي للتحقيقات القضائية، منذ سنة 2002، من تفكيك 155 خلية إرهابية (يرتبط 50 منها بمختلف بؤر التوتر في المنطقة الأفغانية والباكستانية وسوريا والعراق ومنطقة الساحل)، وتوقيف ما يقارب 2.885 شخصا (منهم 275 في حالة عود)، وإحباط أزيد من 324 مشروع عمل إرهابي شنيع.

– خلال سنة 2014، بلغت قضايا مكافحة الإرهاب بمحكمة الاستئناف بالرباط 147 قضية توبع فيها 323 شخص، أي بارتفاع ملحوظ مقارنة مع سنة 2013 التي سجلت 64 نازلة و138 شخصا مقدما. وقدرت الزيادة في عدد ملفات قضايا مكافحة الإرهاب بهذه المحكمة لوحدها على الصعيد الوطني بنسبة 129,68 ٪، وبلغت نسبة زيادة الأشخاص المقدمين 134,05 ٪.

• عمليات أمنية ناجعة وغياب الرؤية الحكومية الشاملة:

– عدم مبادرة الحكومة إلى تبني أية استراتيجية لمواجهة التطرف الديني واعتمادها على إجراءات جزئية وظرفية لا ترتكز على أي توجه استراتيجي شامل حيث تقتصر معالجتها المحدودة على الحقل الديني.

– عجز الحكومة عن القيام بالردع الصارم لمجموعة من الأفعال غير القانونية والممارسات السلبية في الفضاءات العمومية ومؤسسات التأطير الديني ومجالات العمل المدني، والتي تتم بمبررات دينية وادعاءات متطرفة.

– غياب إطار قانوني ومعرفي متكامل لوقف هيمنة التمثيلات المتعصبة عن الدين والدعوات الظلامية الداعية إلى الجهاد والقتل والدمار انطلاقا من وصاية مسلطة على المجتمع وبناء على تأويلات دينية خاطئة .
– انعدام مخططات ناجعة لمواجهة التوظيف المتعسف للدين لإعلان مواقف متطرفة وفرض تصورات إيديولوجية بالقوة، سواء عبر المواقع الإلكترونية أو التصريحات العمومية العلنية أو الأنشطة الدعوية والجمعوية.
– غياب ميثاق أخلاقي وطني، خاصة بالنسبة للفاعلين الدينيين، حيث شارك أئمة مساجد ووعاظ في نشر الثقافة المتطرفة، وتوفير الغطاء الديني للسلوكات الإرهابية والدعوة إلى تشكيل الخلايا الإجرامية والدعوة إلى الالتحاق بالمجموعات المسلحة في العراق وسوريا وليبيا.
– غياب منظومة تربوية وثقافية ناجعة تعالج العوامل السلبية المؤدية إلى أعمال العنف والتدمير وتقوم على الإعمال النقدي للتراث الثقافي والديني بما يستجيب لإكراهات ومتطلبات السياق الحاضر ويتجه نحو مستقبل منفتح وذي بعد إنساني وكوني.
– غياب الإجراءات التشاركية الاستعجالية التي تستطيع التفاعل الناجع مع الأحداث الجارية، وخاصة المبادرة الملكية المتمثلة في إصدار تعليماته إلى وزيري التربية الوطنية والأوقاف والشؤون الإسلامية بضرورة مراجعة مناهج وبرامج مقررات تدريس التربية الدينية.
– انعدام رؤية موحدة للإصلاح الديني في مختلف المجالات، سواء على مستوى المؤسسات التربوية أو على مستوى التعليم العتيق أو على مستوى الإطارات المدنية المهتمة بالتربية الإسلامية وتحفيظ القرآن.
– غياب المقاربة الالتقائية التي تضمن تكاملية وفعالية الإجراءات المتخذة لإصلاح المنظومة الدينية، وبالتالي تنسيق السياسات العمومية المتعلقة بالتربية والتكوين والشباب والطفولة والمرأة والإعلام والشؤون الدينية.

• استراتيجية شاملة وموحدة للإصلاح الثقافي الديني:

– بلورة تصور شامل للإصلاح الثقافي الديني لا يعتني بالجزئيات ولا ينحصر فقط في ترميم المجال الديني في حدوده الضيقة، بل يشمل الفلسفة التربوية والدينية المتناغمة مع المقتضيات الدستورية والقيم الإسلامية السمحة والمذهب السني المالكي والاعتدال والتسامح والتعايش مع الثقافات والحضارات الإنسانية.

– وضع استراتيجية وطنية شاملة وموحدة حول الثقافة الدينية والشأن الديني بإجراءات أفقية مندمجة تضمن التنسيق بين الإجراءات العمودية المتعلقة بالقطاعات ذات الصلة بالتربية الثقافية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الاجتماعية وترسيخ حقوق الإنسان.

– إقرار تدابير لدعم البناء الديمقراطي والإصلاحات الديمقراطية الرامية إلى توسيع المشاركة السياسية والتعددية وتحقيق التنمية المستدامة بما يحقق التوازن الاجتماعي المنشود، مع تعزيز دور المجتمع المدني في نشر الثقافة المناهضة للعنف والتطرف.

– خلق إطار تعاقدي موحد لدعم وتشجيع جميع المبادرات الهادفة إلى ترسيخ الفكر الديمقراطي الكفيل بتحقيق تنمية مجتمعية قائمة على حرية التعبير والمشاركة الجماعية في تدبير الشأن العام والتعايش بين الاتجاهات الفكرية المختلفة.

– تدعيم المدخل الدفاعي في معالجة التطرف الديني والمتمثل في السياسات الأمنية الاستباقية الناجعة، وذلك عبر مباشرة باقي المداخل التأطيرية المرتبطة بالتربية والتنشئة الاجتماعية للمواطنين ومحاربة الفقر والهشاشة ودعم برامج التنمية ونشر ثقافة الحوار.

– وضع وتنفيذ برامج جهوية ومحلية تتمحور حول تعزيز الحوار بين الحضارات والثقافات والأديان، مع اعتماد آليات تربوية وثقافية وإعلامية لنشر وتعميم المعارف والمعلومات الصحيحة المتعلقة بالمشارب الحضارية والثقافية والمعتقدات الدينية المختلفة.

– تعزيز الآليات للحد من انتشار طباعة ونشر الكتب والمنشورات أو تداول المواد السمعية والسمعية البصرية والرقمية الداعية إلى العنف والمحرضة على الكراهية، وذلك من أجل تحصين الذات وتقوية التماسك الاجتماعي والثقافي وصيانة التعددية والاختلاف.

– اتخاذ التدابير الناجعة لإصلاح منظومة التربية والتكوين، وخاصة ما يتعلق بمراجعة المناهج والبرامج الدينية، بوصفها أولوية ضرورية ومدخلا تربويا حاسما يستطيع تحسين القدرات الذاتية وتقوية البناء المجتمعي والرفع من مستوى التنمية البشرية.

– بلورة مضامين دراسية دينية تستند إلى رؤية منفتحة على المواطنة والإنسانية والفكر النقدي من أجل ترسيخ قيم التسامح والاعتدال واحترام الآخرونبذ التطرف والتعصب، مع اعتماد آليات للمعالجة المنتظمة للحضور الديني في المقررات المدرسية.

– اعتماد أساليب حديثة تضمن تجديد القيم الإسلامية وفهمها في ضوء التحولات التاريخية والمستجدات المعرفية والمنهجيات الحديثة للتدريس والتعلم، مع الحرص على صياغة برامج دراسية تترجم روح الاجتهاد التي طبعت التاريخ الإسلامي عبر اعتماد قراءة منفتحة للنص الديني تبتعد عن الفهم السطحي وادعاء الحقيقة المطلقة.

– مراجعة المنظومة المؤطرة للموارد البشرية المتدخلة في المجالات الدينية عبر اعتماد إجراءات ذات طابع إداري ومالي من أجل تحسين شروط اشتغالها والرفع من مستوى أدائها وتحفيزها على الانخراط الجماعي في المجهود الوطني المحارب للتطرف والتعصب الديني.

– إعادة النظر في البرامج والمشاريع الموجهة لتأهيل الموارد البشرية من أجل تحسين أداء الفاعلين التربويين وتقوية كفاءاتهم وجعلهم على اتصال دائم بالمعارف والمنهجيات التربوية الجديدة، وذلك عبر مخطط استراتيجي متكامل للتكوين والتكوين المستمر.

– بلورة تصور شامل لتعزيز الإصلاح التربوي الديني في الفضاءات التعليمية العامة والخاصة والعتيقة بتدابير مواكبة تأخذ

بعين الاعتبار مكونات المجتمع المدني المتدخلة في الجانب الديني (التربية الإسلامية، حفظ القرآن، ...) وتهم مختلف المجالات الاجتماعية المدعمة للوظيفة المدرسية، وخاصة الإعلام والطفولة والشباب.

– إنشاء مرصد لتتبع ومعالجة تجليات التطرف والتعصب الديني وإنجاز الدراسات وتبادل الخبرات والتجارب إقليميا ودوليا، مع اقتراح البدائل والحلول المناسبة من أجل التنشئة المجتمعية القائمة على القيم الدينية المتلاقحة مع المبادئ العالمية للديمقراطية والتعددية والمساواة والحرية.

– اعتماد إجراءات ناجعة ومنسقة لتطوير التتبع والضبط المالي القائم على المعايير الدولية المتطورة لضمان قيام المنظمات الخيرية والهيئات الإنسانية غير الربحية بدورها في تنظيم عملياتها مع منعها من استخدامها في أنشطة غير مشروعة.

– إقامة شراكة موسعة مع منظمات المجتمع المدني المهتمة بمحاربة التطرف والتعصب الديني ودعم دورها المركزي في الاستحضار المستمر لأرواح ضحايا العمليات الإرهابية عبر وسائط التواصل والإعلام والتظاهرات المباشرة، وذلك بغية تحصين الذاكرة الجماعية واليقظة الدائمة.

الثقافة والإبداع

تحتل الثقافة موقعا حيويا في تقوية النسيج المجتمعي وإحداث التحولات السياسية والاجتماعية الرصينة، وترجع أهمية أدوار الثقافة في بناء الذكاء الإنساني والتنمية البشرية إلى استنهاض كافة مكونات المجتمع ونخبه السياسية والثقافية. وقد ازدادت جسامة هذه الأدوار الثقافية بالمغرب بعد انتخابات 28 نونبر 2011، مع صعود حزب محافظ إلى موقع التدبير الحكومي وانتقال حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية إلى المعارضة. الأمر الذي يطرح على الفاعلين الديمقراطيين رهانات وتحديات كثيرة في مواجهة حكومة محافظة عبرت طيلة ولايتها عن مواقف سلبية سواء في التفعيل الديمقراطي للدستور، أو في مناهضة الفعل الثقافي الحداثي التعددي والمنفتح. فالمد المحافظ أفرز في السنوات الأخيرة توجهات شعبوية ونزعات نكوصية عملت على نشر أفكار رجعية تناهض حرية الرأي والتعبير وقيم التعددية والتنوع والاختلاف الخلاق.

وبناء عليه، يعيد الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، بوصفه فاعلا تاريخيا في المسألة الثقافية الوطنية، التأكيد على البعد الديمقراطي والحداثي للثقافة من خلال طرحه لرؤية استراتيجية تقوم على التفعيل الأسلم للمقتضيات الدستورية واحترام مبادئ التعددية والتنوع والمواطنة. وتهدف هذه الرؤية إلى رفض كل أشكال الاستلاب المحافظ والتفكير العدمي، وبالتالي خلق دينامية مجتمعية قوية قادرة على تعبئة الفاعلين الديمقراطيين ومكونات المجتمع المدني لإفراز قطب ثقافي جديد ينتصر للفعل المبدع والفكر النقدي.

• انحصار الثقافة:

– يبلغ عدد الكتب المنشورة حوالي 2.000 كتاب سنويا في مختلف الحقول والمجالات في حين يصدر في الولايات المتحدة الأمريكية ما يقارب 300 ألف كتاب سنويا، ويطبع من كل كتاب مغربي ما بين 1.000 و1.500 نسخة.

– تراجع عدد القاعات السينمائية من 65 قاعة سنة 2011 إلى 58 قاعة سنة 2012، ثم إلى 31 قاعة سنة 2015، وتتمركز 30٪ من القاعات النشيطة بمدينة الدار البيضاء.

– هزالة الاعتمادات المالية المخصصة للشؤون الثقافية والتي لم تتجاوز، خلال السنوات الأخيرة، نسبة 0,3 ٪ سنويا من الميزانية العامة.

• منظور محافظ .. تهميش للثقافة والمثقفين :

– غياب اسراتيجية واضحة في بلورة السياسات العمومية المتعلقة بالشأن الثقافي وهيمنة الرؤى القطاعية، المختلفة أحيانا والمتناقضة أحيانا أخرى، مما يجعل الأهداف مشتتة والمنهجيات المعتمدة متباينة والوسائل المعبأة قاصرة وغير ناجعة.

– قصور الوعي الحكومي الذي يعتبر الثقافة مجالا غير مؤثر وقطاعا تقنيا محدودا لا يعني القطاعات الحكومية الأخرى، وبالتالي انعدام المقاربة الشمولية التي تسعى إلى تحقيق التقائية المشاريع المجتمعية، إن على الصعيد الاقتصادي والمالي أو على الصعيد الاجتماعي والثقافي.

– ضعف الميزانيات المالية المرصودة لقطاع الثقافة وعدم عقلنة استثمار الاعتمادات المخصصة من أجل تدبير مالي ناجع، مع العجز عن تعبئة القطاع الخاص والجماعات الترابية المؤهلة من أجل المساهمة المادية والمالية في دعم المشاريع الثقافية وطنيا وجهويا.

– انعدام العدالة الترابية في التخطيط الثقافي حيث يتم التركيزعلى الحواضر الكبرى والمتوسطة على حساب المدن الصغرى والمناطق القروية، سواء من حيث التجهيزات والمرافق الثقافية الأساسية أو من حيث إنجاز مشاريع للتأطير والتنشيط الثقافي.

– عدم قيام الحكومة بأية مبادرة ثقافية كبرى أو إحداث تظاهرة وطنية تعزز الفعل الثقافي في مختلف المجالات الإبداعية أو الموسيقية أو المسرحية أو السينمائية أو غيرها، واكتفاؤها بتمويل بسيط لمشاريع جهوية ومحلية بطريقة تقليدية ومتجاوزة.

– انعدام المقاربة الجهوية الكفيلة بخلق دينامية ثقافية على الصعيد المحلي وتطوير المنتوجات الثقافية المختلفة وتأهيلها وتطويرها حفاظا على التنوع الثقافي وإسهاما في التنمية البشرية ذات البعد الثقافي.

– اللجوء إلى تكريس نوع من الريع الثقافي بدعم مشاريع مدنية منتقاة على أسس غير شفافة والمساهمة في إظهار نمط ثقافي محافظ يطغى عليه الطابع الأصولي وتهيمن عليه خطابات ذات نزعة دعوية تستهدف أساسا الفئات الفقيرة، خاصة بالمدارات الحضرية الهامشية والمناطق القروية.

– العجز عن بلورة برامج وطنية تنشيطية متكاملة بالفضاءات الثقافية الموجودة والمفتقدة للموارد البشرية والمادية اللازمة لتأطير المواطنات والمواطنين، وخاصة تفعيل المدخل الثقافي في مواجهة انتشار مظاهر التعصب والعنف والفتاوى التكفيرية.

– عدم القدرة على التخلص من المقاربة التقليدية للشأن الثقافي مما أدى إلى سوء تدبير العديد من المؤسسات الثقافية: إداريا وماليا، وعدم استيعاب الفاعلين الحكوميين لمتطلبات الحكامة الثقافية الرامية إلى تجديد الممارسة الثقافية وتقوية أدائها.

– غياب سياسة استراتيجية لتأهيل الموارد البشرية باعتماد مخططات وطنية وجهوية ومحلية للتكوين المستمر الموجه لفائدة المسؤولين الثقافيين ومكونات المجتمع المدني قصد الرفع من القدرات والكفاءات الثقافية.

– ضعف اهتمام الإعلام العمومي بالشأن الثقافي وانعدام سياسة وطنية تواصلية في المجالات الثقافية تهدف إلى إبراز الهوية الوطنية ونشر المبادئ والقيم الثقافية المنفتحة.

• من أجل استراتيجية مندمجة بامتدادات جهوية ومحلية:

– بلورة وتطبيق استراتيجية وطنية شاملة للثقافة المغربية باعتماد مقاربة تشاركية في مختلف مراحل الإعداد والتنفيذ والتتبع والتقييم، وذلك بضمان مساهمة مختلف المتدخلين والفاعلين الحكوميين والمدنيين والخواص على الصعيد الوطني والجهوي والمحلي.

– العمل على مضاعفة الميزانية المخصصة لقطاع الثقافة التي تصرف نسبة مهمة منها في التسيير الإداري، من أجل دعم الاستثمار في المجال الثقافي، مع إعادة النظر في طرق صرف الميزانية وسياسة الدعم الثقافي بما يسهم فعليا في أفق توفير صناعة ثقافية متكاملة.

– إنشاء صندوق وطني لتمويل الفعل الثقافي بناء على دفاتر تحملات واضحة بشروط ومعايير مضبوطة من أجل تنسيق السياسات الجهوية الثقافية وضمان نجاعة المشاريع الثقافية، وذلك في أفق إحداث صناديق جهوية.

– بلورة مخطط سنوي وممتد عبر سنوات متعددة لرصد الاعتمادات اللازمة من أجل إنشاء وتجهيز الفضاءات الثقافية المختلفة مع تجميعها ما أمكن في مركبات متكاملة المرافق والخدمات (دور الثقافة والشباب، المتاحف، المسارح، القاعات السينمائية، المدارس الموسيقية، الأندية التشكيلية، الخزانات والمكتبات الوسائطية، مراكز الفنون الشعبية).

– إعادة النظر في الضوابط القانونية والمساطر المعتمدة في تمويل مشاريع الجمعيات والمؤسسات المهتمة بالشأن الثقافي من أجل ترشيد إنفاق المال العمومي وتتبع أفضل للمشاريع الثقافية وضمان المساواة وتكافؤ الفرص أمام الجميع.

– مأسسة الفعل الثقافي طبقا لمقتضيات الدستور من خلال تسريع إنشاء المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية الذي مازال لحد الآن مجرد حلم لم تعمل الحكومة الحالية على إخراجه إلى حيز الوجود.

– إعداد ميثاق وطني للثقافة بمشاركة مختلف الفاعلين الثقافيين والسياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين لتعبئة الطاقات المختلفة حول التوجهات الثقافية الأساسية والإسهام الجماعي لتحصين الهوية المغربية وتقوية حضورها وأثرها الإيجابي في

الثقافة الإنسانية الشاملة.

- إيجاد الإطار المؤسساتي والتدبيري لتوحيد المنظومة الثقافية الوطنية وخلق التناغم والانسجام بين مختلف المكونات الثقافية المغربية من أجل تمتين التماسك المجتمعي وتقوية التنوع الثقافي في مختلف المجالات والأشكال التعبيرية.

- اتخاذ التدابير الناجعة لدعم مختلف المبادرات والمشاريع الإبداعية في مجالي السينما والمسرح، مع وضع إطار تعاقدي لتشجيع الإنتاجات الفنية وتنظيم الدورات التكوينية وإقامة التظاهرات الاحترافية.

- صياغة وتنفيذ خطة وطنية لتدعيم وتشجيع القراءة بالشراكة بين الفاعلين الحكوميين والمنتخبين والقطاع الخاص ومكونات المجتمع المدني من أجل إنجاز برامج هادفة ترمي إلى تقريب المعارف من الأجيال الناشئة ودعم مكتبات القراءة العمومية وتنظيم قوافل الكتاب وغيرها.

- صياغة إطار للتعاقدات والشراكات مع الشركاء المعنيين بالشأن الثقافي لتصور وتنظيم التظاهرات والمهرجانات والمسابقات في جميع المجالات الثقافية وبمختلف المناطق والجهات بطريقة عادلة ومنصفة وشفافة.

- تأهيل الموارد البشرية بتسطير مخطط وطني لفائدة الأطر والمنشطين لتعزيز كفاءاتهم وتطوير مؤهلاتهم، سواء في مجال التدبير الثقافي أو في مجال التنشيط الاجتماعي والفكري، وذلك بتمكينهم من التقنيات المستجدة ومبادئ الحكامة الثقافية.

- دراسة واقتراح السبل الناجعة التي تمكن من توفير الشروط الضرورية للعمل الثقافي عبر ضمان الحماية الاجتماعية الشاملة وتعميمها على مختلف المثقفين والفنانين والمبدعين.

- إصلاح المؤسسات الثقافية وتمكينها من الوسائل اللوجيستيكية الضرورية والتقنيات الجديدة للمعرفة والتواصل من أجل خلق دينامية ثقافية فاعلة، مع إقامة الجسور بين المراكز الثقافية والمؤسسات التعليمية والفضاءات الجمعوية لضمان انخراط جماعي أكبر.

- تطوير استثمار المنشآت والتجهيزات الثقافية وعقلنة استغلالها من خلال تحسين الشروط المتعلقة باستفادة المواطنات

والمواطنين منها، وخاصة التعاون مع الفاعلين المحليين بغية برمجة العمليات الثقافية على مدار السنة وتوفير الموارد البشرية والمادية الضرورية.

– وضع آليات خاصة بتشجيع المنتوج الثقافي الوطني وضمان كافة أشكال دعمه من خلال إقرار تحفيزات مالية وجبائية وتنظيم حملات تواصلية وتسويقية وخلق تطوير سياحة ثقافية ناجعة، مع إيلاء عناية خاصة للذاكرة الوطنية وأرشفة التراث المغربي بطريقة عصرية وتقنيات حديثة.

– العمل على خلق الأدوات والبنيات الملائمة لترويج المنتوج الثقافي الوطني والجهوي وضمان إشعاعه دوليا ومحليا، مع تطوير الآليات المتعلقة بحماية الملكية الفكرية للمبدعين وتبني مقاربة ناجعة لحماية الحقوق الإبداعية في مختلف المجالات الثقافية ومحاربة كل أشكال القرصنة.

– إعداد برامج متنوعة وخاصة تستجيب لفئات محددة ولحاجات اجتماعية معينة (الأشخاص في وضعية إعاقة مثلا) من أجل تمتيع مختلف الشرائح الاجتماعية من حقها في التأطير الثقافي وحمايتها من مضاعفات الإقصاء والتهميش السياسي والاجتماعي والثقافي.

– وضع خريطة ثقافية تهدف، بشكل منتظم، إلى تعميم العمليات والأنشطة في مختلف المجالات الثقافية تقليص الفوارق الثقافية وتيسير الولوج إلى الخدمات الثقافة، مع الحرص على ترسيخ التنوع الثقافي.

– مراجعة العرض الثقافي في الفضاءات العمومية والتواصلية والإعلامية لجعله أكثر استجابة لانتظارات المواطنات والمواطنين في مختلف المناطق وتحقيقا للمساواة والعدالة الثقافية.

– وضع إجراءات تشجيعية للعمل الثقافي المشترك وتحفيز إنشاء الشبكات الثقافية الرامية إلى تعزيز الخبرات وإنجاز المشاريع والبرامج والعمليات الثقافية المشتركة على نطاق واسع بأهداف موحدة تدعم مبادئ الهوية الوطنية والقيم الثقافية الإنسانية.

– إنشاء بوابة إلكترونية بالمعايير الاحترافية حول «المغرب الثقافي» من أجل التعريف بالرأسمال الوطني المادي وغير المادي وإتاحة مختلف المعلومات والخدمات الثقافية عن بعد للمهتمين الدوليين والوطنيين.

– اتخاذ التدابير اللازمة لتقوية الإعلام الثقافي واستثمار التقنيات والوسائط الجديدة للتواصل من أجل تعميم الثقافة المغربية ودمقرطة الولوج إلى الخدمات الثقافية والمساهمة في التنمية البشرية والتطور الرقمي.

– تعزيز الدبلوماسية الثقافية من أجل تحقيق حضور وازن للثقافة المغربية على مختلف الواجهات الدولية (المغاربية والإفريقية والمتوسطية والعالمية)، وذلك من أجل ضمان إشعاع مغربي أكبر وتقوية التواصل مع الثقافات والحضارات الأخرى ودعم الدبلوماسية الرسمية المغربية.

– إنشاء بوابة إلكترونية بالمعايير الاحترافية حول «المغرب الثقافي» من أجل التعريف بالرأسمال الوطني المادي وغير المادي وإتاحة مختلف المعلومات والخدمات الثقافية عن بعد للمهتمين الدوليين والوطنيين.

– اتخاذ التدابير اللازمة لتقوية الإعلام الثقافي واستثمار التقنيات والوسائط الجديدة للتواصل من أجل تعميم الثقافة المغربية ودمقرطة الولوج إلى الخدمات الثقافية والمساهمة في التنمية البشرية والتطور الرقمي.

– تعزيز الدبلوماسية الثقافية من أجل تحقيق حضور وازن للثقافة المغربية على مختلف الواجهات الدولية (المغاربية والإفريقية والمتوسطية والعالمية)، وذلك من أجل ضمان إشعاع مغربي أكبر وتقوية التواصل مع الثقافات والحضارات الأخرى ودعم الدبلوماسية الرسمية المغربية.

الإعلام

يمتلك الإعلام وظيفة حاسمة داخل المجتمعات المعاصرة من حيث إسهامه الفاعل في البناء السياسي والثقافي والتعبئة المجتمعية وتوجيه الرأي العام حول مختلف القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها. وبفعل تعدد وسائطه التواصلية، يؤدي الإعلام دورا مهما في تداول المعلومات والأفكار والمعارف وتقديم الخدمة الإخبارية للمواطنات والمواطنين في مختلف مناحي الحياة. كما أنه يشكل سلطة فعلية كلما توفرت له شروط الحرية والمهنية إذ يستطيع التأثير في صناعة القرار السياسي وترسيخ القيم المجتمعية وخلق التحولات المجتمعية الكبرى. والملاحظ، في المشهد الإعلامي المغربي خلال السنوات الأخيرة، بروز توجه محافظ يسعى إلى فرض نوع من الهيمنة على وسائط التواصل عبر اعتماد دفتر تحملات لا يستجيب للتوجهات الديمقراطية العامة ولمتطلبات المجتمع المعاصر. ولذلك، يوجد الإعلام اليوم في قلب التحديات التي يراهن عليها الصف الديمقراطي الحداثي للدفاع عن التفعيل السليم للمقتضيات الدستورية وترسيخ حرية الرأي والتعبير والتعددية السياسية والثقافية.

ومن هذا المنطلق، يمتلك حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية رؤية إعلامية ديمقراطية مشبعة بما راكمه، تصورا وممارسة، عبر تاريخه النضالي الطويل المناصر لمبادئ الاختلاف والحداثة والتطور. ويقترح الحزب استراتيجية مندمجة تقوم على التأطير التشريعي الناجع والتحديث الإعلامي الشامل والاستثمار في التقنيات الجديدة، مع جعل المورد البشري محورا

مركزيا في تأهيل الفعل الإعلامي وتطوير الممارسة المهنية.

• واقع دون طموحات العصر:

– حسب المعطيات الصادرة عن وزارة الاتصال برسم سنة 2015، بلغ عدد البطاقات الصحافية المهنية المسلمة 1.573 بطاقة مهنية بهيمنة الذكور (1.040 للصحافيين و533 للصحافيات).
– بلغ عدد التصاريح المتعلقة بإحداث المواقع الإلكترونية الإخبارية إلى حدود نهاية أبريل 2016، أزيد من 200 تصريح، وتم تسليم 242 بطاقة مهنية خاصة بالصحافيين المشتغلين بالصحافة الرقمية.
– عرفت سنة 2015، حسب تقرير النقابة الوطنية للصحافة المغربية، استمرار مسلسل الاعتداءات على الصحافيين حيث أصبحت تأخذ أشكالا متعددة تتجلى في العنف اللفظي والإهانة والتهديد والمنع لتصل إلى الاعتداء الجسدي وتكسير أو حجز آلات التصوير وسائل العمل.

• مقاربة محافظة لمجال يدفع نحو التحرر:

– غياب سياسة عمومية ناجعة تترجم انعدام التفكير الجدي في معالجة القضايا التواصلية الراهنة سواء على المستوى السياسي المرتبط بالمنظومة الإعلامية ككل، أو على المستوى الاقتصادي المتصل بتشجيع الاستثمارات في مجال الصحافة والإعلام والتواصل.
– السعي بكل الوسائل إلى فرض تصور محافظ للإعلام، يوازي الرؤية المحافظة للمجتمع، من خلال بسط دفتر تحملات لا يراعي التعددية الفكرية ولا يستحضر السياق الدولي الراهن.
– فشل الحكومة في تفعيل الجيل الثاني من الإصلاحات في قطاع الصحافة والإعلام التي تفرضها التزامات المغرب الدولية

والمقتضيات الدستورية الجديدة، وخاصة تلك المتعلقة بالحق في الوصول إلى المعلومة وحرية الصحافة.

– غياب الإجراءات العملية التي تمكن الحكومة من ضمان احترام حرية التعبير لجميع المواطنين وحماية التعددية في مختلف تجلياتها وتكريس ثقافة الاختلاف والقبول بالرأي الآخر.

– عدم جدية التعامل مع الضوابط القانونية للصحافة والإعلام بما تتطلبه من انسجام وتكامل تشريعي، وبالأخص ما يتعلق بالعقوبات السالبة للحرية الموجهة للصحافيين سواء على مستوى مدونة الصحافة أو القانون الجنائي أو قانون مكافحة الإرهاب.

– غياب التفعيل الحقيقي للمنهجية التشاركية مع مختلف المتدخلين المهنيين والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين ومكونات المجتمع المدني في معالجة قضايا الصحافة والإعلام واقتراح الحلول الناجعة لها.

– ضعف الإجراءات المتخذة الرامية إلى تنظيم مهنة الصحافة على أساس عصري وفي علاقة منسجمة مع مجموع المهن المرتبطة بها، إن على مستوى الطباعة والتوزيع أو على مستوى الدعم والإشهار أو على مستوى التكوين والتكوين المستمر.

– التعثر في استكمال تحرير المشهد السمعي البصري، وعدم تحقيق التقدم اللازم المواكب للتحولات الإعلامية الأساسية على الصعيد الدولي في ما يرتبط بالأبعاد السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والقانونية والأخلاقية.

– وجود اختلال مؤسساتي وقانوني في مجال الصحافة مما يطرح مشاكل هيكلية وتنظيمية وتمويلية تعترض النهوض بالوضع الإعلامي الوطني، وخصوصا تفعيل الإصلاح المؤسساتي وتقوية البعد المهني وتعزيز التدبير المقاولاتي.

– انعدام التدابير الفاعلة القادرة على تحقيق جودة الخدمات الإعلامية، سواء في الصحافة المكتوبة أو السمعية البصرية أو الرقمية، وإرساء إعلام حر ديمقراطي يساهم في التنمية المجتمعية ويستجيب للتحديات السياسية والتقنية الحالية.

• منظومة ديمقراطية لإعلام حر ومتطور:

– بلورة تصور شامل يقر جيلا جديدا من الإصلاحات الجوهرية لتأهيل المشهد الإعلامي والتواصلي من خلال وضع آليات ديمقراطية للتنظيم المهني تضمن احترام القواعد القانونية وأخلاقيات المهنة وتعزيز دور الصحافة في دعم البناء الديمقراطي والتنمية المجتمعية.

– التأكيد على دور الدولة بوصفه دورا أساسيا في إقرار فضاء إعلامي حر يضمن التعددية السياسية والتنوع الثقافي وحرية التعبير، مع بلورة إطار قانوني كفيل بترسيخ هذا التوجه ومساير للمستجدات الراهنة، سواء على مستوى الوسائط السمعية البصرية أو المكتوبة أو الرقمية.

– إقرار منظومة تشريعية تضمن فعليا الحق في الولوج إلى المعلومة بتكريس الضمانات اللازمة ورفع القيود المفروضة بما يمكن المواطنات والمواطنين من الوصول إلى المعلومات المرغوب فيها في ظل الاحترام التام للمقتضيات القانونية المؤطرة لذلك.

– اتخاذ الإجراءات الضرورية لتمكين المجتمع من ولوج عالم المعرفة والتواصل بما يضمن التفاعل الإيجابي مع التطورات المعرفية المختلفة على الصعيد العالمي، والتملك الميسر لتقنيات التواصل الحديثة في مختلف المجالات من أجل الرفع من الكفاءات التواصلية والإعلامية وتأهيل الموارد البشرية.

– تعزيز الوظائف الأساسية للوسائط العمومية (القنوات التلفزية والإذاعية ووكالة المغرب العربي للأنباء) بما يتماشى مع روح المقتضيات الدستورية والتحول الديمقراطي الوطني، وذلك من خلال تحسين الوضعية القانونية والإدارية المؤسسات المتدخلة وتحسين حكامتها التدبيرية والمالية.

– مراجعة المنظومة المتعلقة بالتواصل السمعي البصري لتشجيع المبادرات الاستثمارية وتطوير الفعل الإعلامي وترسيخ الحقوق التواصلية، وذلك وفق تصور عصري يستجيب للمعايير الدولية في المجال ويراعي الضوابط الاحترافية وأخلاقيات

المهنية وشروط الفاعلية والشفافية.

– تحسين الإطار القانوني المنظم للهيأة العليا للاتصال السمعي البصري، وخاصة ما يتعلق بالمجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري لتقوية أدواره ووظائفه الحيوية وتمكينه من الموارد البشرية والمالية اللازمة وتحسين جودة الخدمات وضمان الحق في الخبر والتعددية والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص.

– مراجعة المنظومة القانونية المتعلقة بالصحافة والإعلام في تناغم تام مع المبادئ الدستورية والتوجهات الحقوقية الرامية إلى التجسيد الفعلي لحرية التعبير وحقوق الإنسان، وبالتالي رفع كل الإجراءات التعسفية والأشكال التحكمية المتعارضة مع القيم الديمقراطية، وخاصة حذف العقوبات السالبة للحرية.

– اتخاذ التدابير الكفيلة بإعادة تنظيم مهنة الصحافة وفق مرتكزات الحكامة المتجلية في التدبير الإداري العقلاني والتسيير المالي الشفاف من أجل تطوير الممارسة التواصلية وتقوية أداء المقاولات الإعلامية، وذلك عبر صيغ تعاقدية عصرية وآليات جديدة لإقرار المساواة ومواجهة مختلف أشكال التمركز.

– إعداد وتنفيذ مخطط لتقوية التنظيم المهني في مجال الصحافة، مع الحرص على ضمان العدالة الترابية في تقديم الخدمات الإعلامية وحماية التعددية السياسية والثقافية واللغوية في الممارسة التواصلية، وخاصة في المجال السمعي البصري.

– تطوير المنظومة القانونية المؤطرة للصحافة والإعلام للاستجابة لمجموعة من المتطلبات الأساسية المتمثلة في تكريس سرية المصادر وتعزيز دور القضاء في تحصين الإعلام الوطني، وإلغاء أي عقوبة سالبة للحرية في المنظومية.

– تحسين المقتضيات المتضمنة في مدونة الصحافة والنشر وضمان انسجام المقتضيات المتعلقة بمختلف المهن المرتبطة بالإعلام من أجل تحسين المناخ العام للممارسة الإعلامية

– تقوية الإجراءات المتعلقة بدعم الحقوق الأساسية للصحافيين والوضع القانوني للمقاولات الإعلامية بما يضمن الحق في الوصول إلى المعلومات وحماية مصادرها وضمان حقوق المؤلف والمحافظة على الخصوصية وعدم التحريض على العنف

والكراهية والتمييز.

– تطوير الإطار القانوني والمؤسساتي والتنظيمي بما يجعل الإعلام منفتحا وتعدديا ومهنيا ومستجيبا لانتظارات المواطنات والمواطنين، سواء على صعيد تقوية تدخل المجلس الوطني للصحافة أو على صعيد تنظيم المهن المرتبطة بقطاع الصحافة أو على صعيد أخلاقيات المهنة.

– توحيد طريقة تدبير القطب العمومي للإعلام السمعي البصري بما يضمن وجود قطب عمومي متجانس، ويلغي التدبير بواسطة شركتين منفصلتين.

– استغلال المكاسب الرقمية الناتجة عن الانتقال من البث التماثلي (التناظري) إلى البث الرقمي، بما يخدم مبدأ المنافسة بين القطاعين العمومي والخاص.

– إخراج نص قانوني يؤطر الإعلام الإذاعي الجمعوي ويسمح له بالبث الهرتزي.

– اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين أوضاع العاملين في مجال الإعلام، وخاصة قطاع «صحافة الوكالة» من خلال تمكين وكالة المغرب العربي للأنباء من الموارد البشرية والمالية اللازمة.

اللغات

تمثل المسألة اللغوية أحد مظاهر التنوع الثقافي الذي يطبع الهوية الوطنية من حيث الاعتماد على نسيج لغوي مهم يستطيع، في حالة تأهيله وتقويته، أن يساهم بشكل فعال في التنمية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية. وتعتبر اللغات في المغرب قضية مجتمع برمته لأنه يجسد التعبير عن مختلف الأبعاد الحضارية والتاريخية والفكرية والبيئية للإنسان المغربي. غير أن الفضاء اللغوي المغربي، الذي يزخر بتعدد لغوي أساسي يتمثل في ما هو رسمي (العربية والأمازيغية) وما هو مجتمعي (الدوارج واللغات الأجنبية الوظيفية) لم يأخذ نصيبه من التعامل العقلاني والمعالجة الشاملة ضمن سياسات لغوية عمومية واضحة المعالم. فإلى حدود اليوم، ورغم اعتماد مقتضيات دستورية جديدة في ما يتعلق باللغات، لم تتقدم الحكومة بأي تصور استراتيجي حول التداول اللغوي ولم تباشر الإجراءات الكفيلة بالتأطير المؤسساتي والتشريعي المتعلق بالمسألة اللغوية.

وعلى هذا الأساس، يمتلك الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية رؤية متكاملة ومنسجمة حول تدبير مختلف الأشكال اللغوية والأنماط اللسانية وفق مقاربة تستند إلى المعطيات التقنية والمحددات الوظيفية والامتدادات البيئية. إنها مقاربة نسقية تسعى إلى تعزيز الوضعية الثقافية والاعتبارية للغتين: العربية والأمازيغية، وفي نفس الوقت ترسيخ مختلف الأبعاد المؤسساتية والعلمية والاقتصادية والمجالية في التدبير اللغوي تدبيرا معقلنا وعادلا ومنصفا.

• تنوع لغوي ورواسب تاريخية:

– يتميز المشهد اللغوي في المغرب بتطوره التاريخي المهم حيث مر عبر مراحل متعددة تفاعلت خلالها الأبعاد الحضارية والثقافية والسياسية لتفرز نسيجا لغويا متعددا.

– يتصف الوضع الاجتماعي والمعرفي للغات بالمغرب بالثراء والتنوع حيث تتواجد إلى جانب اللغتين الرسميتين: العربية والأمازيغية، تعابيرلغوية محلية متعددة، إضافة إلى وجود عدد من اللغات الأجنبية، وخاصة الفرنسية والإسبانية والإنجليزية.

– يتجاوز مستعملو اللغة الفرنسية في المغرب 10 ملايين مستعمل حسب الإحصائيات الصادرة عن المنظمة الدولية للفرانكفونية، مع تزايد ملحوظ في استعمال اللغتين الإسبانية والإنجليزية.

• رؤية ماضوية بتدابير ارتجالية :

– انعدام الرؤية الاستراتيجية في مجال التفكير حول اللغات والتدبير اللغوي وهيمنة القرارات الارتجالية، خاصة في المجال التربوي والقضايا المتصلة بلغات التدريس وتدريس اللغات.

– غياب الإرادة السياسية المتعلقة بالمعالجة الشاملة والكلية للإشكالية اللغوية في علاقتها بالهوية الوطنية والتنوع الثقافي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية.

– عدم تفعيل المقتضيات الدستورية سواء في ما يتعلق باللغتين الرسميتين (العربية والأمازيغية) أو في ما يرتبط بالانفتاح على اللغات الأجنبية والثقافات الإنسانية.

– ضعف الإجراءات المؤسساتية الكفيلة بخلف فضاء لغوي منظم ومستجيب لمبادئ التدبير العقلاني والحكامة اللغوية وقادرعلى استيعاب مختلف مظاهر التعدد والتنوع.

– انعدام العدالة اللغوية حيث يشهد الفضاء اللغوي الوطني نوعا من التعامل التفضيلي للغة على أخرى مما يفرز تفاوتات معرفية ورمزية كثيرة، وبالتالي بروز نظام لغوي قائم على المراتب الاعتبارية والوظيفية الشكلية.
– ضعف التدابير الموجهة لدعم الاستعمال اللغوي والنهوض بالأوضاع اللغوية أخذا بعين الاعتبار تقوية الوحدة اللغوية والنسيج اللساني وفي نفس الآن استحضار الخصوصيات المجالية والثقافية.
– فشل الحكومة الذريع في إقرار تدابير ناجعة لتعزيز الإطار المؤسساتي المتعلق باللغتين العربية والأمازيغية، مع تعثر المبادرات الرامية إلى تعزيز حضورهما في المشهدين التربوي والإعلامي.
– هيمنة المقاربة المحافظة للمسألة اللغوية الداعية إلى المحافظة على الأشكال اللغوية التقليدية ومناهضة التطور اللغوي الموازي للنمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.
– ضعف الاستثمار المالي الموجه للنهوض بالأوضاع اللغوية وتقوية الانفتاح على اللغات الأجنبية سواء في الفضاءات التربوية (المدارس والجامعات) أو في الحياة العامة والمهنية.
– تسجيل تراجعات كبيرة في مجال تدريس اللغة الأمازيغية مما يؤدي إلى ضرب المكتسبات المحققة وعرقلة المشاريع الهادفة إلى تنمية المنظومة الأمازيغية تربويا واجتماعيا وثقافيا.

• استراتيجية متناسقة لفضاء لغوي منفتح:

– وضع استراتيجية وطنية متكاملة حول تدبير الفضاء اللغوي بالمغرب من خلال اعتماد مقاربة منفتحة تتأسس على تعزيز اللغتين الرسميتين (العربية والأمازيغية) وحماية التنوع اللغوي الوطني ودعم الانفتاح على اللغات الأجنبية.
– تفعيل المقتضيات الدستورية المتعلقة بالمسألة اللغوية باتخاذ كافة التدابير العملية اللازمة.
– تقوية البعد الجهوي في معالجة الإشكاليات اللغوية من خلال بلورة مشاريع مشتركة مع الجهات للعناية باللغات والمحافظة

على التعبيرات اللغوية المحلية.

- اتخاذ التدابير الداعمة للتنوع اللغوي من أجل تعزيز النسيج اللغوي واحترام مبدأ الإنصاف اللغوي.
- الرفع من الاعتمادات المالية ودعم المشاريع الثقافية والجامعية المهتمة بالقضايا اللغوية بالمغرب.
- إعادة النظر في الإطار التشريعي والمؤسساتي المتعلق باللغات، مع حث المؤسسات الحكومية على وضع مخططات للحماية اللغوية.
- تفعيل الإجراءات المتعلقة بأجرأة الطابع الرسمي للغة الأمازيغية وتوفير الوسائل والإمكانات اللازمة للنهوض بأوضاع اللغة الأمازيغية وتدريسها.
- بلورة إطار تعاقدي من أجل تشجيع الشراكة مع المؤسسات الجامعية ومراكز البحث العلمي من أجل إنجاز الدراسات والأبحاث الميدانية حول اللغات في المغرب واقتراح التدابير والحلول اللازمة.
- دعم طبع ونشر الأعمال المنجزة حول اللغات في المغرب في مختلف المجالات والتخصصات (اللسانيات، علم النفس، علم الاجتماع، الدراسات الثقافية، علم الحاسوب، المنطق، علم التربية...).
- تعزيز التدريس اللغوي باعتماد طرق بيداغوجية ومعلومياتية عصرية واستعمال التقنيات الجديدة للمعلومات والتواصل.
- دعم البرامج الإعلامية والتواصلية، خاصة في الفضاء الرقمي، المهتمة بتعزيز المنظومة اللغوية الوطنية.
- دعم مختلف المبادرات التربوية والفنية الرامية إلى تقوية وحدة الهوية الوطنية وحماية التعبيرات اللغوية المحلية وتعزيز الانسجام اللغوي.
- دعم الانفتاح على اللغات الأجنبية لتدعيم قيم التعايش والحوار الثقافي والحضاري من أجل الانخراط الفعلي في الأفق الإنساني الكوني.

المحتوى العام

- تأطير عام 09
- المجال الاجتماعي 17
- المجال الاقتصادي والمالي 63
- المجال المجتمعي 121
- المجال المؤسساتي والقانوني والحقوقي 177
- المجال الديني والثقافي والتواصلي 197

55 كفى..
555 تدبير

«إن المغرب بلد التعدد الذي لا يمكن اختزاله في بعد واحد، أو إعطاء الغلبة لبعد على آخر. وإذا كانت الدولة الواحدة تشكل أعلى مستوى للتعبير عن تماسك عناصر التعددية، فإنها لن تُؤمن دورها في صياغة وتدبير تناسق مستويات ومجالات التعددية إلا إذا تمكنا من صياغة تعاقد جديد لا يختزل في دستور 2011، الذي لا يمكن اعتباره إلا بداية لصنع منظومة كفيلة بدرء مخاطر المس بالحريات أو انتهاك التعددية الفكرية والإبداعية ،أو الاستبداد بالقرارات السياسية، أوتهميش المشاركة الشعبية في صنع القرارات ومراقبة ومحاسبة تدبير الشأن العام...

لقد شهد المغرب نقاشا مفتوحا وواسعا حول الإصلاحات السياسية والمؤسسية وهو ما يشكل في حد ذاته نقلة نوعية في الفضاء السياسي. لقد سقطت الطابوهات، وأُطلق العنان للتعبير الحر، وأثر كل هذا في صيرورة الإصلاح. ولا بد أن نقول بأن باب النقاش ما زال مفتوحا، ولا يمكن للاتحاد أن يتخلف عن القيام بدوره في إغناء هذه الصيرورة بتجربته وحنكة مناضليه. إن البلاد في حاجة للنطق بالكلمة الجريئة الملتزمة والتي لا يُطلب منها شهادة حسن سيرة كي تُسمع من أي جهة كانت. وفي هذا الصدد، لا بد من الرد الصارم على كل من يتخيل بأن الاتحاد في حاجة لنبراس خارجي يقود تفكيره أو مواقفه أو عمله». [من أرضية الترشح للكتابة الأولى للحزب - دجنبر 2012]

إدريس لشكر، الكاتب الأول
لحزب الاتحادالاشتراكي للقوات الشعبية

لتحميل البرنامج الانتخابي والوثائق التواصلية،زوروا موقعنا:

www.usfp.org.ma

e-mail: usfp.secretariat.bp@hotmail.fr

facebook/usfp.maroc youtube/usfp maroc google+/usfp maroc

facebook/DrissLachguar @USFP_MAROC instagram/usfp maroc

الاتحاد الاشتراكي
للقوات الشعبية

9، شارع العرعر،حي الرياض- الرباط

الهاتف : 05.37.56.55.10/12/13 - الفاكس : 05.37.56.55.11

انتخابات
7 أكتوبر 2016